

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد التاسع والثلاثون ٣٨ العدد الثالث سبتمبر ٢٠٠١

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بالقاهرة

ISSN 0028-0026

المجلة الاجتماعية القومية

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بريد الزمالك - رقم بريدى ١١٥٦١ - القاهرة

قواعد النشر

١ - المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر مواد فى العلوم الاجتماعية .

٢ - يعتمد على رأى محكمين متخصصين فى تحديد صلاحية المادة للنشر .

٣ - تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر . ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها .

٤ - يحسن ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو مسافة مزدوجة . ويقدم مع المقال ملخص بلغة غير التى كتب بها ، فى حوالى صفحة .

٥ - يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام . وترد قائمتها فى نهاية المقال .

ثمن العدد والاشتراك

- ثمن العدد الواحد (فى مصر) ثلاثة جنيهات (وعشرة دولارات للخارج) .
- وتكون المراسلات على العنوان التالى :

نائب رئيس التحرير ، المجلة الاجتماعية القومية .
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ، رقم بريدى ١١٥٦١.

رقم الإيداع ١٦٥

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

أولا : بحوث ودراسات

ثانيا : رسائل جامعية

ثالثا : مؤتمرات

رابعا : عرض كتب

المجلد الثامن والثلاثون — العدد الثالث — سبتمبر ٢٠٠١

نحو تكامل السياسات المعنية بحقوق الطفل

عادل عازر*

الهدف من إعداد هذه الورقة هو دعوة من المعنيين بشئون الطفولة إلى المشاركة فى التفكير والنظر فى أمر لم ينل قدرا كافيا من الاهتمام والدراسة ، يتمثل فى مفهوم "تطبيق حقوق الطفل" ، ومايقتضيه تحقيق الهدف من اتباع منهج علمى يتفق وطبيعة هذه الحقوق .

يقتضى النظر فى هذا الأمر التصدى - بالضرورة - لمفهوم ومنهج تطبيق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بصفة عامة ، وبالأخص لتكامل هذه الحقوق فى مجال الطفولة .

عقب صدور الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ، بُذلت بعض الجهود ، وأُبديت بعض الآراء فى محيط منظمة اليونسيف ، لتفسير منهج تطبيق حقوق الطفل ، وتردد فى العديد من وثائق المنظمة وجوب الأخذ بمنهج Rights Approach [1] ، وقد تُرجم "بالمنهج الحقوقى، "ونفضل تعبير" منهج تطبيق الحقوق" .

كانت بدايات هذه الجهود مبشرة بإمكانية حدوث طفرة نوعية فى تناول كافة شئون الطفولة .

قيل إن الاتفاقية لم تأت بمجرد مجموعة من المبادئ القانونية المجردة

* أستاذ علم الاجتماع القانونى .

والمنفصلة ، بل عالجت حقوق الطفل فى إطار رؤية تنشد التكامل والتفاعل بين مجموعات من الحقوق المترابطة .

وقيل إن الاتفاقية - بما تضمنته من نصوص - تعتبر أداة للقياس والمتابعة . ولذلك نصت على تكوين لجنة دولية لحقوق الطفل تختص بمتابعة تطبيق الدول الأعضاء للاتفاقية (مادة ٤٣ من الاتفاقية) .

ومع ذلك ظهر اتجاه يشكك فى قيمة الاتفاقية ، ويتمسك بالأوضاع التى كانت سائدة قبل صدورها ، وعلى وجه الخصوص الاعتماد على تحديد أهداف كمية مثل : معدلات مستهدفة لخفض الوفيات بين الأطفال ، وارتفاع نسب التحاق الأطفال بقدر معين خلال فترة زمنية محددة . وذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن الأخذ "بفكرة الحقوق" لم يأت بجديد سوى التنبيه بالتركيز والاهتمام بالفئات المحرومة .

وزاد من الغموض الذى اكتنف تطبيق الاتفاقية توجه فريق من أساتذة القانون الدولى الذين تصدوا لمهمة تفسير أحكام الاتفاقية ، إذ نادوا بأن التطبيق يقتضى البدء بصياغة القوانين الوطنية ، أو تعديل أحكام القوانين القائمة ، بما يتفق ونصوص الاتفاقية . وتحت تأثير هذا التوجه ساد اعتقاد بأن تطبيق الاتفاقية يعنى - فى المقام الأول - بتعديل التشريعات الوطنية ، وتضمينها مبادئ وأحكام الاتفاقية ، وأنه بإجراء التعديل التشريعى تكون الاتفاقية قد طبقت على المستوى الوطنى .

وغاب عن سائر التوجهات سالفة الذكر أن الاتفاقية قد جاءت بفلسفة ورؤية مستحدثة لشئون الطفولة ، تقتضيان فهما مختلفا ، ونهجا مغايرا فى رسم السياسات وبرمجتهما . كما جانب الصواب الاتجاه إلى البدء بالتعديل التشريعى ، فالقانون هو مجرد أداة لتقرير وتنفيذ السياسات . والأمر فى الحقيقة يقتضى فهما أكثر عمقا ، يبدأ بترجمة أحكام الاتفاقية إلى سياسات متكاملة ، يسهم فى وضعها خبراء فى تخصصات متعددة ، ثم يأتى بعد ذلك

دور القانون – باعتباره أداة تشريعية وتنظيمية – لتقرير ولمساندة السياسات المستحدثة بالتطبيق لمبادئ الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل .

هذه الاعتبارات دفعتنا إلى إعداد هذه الورقة لطرح موضوع منهج تطبيق الحقوق على بساط البحث . تتضمن الورقة بعض المبادئ الأساسية مستمدة من طبيعة الحقوق القانونية ، وبعض الإشكاليات المستخلصة من واقع التطبيق العملى ، نستعين فى شرحها ببعض الأمثلة المستمدة من دراسة حديثة شارك فى إعدادها مجموعة من الخبراء ، تناولت تحليل أوضاع الأطفال فى مصر Situation Analysis of Children in Egypt .

طبيعة الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل

تتميز الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل بطبيعة خاصة يتعين الاعتداد بها فى مجال تفسير مبادئها وتطبيقها . والأمر يدعو إلى بعض التفصيل . فى عام ١٩٧٩ تقدمت بولندا بمشروع اتفاقية دولية لحقوق الطفل ، وقد ركز المشروع على الحقوق الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية بما يتفق وأيديولوجية الدول الاشتراكية وقتئذ . وقد قوبل المقترح فى البداية بفتور من جانب الدول الغربية ، إلا أن اقتراح بولندا لقى تأييدا من دول عديدة من بينها دول العالم الثالث ، الأمر الذى حدا بالدول الغربية إلى تغيير موقفها .

وشاركت الدول الغربية فى إعداد صياغة بديلة ، أضافت إلى المشروع نصوصا تقرر وتدعم الحريات العامة بما يتفق وأيديولوجية الدول الديمقراطية . [٢] .

أفاد المشاركون فى صياغة الاتفاقية من تراث العهود والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان ، مما أسهم فئ بلورة رؤية متسقة ومتكاملة تجمع بين كفالة الحقوق : الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، وبين تنشئة الأطفال على ممارسة الحريات العامة ، ولإعدادهم لحياة تستشعر المسئولية فى مجتمع ديمقراطى حر .

كما حققت الاتفاقية توازنا آخر جمع بين مسئولية أولياء الأمور عن تنشئة الأطفال وبين التزام الدولة بدعم وبضمان كفالة حقوق الأطفال [٣] .

الخصائص والمبادئ العامة

تسهم المبادئ العامة المتضمنة فى الاتفاقية فى تحديد معالمها وبيان خصائصها :

- فتقضى المادة الأولى بسريان أحكام الاتفاقية على كل إنسان لم يبلغ الثامنة عشرة .
- وتلزم الاتفاقية الدول الأطراف بالمساواة بين كافة الأطفال الخاضعين لولايتها دون أى نوع من أنواع التمييز (مادة ٢) .
- ويراعى مبدأ عام فى إطار كفالة وتطبيق حقوق الطفل ، إذ يولى الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى فى جميع التدابير والإجراءات التى تتعلق بالأطفال (مادة ٣) .

وحيث إن كفالة الحقوق – وعلى وجه الخصوص الحقوق : الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية – ترتبط ارتباطا وثيقا بسياسات الدولة ؛ لذلك تنص الاتفاقية على وجوب إلزام الدولة باتخاذ كافة التدابير إلى أقصى حدود مواردها المتاحة لإعمال هذه الحقوق ولكفالتها (مادة٤) . وذلك بالإضافة إلى ماتضمنته الاتفاقية من معايير واشتراطات تمثل حدودا دنيا يتعين الالتزام بها فيما تقرره الدولة من سياسات .

والقاسم المشترك بين كافة حقوق الطفولة والمستهدف بكفالتها متضمن فى نص المادة ٦ من الاتفاقية ، إذ تنص (حسب الترجمة العربية لنصوص الاتفاقية) "تكفل الدول الأطراف إلى أقصى حد ممكن بقاء الطفل ونموه" .

هذا فى حين تختلف الصياغة الأصلية (باللغة الإنجليزية) إذ تنص على مايلى :

"State parties shall ensure to the maximum extent possible, the survi-

val and development of the child".

ونرى أن الصياغة الإنجليزية أدق وأشمل ، إذ إن الاتفاقية تنشد كفالة التنمية الشاملة لكل طفل ، ويؤكد هذا المعنى ماورد فى ديباجة الاتفاقية ، إذ أشارت إلى حق الطفل فى تنمية كاملة ومتناغمة Full and harmonious development .

وتردد نصوص عديدة فى الاتفاقية هذا الهدف ، فهو يمثل الهدف النهائى الذى تسهم فى كفالته كافة نصوص الاتفاقية ، وأوردت الاتفاقية نصوصا تفصيلية تعالج كافة شئون الطفولة .

والأمر الذى يتعين إدراكه والتأكيد عليه هو أن ماجاء بالاتفاقية من مبادئ تفصيلية يمثل رؤية متكاملة لتكوين منشود للأطفال . وتنشد هذه الرؤية – من خلال تكامل المبادئ المتضمنة فى الاتفاقية – كفالة تنمية متسقة ومتكاملة لكل طفل دون تفرقة أو تمييز .

ومفاد ماتقدم – كما سبق وأوضحنا – ألا تفسر مبادئ الاتفاقية على اعتبار أنها تمثل نصوصا قانونية مجردة أو منفصلة ، بل يتعين مراعاة الارتباط والتفاعل المتبادل بين الحقوق توطئة لكفالة مضامينها . ويقتضى ذلك البدء بتحديد مدلول كفالة الحق .

أولا -مفهوم كفالة الحق

كفالة الحق مصطلح دارج يكثر ترديده ، وله مدلول قانونى ، وإن اختلف الرأى حول متطلبات "كفالة الحق" .

يذهب رأى إلى أن المقصود بكفالة الحق هو أن يكون الحق "متاحا" Accessible ، بمعنى أن تكون هناك فرصة متاحة للمستفيد . ولايتطلب أنصار هذا الاتجاه أية اشتراطات إضافية .

ولذلك نجد – فى كثير من الأحيان – أن الدراسات والإحصاءات تركز على

بيان النسب المئوية لمن أتيح لهم الحق ، وذلك بدون التصدى لمضمون الحق المتاح ، أو للعوامل التى تحول دون كفالته للفئات المحرومة .

ونرى أن هذا الفهم لمدلول الكفالة قاصر ، وهو لايفيد – على وجه الخصوص – فى مجال رسم السياسات لبرمجة مضامين الحقوق . وعلى عكس الرأى القائل بالاكتفاء بإتاحة فرصة للحصول على الحق ، نرى أن تطبيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – وبالأخص حقوق الطفولة – يتطلب اشتراطات لاتتحقق بدونها كفالة الحق . وتبين هذه الاشتراطات فيما يلى (انظر ملحق رقم ١) :

١ - كفالة مضمون (أى محتوى) الحق

كما أوضحنا فيما تقدم ، يتعين تجاوز التفسير القانونى البحت لمبادئ الاتفاقية . وتصديق الدولة على الاتفاقية يوجب التزامها بتطبيق مضامين الحقوق ، وهذا التطبيق يوجب بدوره "برمجة" مضامين الحقوق ، ولكل حق مضمون تنشد الاتفاقية كفالته ، وذلك مع مرعاة الاعتبارات التالية :

١ –١ – تكون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – فى أغلب الأحيان – موصوفة ، بمعنى أن الاتفاقية تتطلب اشتراطات ومواصفات محددة فى مضمون الحق ، ولا يعتبر الحق مكفولا بدون المواصفات المنصوص عليها . وعلى سبيل المثال ، تنص الاتفاقية على أن يكون التعليم موجها نحو تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته . ولتحقيق هذه الغاية تنص الاتفاقية على تنوع نظم التعليم بما فى ذلك التعليم العام والمهنى (المواد ٢٨ ، ٢٩) . وتنبه اتفاقية منظمة اليونسكو الصادرة فى ١٠ ديسمبر ١٩٦٠ إلى شرط آخر يتعين الالتزام به ، إذ تنص على ألا يؤدى تنوع مناهج التعليم إلى إعداد نظام تعليمى منخفض المستوى لبعض فئات من التلاميذ (وهو مايمثل شكلا من أشكال التمييز ، ويعتبر بالتالى

مخالفا لأحكام المادة الثانية من الاتفاقية) .

١ - ٢ - وقد يكون مضمون الحق متعدد الأوصاف ، أى تتطلب الاتفاقية اشتراطات متعددة لكفالة مضمون الحق . ونشير - على سبيل المثال - إلى المادة ٢٧ ، إذ تنص على حق كل طفل فى مستوى معيشى ملائم لنموه البدنى والعقلى والروحى والمعنوى والاجتماعى . وفى مجال بيان التزام الدولة بدعم قدرات الأشخاص المسئولين عن الطفل لكفالة هذا الحق ، تخص الاتفاقية بالذكر "التغذية والكساء والإسكان" .

ويشير هذا المثال إلى أهمية التكامل بين الحقوق ، وهو أمر يدعو إلى التفكير فى كيفية التنسيق والتكامل بين السياسات المعنية بشئون الطفولة ، بحيث يشارك فى رسمها خبراء متعددو التخصصات ، وبحيث تنفذ السياسات بأسلوب تكاملى .

٢ - إتاحة الحق لكافة المستحقين

كمبدأ عام توجب الاتفاقية التزام الدول الأطراف بضمان الحقوق الموضحة بالاتفاقية لكل طفل يخضع لولايتها دون أى نوع من أنواع التمييز ، كما تقضى باتخاذ الدول جميع التدابير المناسبة لتكفل للطفل الحماية من جميع أشكال التمييز .

وتتضمن نصوص الاتفاقية بيان التزامات وتدابير محددة لكفالة مضامين الحقوق بما يتفق وطبيعة كل حق .

ومن المسلم به أن هذا المطلب قد لايتحقق ، فقد تعجز الدولة عن كفالة مضمون الحق لبعض الأطفال . وتتعدد الأسباب ، ومنها : قصور الموارد المخصصة ، أو سوء أداء الخدمة ، وغيرها من الأسباب التى تحول دون كفالة الحق لمستحقيه . والأمر يدعو إلى البحث عن جذور الأسباب والمشكلات التى تحول دون إتاحة الحق ، أو دون تمتع المستهدفين بمضمونه .

وفى هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أمر هام لايلتفت إليه أحيانا . قد يقال إن الحق متاح للكافة ، غير أن واقع الأمر يفصح عن كفالة مضمونه جزئيا ، مثل تقديم مستوى متدن أو منقوص فى سجال التعليم أو الصحة أو غيرهما من الخدمات الأساسية . وفى مثل هذه الحالات يكون شرط إتاحة الحق غير متحقق أو غير مكتمل .

٣ - أن يستجيب مضمون الحق لاحتياجات / لمصالح الفئات الاجتماعية

من حيث المبدأ تنشد الحقوق المقررة فى الاتفاقية إشباع الاحتياجات والمصالح الأساسية ، وبذلك يؤدى كل حق مقرر دورا وظيفيا Functional يستجيب به لاحتياجات الأطفال فى الفئات المختلفة .

٣ - ١ - قد تتحيز بعض النظم أو السياسات الاجتماعية لتحقيق مصالح فئات اجتماعية معينة دون نظر لمدى ملاءمة مضمونها للفئات الأخرى . ويقال إن رؤية واضعى السياسات الاجتماعية قد تتحيز فى بعض الأحيان لمصالح الفئة التى ينتمون إليها ، دون نظر أو اعتداد باحتياجات ومصالح الفئات الدنيا ، وقد تختلف رؤى ومصالح المعنيين بالتنفيذ عن رؤى ومصالح المستفيدين (٤) .

فى دراسة أجريت عن تسرب الأطفال المنتمين لأسر فقيرة فى محافظة أسيوط ، كان رأى الآباء أن التعليم الأساسى يصلح للأسر الميسرة ، وطالبوا بأن يتاح لأبنائهم تعليم فنى يرتبط بالبيئة (٥) . ويعارض التربويون - من حيث المبدأ - تصنيف الأطفال فى سن مبكرة ، بحيث يوجه بعضهم فى مرحلة التعليم الأساسى إلى التعليم الفنى أو الحرفى . وبذلك تواجه السياسة التعليمية بإشكالية تسهم فى تسرب الكثير من التعليم الأساسى .

وفى سبيل مكافحة ظاهرة الدروس الخصوصية وإيجاد نظام

بديل يدعم دخـول المدرسين توسـعت وزارة التـعليم فى تطبيق نظام مجموعات التقوية ، وبذلك زادت الأعباء المالية على الفقراء ومحدودى الدخل . ويفصح الواقع العملى عن أن نظام مجموعات التقوية أصبح إلزاميا ، ويمثل عامل طرد للأطفال الفقراء يسهم فى زيادة ظاهرة التسرب من التعليم الأساسى .

٣ - ٢ - وفى مجال الاعتداد باحتياجات ومصالح الفئات الاجتماعية المختلفة يشار إلى إشكالية تتمثل فى التساؤل - وأحيانا التشكيك - فى مدى استجابة الاتفاقية لخصوصية المجتمع وثقافته ، وتتمثل هذه الإشكالية فى مدى إمكان التوفيق بين اعتبارين :

الاعتبار الأول :

مفاده أن الاتفاقية تتضمن مبادئ عامة تتناول بالتنظيم كافة شئون الطفولة ، وتمثل هذه المبادئ حدودا دنيا لحقوق الأطفال ، تقرر مواصفات لمضامين الحقوق ، وتحدد مستوى ونوعية مضمون كل حق من الحقوق ، الأمر الذى يدعو إلى القول بأن كفالة الحق لاتتحقق بدون تحقق مواصفات مضمونه .

الاعتبار الثانى :

يتمثل فى أن يراعى فى تطبيق الاتفاقية - على المستوى الوطنى - واقع المجتمع وخصوصيته : الثقافية ، والاجتماعية ، والاقتصادية . يذهب رأى إلى وجوب إعلاء خصوصية المجتمع فى جميع الأحوال ، وبالتالى القول بتطبيق مبادئ الاتفاقية فى حدود مالا يتعارض وخصوصية المجتمع . ونذكر على سبيل المثال اتجاه البعض إلى معارضة ماتضمنته المواد ١٢ ، و١٣ ، و١٤ من الاتفاقية ، إذ نصت علي حق الطفل القادر على تكوين آرائه فى التعبير عن آرائه بحرية فى جميع المسائل التى تمس مصالحه ، وحقه فى أن تسمع آراؤه وتحترم . ويذهب المعارضون - كما ذكر أستاذ جامعى فى جلسة حضرناها أخيرا - إلى أن هذه

النصوص تتعارض مع تقاليد المجتمع المصرى التى توجب طاعة الأطفال .

وبصرف النظر عن عدم إدراك هذا الرأى للقيمة التربوية التى تنشدها الاتفاقية ، فإن الإشكالية المتمثلة فى إمكانية التوفيق بين عمومية الاتفاقية وخصوصية المجتمع تعتبر قضية هامة تدعو إلى الاهتمام على المستويين العلمى والتطبيقى .

ويذهب رأى – فى سعيه إلى التوفيق بين عمومية نصوص الاتفاقية وخصوصية المجتمع – إلى أنه يتعين الالتزام بنصوص الاتفاقية ، وأن المرونة التى روعيت فى صياغة نصوصها تسمح بالاعتداد بخصوصية المجتمعات (٦) .

ونرى أن الأمر يدعو إلى مزيد من التعمق ، وندلى فى هذا الخصوص برأى نسهم به فى دائرة الحوار . من حيث المبدأ يتعين التسليم بالتزام الدولة – بمقتضى تصديقها على الاتفاقية – بتطبيق مضامين الحقوق طبقا للمواصفات المقررة للحقوق . ومع التسليم بوجوب الاعتداد بخصوصية المجتمع فى مرحلة تطبيق الاتفاقية ، إلا أنه لايجوز أن يصل هذا الاعتداد إلى حد إهدار مضمون الحق . ونذكر – على سبيل المثال – أن هناك شبه إجماع على المستويين الدولى والوطنى على الأضرار التى تنشأ عن ختان الإناث ، ويرى كثيرون أن الختان يمثل اعتداء على الفتاة وانتهاكا لسلامتها عضويا ونفسيا . وفى مثل هذه الحالات لايجوز التسليم بالعادات والتقاليد السائدة بين بعض الفئات ، والقول بأنها تمثل خصوصية ثقافية تدعو إلى إهدار حق الطفلة فى الحماية .

ويختلف الأمر إذا ما كفل مضمون أحد الحقوق بأسلوب أو بمقتضى نظام وطنى يتفق وخصوصية المجتمع ، ولايتعارض فى الوقت ذاته مع مضمون حقوق الطفل . ونذكر – على سبيل المثال – أن نظام التبنى الذى يتعارض ومبادئ الدين الإسلامى ، قد استبدل به نظام كفالة الطفل ، وتضمنت المادة ٢٠ من الاتفاقية النص على نظام الكفالة للطفل المحروم من الرعاية الأسرية ، وبذلك تحقق الهدف المنشود فى الاتفاقية .

٤ - القدرة على تحمل النفقات

مع سيادة نظم السوق الحرة ، زاد الاتجاه نحو نقل تكلفة الخدمات من ميزانية الدولة إلى كاهل الأفراد المستفيدين .

وفى ظل هذا التوجه يتعين الاعتداد بمدى محدودى الدخل على تحمل هذه النفقات . فإذا ماتبين أن التكلفة تفوق مقدرة بعض الفئات ، فإن استمرار فرض الرسوم أو المقابل النقدى يؤدى – فى واقع الأمر – إلى حرمان هذه الفئات من الحصول على مضمون الحق أو الخدمة . هذا واقع نشهده حاليا فى مجال التعليم ، حيث تؤدى نفقات التعليم – على وجه الخصوص المقابل النقدى للحصول على مجموعات التقوية – إلى طرد الأطفال من التعليم ، وبالتالى زيادة ظاهرة التسرب من التعليم الأساسى .

٥ - الاستمرارية

لاتكون إتاحة الحق – كمبدأ عام – عاملا حاسما فى ضمان استمرارية تمتع المستفيد بالحق أو الخدمة ، فقد تتدخل عوامل تسهم فى حرمانه أو إعاقة تمتعه بالخدمة .وقد سبق و ذكرنا مثال عدم مقدرة المستفيد تحمل النفقات المفروضة للحصول على الخدمات الأساسية . وقد يؤدى تعرض الأطفال للأمراض أو للأنيميا إلى إعاقة إمكانية استمرارهم فى التعليم ، فى مثل هذه الحالات يتعين مراعاة التكامل بين الحقوق والخدمات من خلال عملية برمجتها وتطبيقها ، بحيث يسهم التكامل فى استمرارية الكفالة . مثال ذلك توفير التغذية المدرسية ، والرعاية الصحية للتلاميذ ؛ لدعم قدراتهم على الاستمرار فى التعليم .

ثانيا - برمجة مضمون الحق

أشرنا فيما تقدم إلى متطلبات كفالة الحق ، بما فى ذلك كفالة مضمون (أى محتوى) الحق . وتقتضى كفالة الحقوق "برمجة مضامينها" Programming child rights ، وهى عملية مركبة يراعى من خلالها الارتباط والتفاعل المتبادل بين

الحقوق ، بحيث تترجم مضامينها إلى سياسات وبرامج متكاملة .

وللأسف لم يبذل جهد كاف لبلورة منهج ملائم لبرمجة حقوق الطفل ، رغم البدايات المبشرة التى صاحبت صدور الاتفاقية .

تتم عملية برمجة الحقوق على مراحل ، وتقتضى التصدى للعديد من الإشكاليات والجوانب الفنية . ونشير فيما يلى إلى خطوات أساسية ومتطلبات يتعين مراعاتها فى إطار عملية برمجة الحقوق :

١ – التعرف على أوضاع الطفولة فى المجتمع .

٢ – تحليل مضمون الحق : لكل نص فى الاتفاقية محتوى ومضمون يحددان رؤية الاتفاقية لملامح الحق والهدف المنشود . ويجدر التنبيه – فى هذا الصدد – إلى أن الاتفاقية جاءت بفلسفة وبرؤية متكاملتين ، وأن كل حق متضمن فى الاتفاقية يؤدى "دورا وظيفيا" ، أى يسهم فى تحقيق التصور العام والمتكامل لشئون الطفولة كما أوردته الاتفاقية . وفى ضوء هذا التصور يتعين بدء عملية البرمجة بتحليل مضمون الحق ، بما فى ذلك العناصر المكونة لمضمون الحق ، والمواصفات والشروط المقررة للكفالة ، وكيفية تحقيق الاتساق والتكامل بين العناصر المكونة للحق للإسهام فى تحقيق الهدف المنشود .

٣ – تحديد المدخلات Inputs التى يتعين توفيرها لكفالة مضمون الحق .

٤ – رسم السياسات والبرامج وتحديد التدابير والإجراءات لتنفيذ ولكفالة مضمون الحق فى إطار الواقع الاجتماعى ، ومع مراعاة تحقيق التكامل المنشود بين الحقوق .

ثالثا -برمجة الحقوق فى إطار التنسيق والتكامل

سبق أن أوضحنا أن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل جاءت برؤية متكاملة لتكوين منشود للطفولة يكفل نموا متسقا ومتكاملا لكل طفل دون تفرقة أو تمييز .

وعلى أساس ماتقدم يقتضى تطبيق الاتفاقية "برمجة" الحقوق بأسلوب متسق ومتكامل : فبعد التعرف على مضمون كل حق وعناصره وتحديد المدخلات اللازمة لكفالته ، يتعين مراعاة الارتباط والتفاعل المتبادل بين الحقوق ، بحيث تترجم مضامينها إلى سياسات وبرامج متسقة ومتكاملة .

ونذكر – على سبيل المثال – أن بعض وثائق اليونسيف اتجهت إلى تحقيق الاتساق والتكامل من خلال تقسيم حقوق الطفل إلى خمس فئات أو مجموعات Clusters من الحقوق التى تجمعها وحدة الطبيعة أو الهدف. فأوصت المنظمة بالتقسيم التالى :

– حقوق الطفل فى مجال الإبقاء على الحياة والصحة .
– حقوق الطفل فى مجال تنمية قدراته .
– حقوق الطفل فى مجال الحماية .
– حقوق الطفل فى مجال المشاركة .
– حقوق الطفل الذاتية (أو المدنية) وتتضمن حقه فى : الاسم ، والانتماء الأسرى والجنسية . ويضيف إليها البعض حريات الطفل .

ويجدر التنويه إلى أن هذه الفئات غير منفصلة ، بل على العكس يتعين مراعاة الاتصال والترابط بينها من خلال عملية برمجة الحقوق ، بحيث يراعى التنسيق والاتساق بين هذه الفئات (انظر ملحق رقم ٢) .

ونشير إلى المثال التالى لإيضاح المقصود :

تنص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل على وجوب تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها . وتشير الاتفاقية إلى وجوب مراعاة التكامل والتناغم بين الجهود الساعية إلى تحقيق هذا الهدف .

ويسهم فى تنشئة الطفل وتنمية قدراته – حسب رؤية الاتفاقية – أولياء أمور الطفل ومن فى حكمهم (مادة ٣١) ، ونظام التعليم (المادتان ٢٨ ، و٢٩) ، والأنشطة الثقافية .

والمنشود – حسب رؤية الاتفاقية – تحقيق التكامل والتناغم بين رؤى وأهداف وسياسات الأجهزة المعنية بهذه الأنشطة .

هذا فى حين تفصح دراسات عديدة ، ومن بينها "تحليل أوضاع الطفولة فى مصر" (٧) عن غياب هذا التكامل .

جاء فى الدراسة المذكورة أن النمط السائد فى مجال التنشئة الاجتماعية يتسم بقدر كبير من التسلط والقهر ، وهو بالتالى لايسمح للأطفال بحرية تكوين الرأى وإبدائه ، كما تقترن أساليب التنشئة – فى كثير من الأحيان – بصور متعددة من الإيذاء (٨) .

وتشير الدراسة إلى أن هذا النمط التسلطى فى تنشئة الأطفال يدعمه نظام التعليم القائم على الحفظ والتلقين ، وغياب الرؤية ، وبالتالى الجهود التى تنشد تنمية قدرات الطفل .

ووردت هذا التحليل دراسة عن أثر الإعلام الموجه للأطفال ، وتوصى بتكثيف دور الإعلام لكى يعالج سلبيات التنشئة فى الأسرة وفى المدرسة . ومع ذلك تبرز الدراسة سلبيات البرامج التليفزيونية الموجهة للأطفال ، وعدم تخصص مقدميها . (٩) .

يفصح هذا التحليل عن خلل فى السياسات : الاجتماعية ، والتعليمية ، والإعلامية ، وعن قصور فى إدراك وكفالة أهداف التنشئة الاجتماعية من خلال هذه النظم .

هذا فى حين تقدم الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل رؤية واضحة ونموذجا لمضمون وأسلوب تنشئة الطفل وللقيم التى يتعين أن ينشأ عليها . وننبه – فى هذا الصدد – إلى ضرورة القراءة المتكاملة لأحكام الاتفاقية ، فقد ورد هذا النموذج بنصوص متعددة فى الاتفاقية .

بعض أوجه الخلل فى رسم وتكامل السياسات

يشوب السياسات الاجتماعية فى مصر الكثير من الخلل والقصور ، وتسهم هذه

السلبيات – إذا ما اقترنت بسياسات معنية بالطفولة – فى حرمان بعض الأطفال من حقوقهم الأساسية ، الأمر الذى يؤثر سلبا فى تكوين الطفل ونموه .

ونشير – بإيجاز – فيما يلى لبعض أوجه الخلل والقصور التى تشوب جوانب من السياسات المعنية بالطفولة .

١ - غياب التنسيق والتكامل

يعيب الكثير من السياسات غياب التنسيق والتكامل . والأمثلة عديدة فى كافة المجالات . فصحة الطفل تتأثر بتلوث البيئة ، وبقصور سياسات الإصلاح البيئى . وفى مجال التنشئة والتربية ، يسفر غياب الاتساق والتكامل بين رؤى وسياسات الأجهزة المعنية بتنشئة الطفل وبتربيته عن تخلف نظم التنشئة الاجتماعية .

٢ - تضارب السياسات

وقد يصل خلل السياسات إلى حد التنافر والتعارض بين مكوناتها وأهدافها . ونشير إلى مثالين :

- ففى حين تعترف السياسة الاجتماعية بحق الأسرة الفقيرة فى تقاضى معاش الضمان الاجتماعى ، فإنها لاتعفى الأسرة ذاتها من دفع رسوم ونفقات التعليم .
- كما استحدثت وزارة التعليم نظاما لما يعرف "بمجموعات التقوية" ، تدرس من خلاله المواد الدراسية مقابل مبلغ شهرى يدفع عن كل مادة . واستهدفت الوزارة بهذا النظام رفع مرتبات المدرسين ومكافحة ظاهرة الدروس الخصوصية . والمفروض أن يكون هذا النظام اختياريا ، إلا أنه فى واقع الأمر أصبح إلزاميا . وبالنسبة للفقراء يجوز إعفاء تلميذين فقط (كحد أقصى) فى كل مجموعة . وإزاء الضغوط التى يمارسها المدرسون لتحصيل المقابل ، أصبح هذا النظام يمثل عبئا إضافيا على الأسرة الفقيرة ، وعامل

طرد يسهم فى تسرب الطفل من التعليم الأساسى .

٣ - قصور نظم الوقاية والحماية الاجتماعية

تنص المادة ١٩ من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل على وجوب اتخاذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية ، والاجتماعية ، والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف ، والضرر ، والإساءة ، والإهمال ، والاستغلال ، وعلى أن تشمل تدابير وبرامج وقائية لتقديم الدعم للطفل وأسرته .

ويقتضى التطبيق المتكامل للاتفاقية ألا تقتصر تدابير الحماية على الوقاية من أوجه الضرر فقط ، بل توجب القراءة المتكاملة لأحكام الاتفاقية القول بوجوب شمول الحماية تدابير للوقاية من كافة الظروف والعوامل التى تحول دون تمتع الطفل بحقوقه الأساسية .

ويقتضى الفهم السليم للظواهر السلبية التى يتعرض لها الطفل – مثل الانخراط المبكر فى سوق العمل ، والانحراف أو التعرض للانحراف – إدراك أن الظاهرة الاجتماعية لاتنشأ من فراغ ، بل تعتبر نتاج تفاعل عوامل متعددة تسهم فى إيجاد الظاهرة ودعمها . وبناء عليه فالفهم السليم لطبيعة هذه الظواهر يقتضى اعتبارها من قبيل "الأعراض Symptoms " التى تنبئ عن وجود مشكلات ذات جذور اجتماعية واقتصادية أكثر عمقا وتأثيرا فى بناء المجتمع وفى حياة الفئات المحرومة . هذا فى حين تعجز – فى كثير من الأحيان – النظم والسياسات السائدة عن كفالة الوقاية والرعاية للأطفال المحرومين .

ونشير إلى بعض أوجه القصور التى تشوب سياسات حماية الأطفال ورعايتهم .

٣ – ١ – فى مجال مواجهة الظواهر السلبية ، يغلب على سياسات الحماية فى مصر المعالجات الجزئية ، وتميل إلى التدخل بعد "حدوث الظاهرة" ، وبالتالى لايكون لتدابير الوقاية دور أو فاعلية ، ولاتتصدى السياسة الاجتماعية لمعالجة جذور المشكلات المسببة لوجود الظاهرة ولدعمها .

ونذكر – على سبيل المثال – أن التشريع والسياسات الاجتماعية لايسهمان فى معالجة جذور المشكلات التى تدفع الأطفال إلى سوق العمل . وتتمثل جذور هذه الظاهرة فى حرمان متعدد الأوجه : فالطفل محروم من الرعاية الاجتماعية والتربوية ، ومحروم من مستوى معيشة ملائم ، ومحروم من تعليم مجانى ، ومحروم من تعليم ينمى قدراته ويعده للمستقبل . ومجمل هذه العوامل يسفر عن أوضاع اجتماعية واقتصادية تدفع الطفل دفعا إلى سوق العمل .

٣ – ٢ – ولم تتطور بعض السياسات التقليدية لتواكب ماتحقق فى النظم المقارنة . ومثالها النظم المقررة فى مجال معاملة الأحداث الجانحين والأطفال المعرضيين للانحراف ، إذ يغلب على المعاملة فى مصر طابع قانونى تقليدى . وقد أبدت اللجنة الدولية لمتابعة حقوق الطفل هذا التحفظ عند مناقشتها لتقرير مصر عن أوضاع الطفولة . هذا فى حين تأخذ بعض النظم المقارنة بنظام "تحويل المسار" Diversion ، بحيث تتسم المعاملة بطابع اجتماعى وتربوى ، مع استبعاد التدخل القضائى فى الحالات التى لاتدعو إلى المساس بحرية الطفل .

٣ – ٣ – وتكاد تنعدم الوقاية من ظواهر سلبية يتزايد حجمها وخطورتها فى هذه الأيام ، من بينها العنف بين الأطفال والشباب ، وتعاطى المخدرات . ومازالت السياسة الاجتماعية عاجزة عن المواجهة والعلاج .

وقد يدعو الأمر إلى النظر فى وضع سياسة عامة للوقاية والحماية ، خاصة لكفالة الحماية للأطفال المعرضين للخطر Children at risk ، وقد شاركنا فى إقامة مشروع تجريبى لهذا الغرض تحت مظلة جمعية الهلال الأحمر .

مخاطر العولمة

ينبه بعض المعنيين بشئون الطفولة إلى أهمية تحليل مضمون السياسات . ويذهب

البعض إلى أن الدولة قد تميل إلى إبعاد الطفل المعرض للخطر بوضعه فى مؤسسة للأحداث ، بدلا من التصدى لواقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية المتمثل فى تفاقم الفقر وتزايد الضغوط على أولياء الأمور . وينوه آخرون عن المخاطر المتوقعة لما يسمى بالعولمة ومايصاحبها من سيادة نظم السوق الحر وتقلص دور الدولة . ويسجل هؤلاء تردى الأوضاع الاجتماعية فى بعض الدول المتقدمة . ويشير البعض إلى الارتباط القوى بين ظاهرتى التسرب من التعليم وجناح الأحداث ، وبين قصور الخدمات وتدنى نظم التعليم [١٠] . وجميع هذه السلبيات تمثل خرقا لمبادئ الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل .

بذلك نكون قد استكملنا شرح المقصود بكفالة الحقوق ، وهى عملية مركبة تتم على مراحل ، فى إطار رؤية استراتيجية تسهم فى تحقيق هدف نهائى مشترك ، ينشد كفالة تنمية متكاملة ومتناغمة لكل طفل دون تمييز .

المراجع

١ - Rasheed, Sadiq, Programming with the Convention on the Rights of the Child, unicef 1996, not pulished.

Unicef, A Human Rights Approach to Unicef Programming for Children and Women, Unicef Document Endorsed by the Executive Director, April 1998 .

٢ - Alston, Philip. The Best Interests Principle: Towards a Reconciliation of Culture- and Human Rights, in The Best Interests of the Child, edited by Philip Alston, Unicef Clarendon Papers, Oxford University Press, 1994, p. 6.

٣ - عازر ، عادل . اتفاقية حقوق الطفل وحقوق الإنسان - مدى الاتصال والاختلاف والتفاعل ، فى مجلد "إشكالية تطبيق اتفاقية حقوق الطفل فى الواقع المصرى" ، أمديست وتجمع الهيئات غير الحكومية المعنية بحقوق الطفل ، القاهرة ، أمديست ، ص٧٦ - ٨١ .

٤ - Kiviniemi, Markku, Public Policies and their Targets: a Typology of the Concept of Implementation, in the Study of Public Policy, International Social Science Journal, 108, 1986, p. 252 .

٥ - Azer, Adel, Modalitits of the Best Interests Principle in Education, in the Best Interests of the Child, op. cit., p 247 .

٦ – Alston, op. cit. pp. 17-21 .

٧ – Situation Analysis of Children in Egypt, (unpublished draft) Unicef, 2000.

٨ – المرجع نفسه ص٩٣ .

٩ – المرجع نفسه ص ١١٥ .

١٠ – Presdee, M., Deregulation, Youth Policies and the Creation of Crime, in the Social Effects of Free Market Policies, edited by Ian Taylor, London, Harvester Wheatsheaf, 1990 .

ملحق رقم (١)

كفالــة الحــق

يستعرض الجدول التالى متطلبات كفالة الحق وبعض الإشكاليات التى تعترى الكفالة .

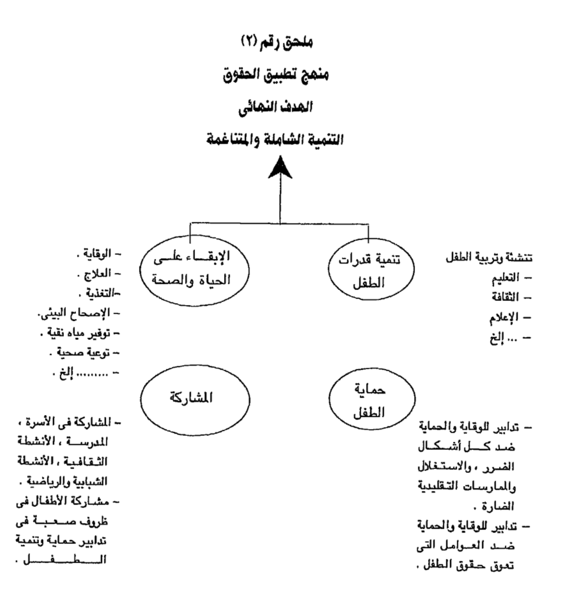
كفالة المضمون (المحتوى) Substantive Content	إتاحة الحق Accessibility	المضمون يحقق مصلحة المستفيد (العائد) Functionality	إمكانية تحمل الأعباء المالية Affordaiity	الاستمرارية Sustainability
برمجة المضمون . تتطلب مواصفات أو اشتراطات . مضمون مركب أو متعدد المواصفات . مستوى معيشى ملائم (م٢٧) . إشكاليات تخلف المواصفات . نظم/خدمات متدنية لبعض الفئات . برامج محو الأمية ، أو تعليم متدن . مخاطر تقلص دور الدولة.	إتاحة الحق للكافة دون تمييز . إشكاليات فئات محرومة . إتاحة للكافة مع تدنى المضمون . إتاحة جزئية . تعدد فترات التعليم. مادة ٤ : اتخاذ الدولة كافة التدابير لإعمال الحقوق إلى أقصى مواردها . (صعوبة التيقن والمتابعة) .	مضمون الحق يستجيب لاحتياجات / مصالح الفئات الاجتماعية . إشكاليات تحيز السياسة لصالح بعض الفئات . اختلاف رؤى المسئولين أو التنفيذيين عن رؤى المستفيدين . إشكالية خصوصية المجتمع (احتمال تعارض النص مع خصوصية المجتمع).	مقدرة المستفيد على تحمل الأعباء . إشكاليات الاتجاه إلى نقل التكلفة من الدولة إلى المستفيد. مخالفة الدستور/ القانون (رسوم التعليم) الواقع : الأعباء تؤدى إلى حرمان غير القادرين .	إتاحة الحق لا تضمن استمرارية الكفالة . إشكاليات التكلفة لغير القادرين .

ملحق رقم (٢)

منهج تطبيق الحقوق

الهدف النهائى

التنمية الشاملة والمتناغمة



Abstract

TOWARDS INTEGRATED POLICIES FOR THE IMPLEMENTATION OF CHILD RIGHTS

Adel Azer

This paper deals with an issue which has not been adequately studied; it tackles the concept and requisites of implementing child rights.

The convention on the Rights of the Child (CRC) advocates a particular vision of child concerns, embodied in a set of comprehensive, inter-related norms which represent minimum standards which should be guaranteed to every child. Hence partial and fragmented socio-economic measures or policies fall short of guaranteeing child rights.

Moreover the so called accessibility of child rights is not a sufficient condition for guaranteeing these rights. The paper argues that the actual provision and implementation of child rights require particular conditions, namely:

1. The provision of the "substantive content of each right". The content is often qualified by particular conditions or qualifications which represent minimum standards to be observed.
2. Each right must be accessible to every child. Policies and resources should guarantee accessibility.
3. The substantive content of each right should be relevant and functional in meeting the needs of the different categories of children.
4. If the provision of the right entails expenses to be paid, these should be affordable. Non-affordability is conductive to deprivation and hampers the enjoyment of rights.
5. Lastly, enjoyment of the right should be sustainable through adequate policies which aid and support the underprivileged, e.g. nutrition in schools and other incentives are considered necessary to guarantee continued attendance of poor children in education.

Programming child rights:

Ensuring the above mentioned conditions should be followed by programming the implementation of related rights within a comprehensive plan which takes into consideration the inter-relatedness of clus-

ters of rights. Socio-economic policies may fall short of meeting this requirement, thus giving rise to lack of cohesion and conflicts between the components of socio-economic policies. Coordination between related socio-economic policies must be guaranteed and planned to achieve the harmonious implementation of CRC vision of child rights.

التحولات الاقتصادية وعمل الأطفال
فى النشاط الزراعى

ابتسام الجعفراوى *

مقدمة

عمالة الأطفال أحد مكونات سوق العمل فى مصر ، لذا فهى تتحدد وتتأثر بالسياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية التى تنتهجها الدولة . وبدءا من منتصف الثمانينيات ، شهد الاقتصاد المصرى تحولات عميقة فى السياسة الاقتصادية ، وتم تبنيها رسميا منذ بداية التسعينيات ، أحدثت تغيرات هيكلية فى سوق العمل المصرى ، وأثرت على تشغيل الأطفال . تلك هى سياسة التكيف الهيكلى والتحرر الاقتصادى ، التى تهدف إلى تقليص دور الدولة فى النشاط الاقتصادى ، وتشجيع القطاع الخاص، مع تحرير الأسعار والأسواق ، وهى جزء من اتجاه عالمى امتد إلى دول عديدة من دول العالم النامى . وقد ترتب على تطبيق هذه السياسات آثار سلبية على مستويات التشغيل والنمو ، مما انعكس على معدلات الفقر والبطالة .

وقد مهدت سياسة التحرر الاقتصادى – التى أزالت القيود على حركة السلع والأموال وعناصر الإنتاج ، وقيدت تدخل الدولة فى تخصيص الموارد – الاتجاه نحو عولمة الاقتصاد فى محاولة لتوحيد النظم الاقتصادية ، وإخضاع

* خبير فى الاقتصاد السياسى ، قسم بحوث التعليم والقوى العاملة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثامن والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠١

اقتصاديات دول العالم إلى تقنين دولى لمعايير انتقال السلع والخدمات ، ومعايير استخدام العمالة .

ولاشك أن هناك اتجاها دوليا إلى تقييد استخدام عمالة الأطفال ، خاصة فى سلع التجارة الخارجية . وذلك على الرغم من وجود عدد من المؤشرات التى تدل على أن عولمة الاقتصاد ، وزيادة حدة المنافسة من العوامل التى أثرت على الاتجاه المتزايد لتشغيل الأطفال فى العديد من دول العالم النامى والمتقدم على حد سواء ، وعلى زيادة استغلالهم فى ظروف عمل صعبة ومتدهورة فى بعض الأماكن .

نهدف من الدراسة الحالية إلى :

١- رصد وتحليل أهم التحولات الاقتصادية العالمية والمحلية ذات الصلة بالموضوع ، وتحليل آثارها على اتجاهات التشغيل والفقر بصفة عامة ، وعلى عمالة الأطفال بصفة خاصة .

٢ – تحليل التحولات فى السياسة الاقتصادية المطبقة على قطاع الزراعة فى مصر ، وتقييم آثارها على البناء الاقتصادى للقرية ، خاصة على العوامل المحددة لكل من العرض والطلب على عمالة الأطفال .

ونستخدم فيها منهجا وصفيا تحليليا للتحولات الاقتصادية العالمية والمحلية . ونقيم آثار هذه التحولات على عمالة الأطفال ، من خلال تأثيرها على العوامل المحددة للظاهرة ، والتركيز – بالنسبة للمستوى الكلى من التحليل – على آثارها على معدلات التشغيل والفقر . أما على المستوى القطاعى ، فإن المتغيرات الوسيطة تشمل التغيرات فى الحيازة الزراعية ، والتركيب المحصولى ، ومستوى الدخل ومعدلات الفقر ، وكفاءة التعليم وتكلفته . ويتم الاستفادة من المتاح من بيانات ثانوية ودراسات سابقة فى وصف وتحليل الظاهـرة ، وتقييم أثـر التحولات عليها .

وتتبنى الدراسة المفهوم الإجرائى التالى للنشاط الزراعى : هو النشاط

الذى ينتج عنه إنتاج الغذاء فى صورته الأولية ، أو إنتاج الألياف الطبيعية ، ويشمل الإنتاج النباتى والداجنى والحيوانى والسمكى .

مشكلة عمالة الأطفال عالميا ومحليا : الحجم والخطورة

تقدر منظمة العمل الدولية عدد الأطفال العاملين فى العالم بنحو ٢٥٠ مليون طفل فى فئة السن ٥ – ١٤ سنة ، ١٢٠ مليون منهم يعملون كل الوقت ، وأكثر من ثلثيهم – حوالى ٤ر٧٠٪– يعملون بالزراعة . ويتركز الأطفال العاملون فى آسيا ، بنسبة ٦١٪ منهم ، تليها إفريقيا ، بنسبة ٣٢٪ ، ثم أمريكا اللاتينية بنسبة ٧٪ . وإن كانت أعلى نسبة عمل بين الأطفال فى فئة السن من ٥ –١٤ سنة تقع بين أطفال إفريقيا ، حيث يعمل ٤١٪ منهم ، و٢٢٪ من أطفال هذه الفئة بقارة آسيا ، و١٧٪ بأمريكا اللاتينية [١].

وتوضح البيانات أن معظم الأطفال العاملين فى العالم يعملون فى الحقول ومصايد الأسماك ،وأنهم يبدءون العمل فى سن مبكرة قد تكون الخمسة . وقد يعملون لساعات عمل أطول من ساعات عمل الطفل فى الحضر (وعادة ماتشارك البنات فى النشاط الاقتصادى فى سن مبكرة عن الأولاد) ويحرمون من الحصول على التعليم [٢] .

وتشير تقارير منظمة العمل الدولية إلى أن عمالة الأطفال تصل إلى نحو ثلث قوة العمل الزراعية فى بعض الدول النامية . وفى بنجلاديش ٨٢٪ من الأطفال النشطين اقتصاديا ، والبالغين ١ر٦ مليون ، يعملون فى الزراعة ، طبقا لمسح أجرى عام ١٩٨٩ . وفى البرازيل يوجد حوالى ٣ ملايين طفل فى عمر١٠– ١٤سنة يعملون فى زراعات : الشاى ، وقصب السكر ، والتبغ ، وغيرها . وفى عام ١٩٩٣ وجد من دراسة تمت فى ملاوى أن معظم الأطفال الذين يعيشون فى مناطق زراعة التبغ يعملون إما طول الوقت أو بعض الوقت (٨٧٪ من الأطفال فى سن ١٠–١٤ سنة ، و٢٥٪ من الأطفال فى سن ٧ –٩

سنوات) . ولايقتصر الأمر على الدول النامية ، إذ إنه توجد عائلات كاملة من العمالة المهاجرة – مثل العمال المكسيكيين المهاجرين فى الولايات المتحدة – تعمل فى زراعة وحصاد الخضر والفاكهة بالدول الغنية [٣] .

ولا يقل عمل الأطفال فى الزراعة خطورة عن عملهم فى المصانع والورش . وتصنف بعض الأعمال الزراعية ضمن الأعمال والأنشطة الخطرة . ومن الأمثلة التعرض للآلات والعناصر البيولوچية والكيميائية ، وخلط المبيدات ، أو الأسمدة ، أو مبيدات الحشائش وشحنها واستعمالها. وبعض هذه المواد عالية السمية . ويسبب التعرض للمبيدات الحشرية أخطاراً على الأطفال أكثر من الكبار مثل: الإصابة بالسرطان ، والأمراض العصبية ، وأمراض الجهاز المناعى [٤].

تقع الزراعة ضمن أكثر ثلاث مهن خطورة فى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، وهى : الزراعة ، وأعمال المناجم ، والبناء والتشييد . وفى عام ١٩٩٧حدث أكثر من نصف حوادث العمل المميتة فى العالم فى قطاع الزراعة . ومعدلات الوفيات فى هذا القطاع – على عكس المهن الخطرة الأخرى – فى تزايد. وعلى المستوى العالمى يتعرض عمال الزراعة لضعف احتمال الموت بسبب العمل ، مقارنة بالعمال فى مهن أخرى . والوضع فى الولايات المتحدة الأمريكية أسوأ من ذلك ، حيث عانى عمال الزراعة من حوادث مؤدية للوفاة بنسبة ٩ر٢٠ لكل ١٠٠ ألف فى عام ١٩٩٦، مقارنة بمعدل ٩ر٣ على مستوى إجمالى الصناعات [٥].

وبالرغم من المعدل العالى للإصابة الذى يعانى منه عمال الزراعة ، فإن الحماية المتوافرة لهم أضعف من تلك المترافرة للعمال بالصناعات الأخرى . وأكثر الفئات هشاشة هى العمالة الموسمية ، والمهاجرة ، والمرأة ، والأطفال . وتشكل الآلات والمبيدات الكيمائية أكثر أسباب الإصابة [٦] .

ويتأثر الأطفال بأخطار المبيدات أثناء قطف الثمار الملوثة بالمبيدات ، أو عندما يقومون برش المبيدات . كما يواجه الأطفال بالثعابين والحشرات السامة ،

ويتعرضون للإصابات القطعية بسبب الأدوات التى يستخدمونها. فضلا عن هذا فإن الاستيقاظ المبكر للأطفال فى الجو البارد والرطب ، حفاة الأقدام ، وفى ملابس غير ملائمة ، والعمل لساعات طويلة يسبب لهم أمراض الكحة والجهاز التنفسى المزمنة .

وبصفة عامة ، يعانى الأطفال العاملون بالزراعة من مشاكل جلدية ، وبالعينين وفى الأعصاب ، بسبب التعرض للمبيدات الحشرية . ويعانى الأطفال الذين يجمعون التبغ من الغثيان والدوخة بسبب التسمم بالنيكوتين . ويؤدى تكرار رفع الأحمال الثقيلة إلى أضرار مستمرة تؤثر على نمو عظام هؤلاء الأطفال . هذا بالإضافة إلى الأمراض المعدية التى تنتقل نتيجة التعامل مع الحيوانات المزرعية (٧) .

أما عن حجم المشكلة فى مصر ، تتباين تقديراته بدرجة واضحة . ولعل أدق البيانات الرسمية عن ظاهرة عمل الأطفال فى مصر هى تلك التى وفرها مسح العمالة بالعينة الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام ١٩٨٨، والذى قدر حجم الأطفال العاملين بنحو ١٣٠٩ ألف طفل فى فئة السن ٦ – ١٤ سنة ، بنسبة ١٢٪ من إجمالى الأطفال بهذه الفئة العمرية ، ونحو ٦ر٧٪ من إجمالى قوة العمل .

إلا أن المسوح التالية أوضحت معدلات أكثر انخفاضا للظاهرة . فقد بلغت نسبة الأطفال العاملين فى المسح الذى أجرى عام ١٩٩٥ حوالى ٦ر٢٪ من إجمالى أطفال الفئة العمرية ٦– ١٤ سنة يساهمون بحوالى ٢٪ من قوة العمل الإجمالية . ويرجع انخفاض مساهمة عمالة الأطفال فى هذا المسح إلى المنهج المستخدم ، الذى اختلف عن مسح عام ١٩٨٨، حيث لم يتم تخصيص جزء خاص للأطفال ، أو توجيه أسئلة أكثر تفصيلا .

الجدول ١

تقديرات عمالة الأطفال فى مصر فى المسوح المختلفة

مصدر البيانات	السنة	نسبة الأطفال العاملين فى فئة السن ٦- ١٤ سنة	نسبة الأطفال الذين يجمعون بين التعليم والعمل	نسبة الأطفال الذين لا يحصلون على أجر
بحث العمالة بالعينة	١٩٨٨	١٢٫٠	٣٥٫٤	٤٤٫٠
بحث العمالة بالعينة	١٩٩٥	٢٫٦	–	–
المسح الديموجرافى الصحى – مصر	١٩٩٥	٣٫٣	٩٫٨	٢٤٫٠
المسح التصنيفى للمؤشرات المتعددة فى مصر	١٩٩٦	١١٫٩	٦٥٫٨	٧٢٫٦
الحالة الاجتماعية والصحية والتحصيل الدراسى للنشء فى مصر	١٩٩٧	١٤٫٧	٦٥٫٠	٧٣٫٠
مسح سوق العمل المصرى	١٩٩٨	٦٫٣	٣٦٫٤	–

المصدر : موقع مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية على الإنترنت .
www. aucegypt . edu/ SRC

وقد قدرت بعض المسوح الأخرى حجم المشكلة فى مصر (انظر الجدول ١)، وإن وصلت إلى نسب متفاوتة : فقد قدر المسح الديموجرافى الصحى الذى أجرى عام ١٩٩٥[٩] نسبة الأطفال العاملين فى فئة السن ٦ – ١٤ سنة بحوالى ٣٫٣ ٪ من إجمالى الأطفال بهذه الفئة . إلا أن عمالة الأطفال لم تكن محور اهتمام هذا البحث ، وتم توجيه سؤال واحد للأب عما إذا كان طفله قد مارس أى عمل خلال الشهر السابق أم لا ، دون توضيح لمفهوم العمل أو إضافة أية أسئلة أخرى استفسارية . وقد تكون معظم الاستجابات خاصة بالعمل مدفوع الأجر .

إلا أنه فى مسح المؤشرات المتعددة الذى أجرى عام ١٩٩٦[١٠] للتعرف على رفاهية الأطفال كانت الأسئلة أكثر تفصيلاً ، وكانت هناك تفرقة بين العمل بأجر والعمل بدون أجر ، فجاءت نسبة الأطفال العاملين نحو ١١٫٩٪ من أطفال الفئة العمرية ٦ – ١٤سنة . وارتفعت هذه النسبة بمسح تال عن الحالة الصحية

والاجتماعية [11] ، والتحصيل الدراسى للنشء فى مصر إلى ٧ر١٤٪ ، على حين قدرها مسح سوق العمل المصرى فى عام ١٩٩٨[12] بحوالى ٣ر٦٪ فقط . ويعود ذلك - كما ذكرنا- إلى المنهج المستخدم ، وطريقة سحب العينة ، ودرجة التفصيل فى الأسئلة الموجهة[13] .

أما أعلى تقدير لحجم الأطفال العاملين فى مصر فهو تقدير السفارة الأمريكية بالقاهرة الذى قدر عددهم بنحو ٣ ملايين طفل عامل [14].

ويلاحظ من الجدول ١ ارتفاع نسبة الأطفال الذين يجمعون بين العمل والدراسة ، والذين يعملون بدون أجر .

الجدول ٢

نسبة الأطفال العاملين فى كل من الحضر والريف

مصدر البيانات	مسح العمالة بالعينة ١٩٨٨ ٪	المسح التصنيفى للمؤشرات المتعددة ٪	مسح سوق العمل المصرى ١٩٩٨ ٪
حضر	٣ر٥	٣ر٨	٢ر٥
ريف	١٥ر٦	١٣ر٦	٨ر٧

المصدر : موقع مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية على الإنترنت .
www. aucegypt . edu/ SRC

وتشير نتائج المسوح - كما هو موضح بالجدول ٢ - إلى ارتفاع نسبة الأطفال العاملين فى ريف مصر عنها فى الحضر . وقد قدر مسح العمالة بالعينة لعام ١٩٨٨ نسبة الأطفال العاملين بالحضر ٣ر٥٪ من أطفال الفئة العمرية ٦ - ١٤ سنة ، بينما تصل النسبة فى الريف إلى ١٥ر٦٪ من أطفال هذه الفئة . وفى مسح المؤشرات المتعددة - الذى أجرى عام ١٩٩٦- جاءت النسبة ٣ر٨٪ فى الحضر ، و١٣ر٦٪ فى الريف . أما فى مسح سوق العمل المصرى لعام ١٩٩٨، فكانت نسبة الأطفال العاملين فى الحضر ٢ر٥٪ ، وفى الريف ٨ر٧٪ .

وتعمل النسبة الأكبر من الأطفال العاملين فى ريف مصر فى النشاط الزراعى . وأهم المحاصيل التى يعمل بها الأطفال هى بالترتيب النازل : الخضر، والقطن ، والأرز الصيفى ، والذرة الشامية ، ثم قصب السكر ، على التوالى[١٥].

وقد أجرى فى مصر بعض الدراسات الميدانية عن ظاهرة عمالة الأطفال ، إلا أن معظمها قد أجرى فى الحضر . وقد أجرى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عددا من البحوث فى هذا المجال . وهى توضح الظروف التى يعمل بها الأطفال والمخاطر التى يتعرضون لها . ويتبين منها طول ساعات عمل الأطفال التى قد تزيد على ٩ ساعات يوميا ، وقد تصل – فى بعض الأحيان – إلى ١٢ ساعة . وقد يعمل الأطفال دون الحصول على فترات راحة ، كما أن ظروف تشغيل الأطفال فى أماكن عملهم قد تكون غير ملائمة (غياب بعض الخدمات الأساسية ، مثل مياه الشرب ، ودورات المياه) . وتعانى بعض أماكن العمل من التلوث بالأتربة والضوضاء . وقد يتعرض الأطفال للحرارة العالية ، أو الأبخرة السامة . وقد يضطر الطفل للتعامل مع كيماويات وآلات خطرة ، كما فى صناعة الزجاج وصناعة دباغة الجلود . وفى بعض الأماكن تغيب أدوات السلامة المهنية عن أماكن العمل[١٦] .

وعادة ماتنعكس ظروف العمل السيئة على صحة الأطفال ، فتتأثر كفاءة الصدر والرئتين للأطفال العاملين ، خاصة فى صناعات النسيج والزجاج ، والرخام ، بالإضافة إلى تعرض الأطفال لإصابات العمل ، فى الوقت الذى لايحصلون فيه على رعاية صحية أو علاج ملائم[١٧] .

وبالنسبة للريف ، توجد دراسة لمركز الأرض لحقوق الإنسان عن عمل الأطفال فى محالج القطن فى الريف [١٨]. وتكشف الدراسة عن مخاطر مشابهة يتعرض لها الأطفال ، مثل العمل لفترات أطول من ٨ ساعات يوميا ، بالإضافة إلى عمل بعضهم فى الورديات الليلية . كما أن مكان العمل غير صحى ، وينتشر به "غبار" القطن ، ولايقدم للأطفال أية رعاية صحية أو كشف طبى دورى .

شهد العالم – منذ عقد الثمانينيات – تغيرات عميقة فى أنظمته الاقتصادية ، كان لها أبلغ الأثر على مسار الاقتصاد العالمى حتى وقتنا الحاضر ولسنوات أخرى قادمة . فقد شهد بداية عقد الثمانينيات حدوث أزمة الديون العالمية ، مما مهد لانتعاش الدور الذى يلعبه كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى الاقتصاد العالمى . وكان ثمن إعادة جدولة الديون القديمة وتقديم قروض جديدة هو خضوع دول الأزمة لشروط مؤسسات التمويل الدولية ، والتى لاتقتصر على معدلات الفائدة والسداد ، وإنما تشمل السياسات الاقتصادية التى يجب أن تنتهجها هذه الدول . وكانت السياسات المقترحة مرتبطة بتحليل هذه المؤسسات الدولية لأسباب المشكلة ، وبالأفكار النظرية السائدة بالمجتمع الأوربى فى ذلك الوقت . فكان صعود الحكومات المحافظة إلى الحكم فى دول أوربا الغربية فى أوائل الثمانينيات، وانتهاجها تعاليم المدرسة النقدية فى مواجهة مشكلتى : التضخم ، وعجز ميزان المدفوعات ، أثره فى تبنى صندوق النقد الدولى لنفس الأفكار فى مجموعة السياسات المقدمة ، والتى أطلق عليها "سياسات التثبيت" ، التى تعتمد – بصفة أساسية – على أدوات السياسة النقدية والمالية فى تخفيض وتحويل الطلب لتحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات ، والميزانية العامة ، وتخفيض حجم التضخم .

أما البنك الدولى ، فقد قدم مجموعة من السياسات التى تحدث تغيرات هيكلية فى اقتصاديات الدول المدينة . وهى – فى مجموعها – سياسات لتحرير الاقتصاد ، وتقليص دور الدولة ، وزيادة دور القطاع الخاص ، فى طرح جديد لسياسات المدرسة النيوكلاسيكية .

وقد عرفت هاتان المجموعتان من السياسات باسم سياسات التكيف الهيكلى . وقد اعتمدت على تشخيص مؤسسات التمويل الدولية لأسباب المشكلة ، التى فسرت بأنها تعود إلى تبنى هذه الدول لسياسات تنمية تعتمد على الدور

القائد للدولة ، وعلى هيكل مشوه للأسعار ، وشركات القطاع العام منخفضة الكفاءة . وترى هذه المؤسسات أن تحرير الأسعار والتجارة ، وخصخصة القطاع العام ، يسمح بتخصيص أفضل للموارد ، مما يسمح بزيادة معدلات الاستثمار والنمو فى الأجل المتوسط والطويل ، ويسمح بالتالى برفع مستوى معيشة الأفراد [١٩] .

وبمراجعة الخبرة العملية لدول العالم النامى التى طبقت سياسات التكيف الهيكلى ، نلاحظ أن معظم هذه الدول قد عانت من انخفاض حاد فى معدلات النمو ، وعاشت فترات من الركود ، وانتشر الفقر والبطالة (ولاتنكر مؤسسات التمويل الدولية الأثر الركودى لسياسات التثبيت المطبقة فى السنوات الأولى من التطبيق ، وإن كانت ترى أنه أثر مؤقت ، وأن سياسات تحرير الاقتصاد كفيلة بتحفيز النمو مرة أخرى ، وإن عجزت عن تحديد الفترة الزمنية التى يحدث خلالها هذا الانتعاش). ودلت الخبرة العملية على تفاوتات كبيرة بين الدول ، وعلى امتداد فترات الركود فى بعض الدول ، مما ضاعف من الآثار السلبية ، وأشارت إلى تفاوت الآثار التى تتعرض لها الفئات المختلفة داخل هذه الدول . وقد اتهمت هذه السياسات بتحيزها السلبى ضد الفئات غير المؤثرة سياسيا . وفى مقدمة هذه الفئات الفئات الفقيرة وغير المنظمة نقابيا وسياسيا ، لعل من أهمها فئة صغار المزارعين . فى الوقت الذى تقلل فيه أو تتجنب الأضرار اقتصاديا بالفئات ذات التأثير والقوة السياسية ، مثل فئة رجال الأعمال .

وتتفاوت الدول فى المدى (الفترة الزمنية) الذى تتبعه لتطبيق مثل هذه السياسات ، إلا أن الأثر فى النهاية يقع على فئات بعينها أكثر من غيرها . وفى الدول التى تعتمد فى سياساتها على القمع ، ولا تعبأ بالآثار الضارة اجتماعيا ، تعمد إلى التطبيق الفورى لسياسات ضغط الإنفاق . ومثال ذلك شيلى التى استطاعت أن تخفض متوسط استهلاك الفرد بنحو ١٥٪ بين عامى ١٩٨٢ و١٩٨٦ ، مع تخفيض الأجور لأكثر من ٢٠٪ . كما أدت سياستها إلى رفع

مستوى البطالة بمعدل ٣٠٠٪ [٢٠]. كما تشير دراسة أخرى[٢١] إلى ارتفاع التكلفة الاجتماعية للتكيف فى بلاد أخرى مع زيادة حدة التفاوت .

وأسهمت أزمة الديون العالمية ، وتدخل مؤسسات التمويل العالمية لحل الأزمة ، وتقديمها لحزمة سياسات التكيف الهيكلى ، فى تحرير اقتصاديات الدول النامية من السيطرة السياسية للدولة على الموارد ، وعلى انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج بين الدول المختلفة . كما ساعدت على زيادة الدور الذى يلعبه القطاع الخاص محليا وعالميا ، وقاربت بين الأنظمة الاقتصادية المطبقة فى العالم . وقد ساعدت عدة تحولات أخرى فى تعزيز هذا الاتجاه ، لعل من أهمها انهيار الاتحاد السوفيتى السابق، وتفكك ولاياته ، وكذا دول أوربا الشرقية ، الأمر الذى اعتبره البعض انتصارا" للرأسمالية . وأدى تحرير التجارة العالمية إلى وجود منظمة عالمية جديدة تساهم فى إدارة الاقتصاد العالمى ، وتضع النظم والقواعد التى تنظم انتقال السلع والخدمات ورءوس الأموال وعوامل الإنتاج . ويضاف إلى ماسبق الثورة المعرفية والتكنولوجية ، التى عززت من عمليات عولمة الاقتصاد : توحيد النظم الاقتصادية ، وتوحيد أنماط الاستهلاك ، ورفع كفاءة الاتصال والحصول على المعلومات . فلم تكن العولمة أن تتم فى ظل سياسات الانغلاق التى اتبعها العديد من الدول ، أو فى ظل سيطرة الدولة على الموارد واستخداماتها . وبذلك فقد ساهمت العولمة فى مساعدة الدول الأكثر قدرة على استغلال الموارد والتكنولوجيا المتاحة عالميا على زيادة استثماراتها ، وعلى رفع كفاءتها التسويقية بتوسيع نطاق السوق المتاح لها ، وبالتالى زيادة قدرتها على تحقيق الأرباح ، فى حين تحولت الدول الأخرى إلى أسواق لهذه الدول ، أو أحد مصادر عوامل الإنتاج الرخيصة . وهذا مما ساعد على زيادة حدة التفاوت بين الدول .

وقد أدت عمليات عولمة الاقتصاد إلى زيادة تأثير الصدمات الخارجية على دول العالم النامى والمتقدم أيضا. وكان تأثير الأزمة الاقتصادية التى مرت بها

دول شرق آسيا فى أواخر التسعينيات قويا على دول الشرق الأوسط ، وشمال إفريقيا ، والاتحاد السوفيتى السابق ؛ نتيجة للانخفاض الحاد فى أسعار البترول الخام ، كما تأثرت - بشدة - دول إفريقيا جنوب الصحراء التى تعتمد فى ٨٠٪ من متحصلات صادراتها على المواد الأولية ، وذلك بسبب انخفاض الطلب العالمى . وكان فقراء دول شرق آسيا هم أكثر الفئات تضررا" من الأزمة ، وهناك مؤشرات على تزايد معدلات التفاوت فى توزيع الدخل فى دول شرق آسيا فى السنوات الأخيرة[٢٢] .

وتشير البيانات إلى أنه خلال الفترة من ١٩٨٧إلى ١٩٩٨ تزايدت أعداد الفقراء فى العديد من مناطق العالم .

- فى أمريكا اللاتينية من ٦٣ر٦٦ مليون فرد إلى ٧٨ر١٦ مليون فرد .
- فى جنوب آسيا من ٤٧٤ر٤١ مليون فرد إلى ٥٢٢ مليون فرد .
- فى إفريقيا جنوب الصحراء من ٢١٧ر٢٢ مليون فرد إلى ٢٩٠ر٨٧ مليون فرد .
- أما فى شرق أوربا ووسط آسيا فقد تزايدت أعداد الفقراء من ١ر٠٧ مليون فرد إلى ٢٣ر٩٨ مليون فرد .

وكانت منطقة شرق آسيا، هى المنطقة الوحيدة التى استطاعت تخفيض عدد الفقراء استنادا"، إلى المقياس السابق ، من ٤١٥ر٣ مليون فرد فى ١٩٨٧ إلى ٢٧٨ر٣٢ مليون فى عام ١٩٩٨[٢٣] .

وقد تزايدت حدة التفاوتات بين أغنياء العالم وفقرائهم . فيشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ إلى تناقص نصيب أفقر ٢٠٪ من سكان العالم من الدخل العالمى من ٢ر٣٪ إلى ١ر٤٪ خلال الثلاثين عاما الماضية . بينما تزايد نصيب أغنى ٢٠٪ من سكان العالم من ٧٠٪ إلى ٨٥٪ من الدخل خلال نفس الفترة ، مما ضاعف معدل نصيب الأغنياء/ نصيب الفقراء من ٣٠ : ١ إلى ٦١ : ١. وتبلغ أصول أغنى ٣٥٨ بليونيرا" أكثر من دخل ٤٥٪ من

سكان العالم [٢٤] .

ولم يقتصر الأمرعلى زيادة معدلات التفاوت بين الدول ، وإنما ازدادت - أيضا - داخل بعض الدول . وخلال العقدين الماضيين زادت حدة التفاوت فى كل من : الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، والبرازيل ، والأرجنتين ، وفنزويلا ، وبوليفيا، وبيرو ، وتايلاند ، وروسيا . بينما ازدادت فى الثمانينيات فى : اليابان ، وكندا ، والسويد ، واستراليا، وألمانيا، والمكسيك . ولكنها انخفضت فى: الهند ، وماليزيا ، وهونج كونج ، وسنغافورة ، وتايوان ، وكوريا الجنوبية ، أى فى الدول الآسيوية التى حققت معدلات عالية من النمو .

ويفسر كاستلز Castells [٢٥] عمليات زيادة التفاوت الاجتماعى فى ظل عصر العولمة والمعلوماتية ، أو ماأطلق عليه بالرأسمالية المعلوماتية ، والتى تمثلت فى ارتفاع درجة عدم المساواة ، وزيادة الاستقطاب ، والفقر والبؤس بالسمات التى ميزت علاقات الإنتاج فى هذا العصر ، والتى أثرت على عمليات التوزيع والاستهلاك والتخصيص المتحيز للثروة ، ومن أهمها فردية العمل (فى إشارة إلى علاقات العمل غير المقننة أو الثابتة ، حيث يتم التعاقد مع العامل بأجر كل بمفرده وبطريقة غير منظمة) ، أو إلى عمل الأفراد كل لحسابه ، وهى الممارسات السائدة فى القطاع الحضرى غير الرسمى . وتتسم علاقات الإنتاج - أيضا - بالاستغلال السيئ للعمالة ، وفرض ظروف عمل قاسية على أنواع معينة من العمالة ، مثل : المهاجرين ، والأقليات ، والمرأة ، والشباب ، والأطفال . ويشير كاستلز إلى الاتجاه الواضح فى هذا الشأن ، وهو إعادة إحياء العمل مدفوع الأجر للأطفال فى جميع أنحاء العالم ، فى ظل ظروف استغلال قوى .كما يشير إلى سمة أخرى لعلاقات الإنتاج ، وهى عملية الاستبعاد الاجتماعى ، التى يتم من خلالها منع وصول بعض الأفراد أو المجموعات إلى مناصب معينة تمكنهم من تحقيق حياة مستقلة . وهى عملية يتدخل فيها التعليم ، والتعرض أو التحامل الاجتماعى ، وممارسات الأعمال والسياسات العامة . ويكون غياب العمل المنتظم

كمصدر للدخل آلية هامة فى الاستبعاد الاجتماعى . وقد تتم عملية الاستبعاد الاجتماعى لأفراد أو لفئات أو لمناطق بأكملها . وفى النهاية فإن عملية الاستبعاد الاجتماعى – وفى ظل عدم كفاية السياسات التعويضية لتحقيق الاندماج الكامل – تؤدى إلى عملية رابعة رئيسية ، تصف بعض أشكال الإنتاج فى ظل الرأسمالية المعلوماتية ، ويطلق عليها اسم التكامل الجامح ، وتشير إلى عملية العمل فى الاقتصاد الإجرامى ، مثل الاتجار فى المخدرات .

هذه التغيرات فى علاقات الإنتاج هى التى أفرزت ماأشرنا إليه من انتشار الفقر ، وتزايد حدة التفاوت بين الدول وبين المجموعات المختلفة داخل العديد من الدول . والأطفال هم أكثر الفئات تضرراً من الفقر . ويشير تقرير لمجلة الإيكونومست البريطانية [٢٦] إلى أن أكثر من نصف البليون شخص الذين يعيشون تحت خط الفقر فى العالم هم من الأطفال ، وأن الأطفال هم أكثر ضحايا الفقر والحروب والأمراض ، وهم كثيرون فى دول إفريقيا والأجزاء الفقيرة من دول جنوب أمريكا ، وفى شبه القارة الهندية . ويرى كاستلز أن عمليات الإفقار ، وزيادة حدة التفاوت هى التى أفرزت عملية الاستبعاد الجماعى لقارة بأكملها ، هى إفريقيا جنوب الصحراء ، وهى التى أدت إلى تعميق الفقر فى حضر دولة تعتبر من الاقتصاديات القائدة ، وذات التكنولوجيا الأكثر تقدما فى العالم وهى الولايات المتحدة الأمريكية . وهى التى أوضحت أخيراً صورة جديدة للعالم المتقدم ، والعالم المتخلف كما تعكسها صورة عمالة الأطفال [٢٧].

وقد انعكست عملية إفقار إفريقيا جنوب الصحراء على أطفال هذه القارة ، فارتفعت معدلات تشغيل الأطفال فيها إلى أعلاها بين القارات الأخرى ، حيث يعمل ٤١٪ من أطفال الفئة العمرية ٥ – ١٤ سنة ، مقارنة بنسبة ٢٢٪ من أطفال هذه الفئة بقارة آسيا ، و١٧٪ من أطفال أمريكا اللاتينية [٢٨].

وتتفق معظم الدراسات العالمية والمحلية على أن السبب الرئيسى لعمل الأطفال هو الفقر ، وهو السبب الذى قد ترتبط به الأسباب الأخرى ، مثل :

التسرب من التعليم ، وكبر حجم الأسرة ، وعدم إدراك قيمة التعليم . فقد لوحظ أن عمالة الأطفال تنتشر فى الدول النامية أكثر من الدول المتقدمة ، وفى المناطق الفقيرة داخل هذه الدول أكثر من المناطق الأخرى . كما أنه داخل الدول المتقدمة ، فإن عمالة الأطفال تزداد فى الدول التى ترتفع بها معدلات عدم العدالة فى توزيع الدخل مقارنة مع الدول الأخرى .

ويقدر مكتب العمل بالولايات المتحدة نسبة الأطفال العاملين فى فئة السن ١٠- ١٤ سنة بما يتراوح بين ٣٠٪ و٦٠٪ من أطفال هذه الفئة فى الدول التى ينخفض متوسط دخل الفرد بها إلى ٥٠٠ دولار أو أقل سنويا . أما فى الدول التى يبلغ متوسط دخل الفرد بها مابين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ دولار سنويا ، فإن نسبة مشاركة الأطفال بنفس الفئة العمرية يتراوح بين ١٠٪ و٣٠٪ فقط من إجمالى أطفال هذه الفئة . أما الدول التى يرتفع بها متوسط دخل الفرد عن ١٠٠٠ دولار، فإن نسبة مشاركة الأطفال بها تقل عن النسبة السابقة ، ولكن بمعدلات ضئيلة [٢٩] .

وقد فسر التقرير ذلك بتعريفه لمن هم الفقراء ، حيث تزداد معدلات حدوث عمالة الأطفال مع ارتفاع درجة عدم العدالة فى توزيع الدخل ، ومعدل الأسر التى تعيش تحت مستوى المعيشة المتوسط السائد فى هذه الدول . ونضيف هنا أن الفقر النسبى هو نتيجة لنمو مجتمع الاستهلاك ، وزيادة حاجات الأفراد بالتبعية ، كما أن ارتفاع قيمة العلم والمعرفة ، وازدياد سرعة التطور المعرفى والتكنولوجى ، دفع النشء والشباب إلى محاولة استيعابه ، وملاحقة متغيراته ، وكان أحد طرق تحقيق ذلك عن طريق الخبرات العملية المبكرة ، كما سنشير بتفصيل أكثر فى تحليلنا اللاحق .

ويرتبط ارتفاع معدلات الفقر -خاصة فى الدول النامية - بارتفاع معدلات العمل الجبرى للأطفال فى الزراعة ، والذى ينتشر فى المزارع بمعدلات أعلى من المصانع . ويوجد عمل الأطفال مقابل الدين فى دول جنوب آسيا وأمريكا

اللاتينية . وهو طريقة جديدة للعبودية . وفى بعض الأحيان يتم بيع الأطفال مباشرة مقابل المال ، أو يقوم ملاك الأرض بشراء العمال الأطفال من مستأجريهم . وفى أحيان أخرى يتم تقديم قوة العمل سداداً للدين ، وقد يكون ذلك لفترة غير معلومة ، وقد يكون الطفل هو الرهن الوحيد بذلك فإنه يستخدم كسلعة . وتنتشر عبودية الدين بين الأفراد معدمى الحيازة ، أو ذوى الحيازات الصغيرة . ويوجد نظام عبودية الدين فى ظل نظام إيجار الأرض ، والإيجار بالمشاركة أيضا (٣٠) .

ويوجد العمل القسرى فى مصايد الأسماك التجارية فى : إندونيسيا، وسريلانكا، والفلبين ، والهند ، وباكستان . كما يوجد فى زراعة قصب السكر والمطاط فى البرازيل ، والخضروات فى هندوراس وفى جنوب إفريقيا(٣١) .

وبالرغم من تركز ظاهرة عمالة الأطفال فى دول العالم النامى ، فإن الظاهرة نفسها توجد فى العالم المتقدم أيضا ، وإن اتخذت أبعادا مختلفة .

ويشير دورمان Dorman إلى أن عمالة الأطفال تحت سن ١٨ عاما تلعب دوراً حيويا فى اقتصاديات معظم الدول المتقدمة ، ومع ذلك لم تنجح فى حمايتهم بدرجة كاملة من الأضرار البدنية والاجتماعية والاقتصادية على الأقل بالنسبة لشكلين رئيسيين من أسوأ أشكال عمل الأطفال ، كما نصت عليها اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ ، وهما : العمل الشاق ، والدعارة . ولاتوفر البيانات الرسمية فى هذه الدول - أيضا - بيانات دقيقة تعكس المدى الحقيقى لمشكلة عمالة الأطفال التى يتخذ كثير منها أشكالا غير قانونية (٣٢) .

كما أدى التطور الإنتاجى ، وزيادة حده المنافسة ، وتعدد السلع ، وتطور فن الإعلان ، إلى خلق مجتمع استهلاكى يعتمد - بدرجة كبيرة - على استهلاك الأطفال والشباب ، مما قد يدفع بعض الأطفال وصغار السن إلى سوق العمل ؛ لتلبية احتياجاتهم الاستهلاكية التى قد لاتكون - بالضرورة - حاجات أساسية ، ولكنها حاجات أعلى . وليس أدل على ذلك مما أشار إليه مسح لمجلة

الإيكونومست البريطانية من التأثير الكبير لصغار السن على الاقتصاد ، وأنه فى أمريكا وحدها يوجد ٣١ مليون طفل ومراهق فى سن العمل من ١٢- ١٩ سنة يسيطرون على إنفاق استهلاكى يقدر بنحو ١٥٥ مليون دولار سنويا طبقا لتقدير إحدى شركات بحوث التسويق[٣٣] . ويتفق دورمان على التأثير القوى للمراهقين على السوق ، مما يشير إلى توافر دخل لهم ، ومما يعنى أن نسبة كبيرة منهم تعمل بأجر[٣٤] . بينما تشير مجلة الإيكونومست إلى أن المراهق الأمريكى يحصل على دخل يقدر بحوالى ٦٠ دولارا أسبوعيا ، إما من الأسرة ، أو من العمل فى وظائف نصف الوقت . وطبقا لإحصاءات فوستر للبحوث ، حوالى٢٠٪ منهم يستثمر فى سوق الأوراق المالية أو صناديق الاستثمار (لاحظ شكلا جديدا من أشكال العمل فى ظل اقتصاد العولمة) ، وعدد مماثل لديهم حساب فى البنك وبطاقات ائتمان[٣٥].

ويشير تقرير لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادى إلى أن نسبة من يعملون عملا مدفوع الأجر فى فئة السن من ١٥- ١٩ سنة عام ١٩٩٨ بلغت فى الدنمارك ٥٦٫٣٪ ، وفى المملكة المتحدة ٥٢٫٢٪ ، وفى هولندا ٤٩٫٣٪ ، وفى الولايات المتحدة ٣٤٫٨٪ ، بينما بلغت هذه المعدلات أدناها فى بلچيكا ٥٫٣٪ ، وفرنسا ٥٫٩٪ ، أما متوسط إجمالى دول المجموعة فوصل معدل التشغيل به إلى ٢٦٫٢٪ . وتشير بيانات نفس المنظمة إلى اختفاء ظاهرة عمل الأطفال فى فئة السن من ١٠- ١٤ سنة فى دول أوربا الغربية خلال الثمانينيات والتسعينيات ، وهو الأمر الذى يشكك دورمان فى صحته[٣٦] . فيمكن مثلا لأى مقيم فى دولة - مثل بريطانيا - أن يلاحظ ارتفاع نسبة مشاركة الأطفال فى النشاط الاقتصادى ، وإن كان ذلك لايعنى تسرب هؤلاء الأطفال من النظام التعليمى ، إنما يكون ذلك أثناء الإجازات أو بعد المدرسة ، وقد يعمل الأطفال فى المتاجر الصغيرة بدءا من سن سبع أو ثمانى سنوات ، كما قد يعمل الأطفال فى محلات البقالة الصغيرة ، وغالبا مايكون الأجر منخفضا للغاية ، ويقل عن الحد الأدنى

الذى حددته الحكومة ، حتى بالنسبة لطلبة الجامعات . وفى بعض الأحيان لايكون الأجر نقديا بالكامل ، ولكن قد يكون جزء منه فى شكل عينى يتمثل فى السلع الاستهلاكية التى قاربت صلاحيتها على الانتهاء . كما تكون بعض الأعمال التى توكل للأطفال شاقة . ولايقتصر العمل على بيع السلع ، وإنما قد يتطلب – أيضا– تنظيف المكان ، وتوصيل الطلبات للمنازل(٣٧) .

وتؤكد بعض الدراسات انتشار ظاهرة عمالة الأطفال فى بريطانيا ، حيث تشير إلى أن حوالى ٨٠٪ من البنات ، و٦٩٪ من الأولاد فى فئة العمر من ١٣–١٦ سنة لديهم خبرة سابقة بالعمل . وفى مسح شمل ١٨٢٧ من تلاميذ المدارس في فئة العمر من ١٠–١٦ سنة ، وجد أن ٧ر٤٣٪ منهم كانوا يعملون ، أو لديهم خبرة عمل سابقة (٣٨).

وفى الولايات المتحدة – مثلا – أوضح مسح قومى عن الشباب (٣٩) أنه عند الوصول لسن ١٤ عاماً كان ٤٣٪ من الشباب فى العينة قد عملوا فى أعمال مؤقتة أو تعاقدية مع الغير ، و٢٤٪ من العينة حصلوا على وظائف لدى الغير . وفى الإجمال كان ٥٧٪ قد عملوا ، إما فى أعمال مؤقتة ، أو لدى الغير.

وتؤكد بعض الدراسات أن عمالة الأطفال فى ارتفاع مستمر فى الدول الرأسمالية المتقدمة ، خاصة فى الولايات المتحدة ، حيث تزدهر منافذ توزيع الأكلات السريعة اعتماداً على عمل النشء وصغار السن ، وهناك أنشطة أخرى بدأت فى الاعتماد على قوة عمل الصغار أيضا . وفى عام ١٩٩٢سجل مكتب العمل بالولايات المتحدة ١٩٤٤٣حالة خروج على قانون تشغيل الأطفال ، وهو مايعد ضعف الحالات المسجلة عام ١٩٨٠. وإلى جانب مطاعم الأكلات السريعة ، هناك حالات غير قانونية مسجلة لأطفال المهاجرين فى مصانع الملابس فى منهاتن ، وفى أعمال البناء في برونكس ، وفى المزارع فى تكساس وكاليفورنيا وفلوريدا . وقد قدر المكتب القومى للسلامة المهنية أن حوالى ٣٠٠ طفل يموتون سنويا ، بينما يصاب حوالى ٧٠ ألف طفل سنويا أثناء العمل . ويشير الخبراء

إلى أن ارتفاع نسبة عمالة الأطفال فى أمريكا يعود إلى تدهور الظروف المعيشية للطبقة العاملة ، وللزيادة غير المسجلة فى الهجرة [٤٠] .

ويشير لاڤالت Lavalette إلى أن الدراسات المتاحة من عمالة الأطفال بعض الوقت فى الاقتصاديات المتقدمة - بالرغم من محدوديتها - فإنها تؤكد انتشار عمل الأطفال ، وأنه يوجد عدد كبير من الأطفال - لاتستطيع الإحصاءات حصرهم - الذين يتورطون فى أعمال توليد الدخل مرتبطة باقتصاد الجريمة ، خاصة فى تجارة المخدرات ، والسرقة ، وفى التسول المنظم [٤١] .

وقد أدى دخول عصر الحرية الاقتصادية ، والفرص التكنولوجية غير المسبوقة ، أو مايطلق عليه الرأسمالية المعلوماتية ، إلى الاهتمام بتعليم الأبناء وتطوير مهاراتهم . وتشير الدراسات إلى أن الأطفال والشباب هم الأكثر استخداما لتكنولوچيا المعلومات ، وأن ٦٠٪ من الأسر الأمريكية لديها أطفال لديهم كمبيوتر به اتصال بشبكة الإنترنت . وقد ارتبط ذلك بإدراك متزايد لدى الصغار بأهمية التعليم . وفى أمريكا ، وبالرغم مما نسمعه من حوادث مؤسفة فى المدارس ، فإن نسبة التسرب من التعليم تتناقص ، وهناك اتجاه متزايد لاستكمال التعليم العالى ، كذلك الأمر فى معظم الدول المتقدمة ، فى نفس الوقت الذى أصبح الشباب فيه أكثر تقبلا للتغيير ، ونمت عندهم روح الابتكار والمغامرة والاستقلالية ، مما رفع من نسبة شباب الخريجين الذين يرغبون فى تكوين شركات خاصة بهم بعد التخرج ، الأمر الذى دفعهم إلى سوق العمل مبكرا ؛ لاكتساب خبرات تؤهلهم إلى إنشاء شركاتهم الخاصة فى سن مبكرة . وقد أدى انتشار الأعمال الخاصة الصغيرة لدى المراهقين إلى دفع ڤانيتى فير Vanity Faire إلى صك مصطلح "Enfantrepreneurs " أو المستثمرين الصغار[٤٢] .

ويرتبط موضوع عمالة الأطفال بالتحولات الاقتصادية العالمية فى جانب آخر مهم . فمع تحرير التجارة الخارجية ، وزيادة حدة المنافسة ، أصبح موضوع عمل الأطفال موضوعا مهما فى الأجندة الدولية . وبالرغم من أن منظمة العمل

الدولية تعد المسئول الأول عن تحديد معايير استخدام العمالة ، فإن هناك اعتقادا فى بعض الدول الصناعية أن هذا الأمر يجب أن يدرس فى إطار منظمة التجارة العالمية ، على أن يكون عمل منظمة التجارة مكملا لعمل منظمة العمل الدولية ، وتكون الأخيرة هى المختص الأساسى فى هذا المجال . إلا أن الاقتراح ظل محل جدل ونقاش ، وأخيرا اقترح رينا توريجيرو مدير عام منظمة التجارة العالمية ٤ نقاط بالتشاور مع الدول الأعضاء، وهى :

١ – إن كل أعضاء المنظمة يعارضون الممارسات الضارة فى أماكن العمل .

٢ – إن منظمة العمل الدولية هى ذات الاختصاص الأول فى أمور الغمالة .

٣ – إن عقوبات التجارة لايجب أن يتم ربطها بالنزاع حول معايير العمل .

٤ – إن الدول الأعضاء يوافقون على أن الميزة النسبية للدول ذات الأجور المنخفضة لايجب أن تكون محل مساومة [٤٣].

ولكن يبدو أن ذلك لم يكن مرضيا للدول الصناعية ، فقد دعت الولايات المتحدة فى العام التالى منظمة التجارة إلى وضع معايير دنيا للعمالة فى الاتفاقية الدولية [٤٤]. وذلك على الرغم من تصديق المجتمع الدولى على إعلان منظمة العمل الدولية الخاص بالحقوق والمبادئ الأساسية للعمل فى عام ١٩٩٨ ، والذى يمنع عمالة الأطفال كأحد المجالات الرئيسية الأربعة لحقوق العمل .

فما هو السبب الرئيسى الذى يدفع الدول الصناعية إلى الاهتمام بمنع استخدام الأطفال فى إنتاج سلع التجارة ؟ يرى أنكر أن التأكيد على عمل الأطفال والتجارة الدولية أمر مثير للدهشة ؛ لأن الأطفال يشكلون – فى النهاية – نسبة صغيرة من العمال فى العالم الذين ينتجون سلعا وخدمات للتصدير [٤٥]. ولاتزيد نسبتهم على ١٪ من عمالة الدول النامية العاملة بسلع التصدير ، كما أن قطاعات إنتاج سلع وخدمات التصدير لا تصنف ضمن قطاعات المهن الأكثر خطورة .

إلا أن قسم العمل بالولايات المتحدة يشير إلى أن معظم الأطفال لايعملون

مباشرة فى شركات التصدير ، فهناك شبكة من المقاولين الوسطاء ، وأن الإنتاج يتم فى المنزل فى العديد من الدول . وفى دراسة عن حياكة الملابس فى أمريكا اللاتينية ، وجد أن ٨٠٪ من العاملين كانوا من النساء اللاتى يعملن فى المنزل . وكان لدى ٣٤٪ منهم أطفال يساعدونهن . وأن ٤٠٪ من بين الذين يعملون ٥٠ ساعة / أسبوع لديهم أطفال يساعدونهن(٤٦) . وحتى مع أخذ هذه الفئة فى الاعتبار ، وبافتراض تضاعف نسبة الأطفال العاملين فى الصناعات التصديرية ، فإن نسبة الأطفال العاملين بالصناعات التصديرية تظل منخفضة .

إلا أن استخدام عمالة الأطفال منخفضة الأجر يساهم فى رفع الميزة التنافسية للدول النامية . ولاشك أن غزو السلع والمنتجات الرخيصة يضر باقتصاديات الدول الأخرى ، وأن مخاوف العولمة وتحرير التجارة تجتاح العالم النامى والمتقدم على حد سواء . فقد ولدت التجارة الدولية مخاوف عدم الأمان بين عمال ومواطنى الدول الصناعية ، حيث يعتقد ٥٨٪ من الأمريكيين أنها تضر بالاقتصاد الأمريكى ؛ لأن الواردات الرخيصة تضر بأجر العامل المحلى ، بينما ٣٢٪ فقط يعتقدون أن التجارة الدولية جيدة للاقتصاد الأمريكى ؛ لأنها تخلق طلبا عاليا ، وتولد نموا اقتصاديا وفرص عمل (٤٧). ويخشى العمال من أنهم قد يخسرون وظائفهم لمنافسيهم ذوى الأجور الأقل فى العالم النامى ، وأن نوع المنافسة المطروحة سوف تخفض من معايير العمل فى الدول الصناعية وتشدها لأدنى (٤٨).

أما التأثير الثالث للعولمة فيتضح فيما أدت إليه ثورة المعلومات ، والتطور التكنولوچى العالمى من زيادة الأخطار التى يتعرض لها الأطفال العاملون بالزراعة ، وذلك بسبب التنوع الشديد فى الأنواع والمركبات الكيميائية المستخدمة فى الزراعة ، والزيادة الكبيرة فى استخدامها . وقد قدرت أنواع المواد والمركبات الكيمائية التى أصبحت متاحة للاستخدام فى الزراعة الآن بنحو مليون نوع ومركب ، كما أن هناك بضعة آلاف من الأنواع الجديدة التى تظهر كل يوم عادة

بدون تقييم لآثارها المحتملة . ويكون عمال الدول النامية هم الأكثر تعرضا للخطورة ؛ نظراً لانخفاض الوعى . ففى بداية التسعينيات ، بينما كانت الدول النامية تستخدم ٢٠٪ فقط من كيماويات الزراعة ، فإن نصيبها من تسمم الحالات كان ٩٩٪ من إجمالى الحالات تقريبا (٤٩) .

التحولات الاقتصادية وظاهرة عمالة الأطفال فى مصر

كانت مصر إحدى الدول التى عانت من وطأة الدين الخارجى ، وتضخم أعبائه ، مما دفعها للتفاوض مع كل من صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى ، ومؤسسات التمويل الدولية ، لعدة سنوات قبل التوصل إلى اتفاق يسمح بإسقاط جزء من الديون ، وإعادة جدولة الجزء الآخر . نتيجة لذلك انتهجت مصر رسميا سياسة التكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى ، وهى سياسة لاتختلف فى جوهرها عن حزمة السياسات المطبقة فى العديد من دول العالم النامى ، والتى اشتملت على حزمة سياسات التثبيت قصيرة الأجل ، وحزمة سياسات التحول الهيكلى فى الأجل المتوسط والطويل . وقد أدى تطبيق سياسات التثبيت إلى نفس الآثار الانكماشية المتوقعة ، نتيجة لانخفاض معدلات الإنفاق الحكومى ، خاصة الإنفاق الاستثمارى ، وانخفاض معدلات الاستثمار الخاص بسبب رفع معدلات الفائدة . الأمر الذى أدى إلى انخفاض معدلات النمو إلى مايقرب من الصفر خلال السنوات الأولى من عقد التسعينيات ، ومن ثم إلى ارتفاع معدل البطالة الذى وصل إلى نحو ١٣٪ من قوة العمل ، ومعدل الفقر الذى بلغ ٤٤٪ .

وقد شهدت السنوات التالية ارتفاعا محدودا فى معدلات النمو لم تسمح بتعويض الآثار السلبية السابقة (٥٠) . إلا أن العامين الأخيرين قد شهدا من جديد تباطؤا واضحا فى الاقتصاد القومى ، وانخفاضا فى معدلات الطلب الكلى ، الأمر الذى أثر سلبا على معدلات التشغيل .

وتوضح دراسة مبنية على نتائج مسح الدخل والإنفاق لعام ١٩٩٦/٩٥ ، أن نسبة الفقر قد زادت إلى الضعف خلال الفترة ١٩٩١/١٩٩٠ ، و١٩٩٦/١٩٩٥ ، من ٢١٪ إلى ٤٤٪. وتزايدت نسبة الفقر فى كل من المناطق الحضرية والريفية

على السـواء ، مع تسـارع مـعـدلات الزيادة فـي الفـقـر في الريف عنهـا فى الحضـر، حيث زادت نسبـة الفـقـر فى الحضـر والريف من ٣٢٪ ، و١٣٪ على التـوالى عـام ١٩٩٠/١٩٩١ إلى ٥٥٪ ، و٣١٪ فى عـام ١٩٩٥/١٩٩٦[٥١] . وقـد لوحظ أن الفقر كان يتزايد مع زيادة عدد الأطفال فى الأسرة ، ظهر ذلك واضـحا فى عام ١٩٩٠/١٩٩١، أما فى عام ١٩٩٥/١٩٩٦، فقد استمرت زيادة معدلات الفقر مع زيادة عدد الأطفال فى الأسرة ، إلا أن الأسر التى لديها ستة أطفال فأكثر احتلت المرتبة الرابعة أو الوسطى بدلا من الأخيرة . ويفسر ذلك بتدهور نوعية التعليم فى المدارس الابتدائية ، وتحول عمل الأطفال إلى مساهمة هامة فى دعم نفقات الأسرة [٥٢] .

الأمر الآخر الذى أثر على سوق العمل فى مصر ، كان تراجع دور الدولة فى النشـاط الاقتصـادى . فإلى جانب انخفـاض الاستثمار الحكومى ، وبالتـالى فـرص العمل التى تخلقـهـا الدولة ، أدى تطبـيق سـيـاسـات الخـصـخـصـة إلى الاستغناء عن جزء من العمالة بالشركات المخصخصة . يضـاف إلى ماسبق أن الدولة لم تعد مسئولة بالكامل عن تشغيل الخريجين الجدد . وتغير دور الدولة من مشغل رئيسى إلى توفير بيئة مناسبة للاستثمار الخاص ، ووضع القوانين والنظم التى تنظم العـلاقـة بين أصـحـاب الأعـمـال والعـمـال . ومن المعروف أن سياسـة التكيف الهيكلى – فـيـمـا يـختص بسوق العمل – تسعى إلى توفير المرونة فى أسواق العمل . ويعنى ذلك تسهيل انتقال قوة العمل بين القطاعات المختلفة ، كما يعنى – أيضـا – مرونة الأجور صعودا وهبوطا وفقا لتقلبات السوق . إلا أن ذلك يعنى – من جانب آخر – زيادة المخاطر التى تتعرض لها قوة العمل نتيجة لزيادة فقد فرص العمل ، والإضرار بأجورها . مما يشير إلى أهمية الإسراع بإصدار قانون موحد لعمل يتناسب مع احتياجات المرحلة الحالية .

وقد أوضحت التجربة المصرية عجز القطاع الخاص الرسمى عن استيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل ، وزيادة معدلات النمو فى

القطاع غير الرسمى ، والذى يرتبط التشغيل فيه بانخفاض معايير العمل ، وتدهور ظروف العمل عن المعايير المسموح بها . ولاشك أن تدهور ظروف عمل الكبار ينعكس على ظروف عمل الأطفال ، التى غالبا ماتكون أكثر تدهورا ؛ نظرا لعدم قدرتهم على الدفاع عن مصالحهم .

وفى ظل تراجع دور الدولة يتزايد الدور الذى يلعبه المجتمع المدنى ومؤسساته التى تنشط للدفاع عن حقوق الفئات المختلفة . كما أن الاستفادة من مزايا الاقتصاد الحر تعود إلى قدرة الفئات المختلفة على التنظيم من ناحية ، وعلى قوة هذا التنظيم من ناحية أخرى . ويلاحظ خلال الفترة الأخيرة أنه تم تحييد القيادات العمالية مع تبنيها وجهة النظر الرسمية فى معظم الأحيان ، مما أدى إلى إضعاف دور اتحادات العمال . ويلاحظ - من ناحية أخرى - غياب التنظيمات الفلاحية التى تدافع عن حقوق هذه الفئة ، مما يشير إلى تدهور الوضع النسبى لهذه الفئات .

وسندرس فى الجزء التالى أثر سياسة التحرر الاقتصادى فى قطاع الزراعة على أوضاع الفلاحين ، وعلى عمالة الأطفال على وجه الخصوص .

التحولات المحلية فى السياسة الزراعية

قطاع الزراعة هو القطاع الرائد فى تطبيق سياسات التحرير الاقتصادى التى بدأت منذ عام ١٩٨٧ . وقد اشتملت سياسة التحرير الزراعى على جوانب متعددة. وقد بنيت سياسة التحرير فى قطاع الزراعة على نفس الفروض التى استخدمت لتبرير سياسة التحرر الاقتصادى بصفة عامة ، وهى أن تدخل الدولة بتحديد أسعار المدخلات والحاصلات الزراعية ، وتحديد الدورة الزراعية لا تؤدى إلى الاستخدام الكفء أو الرشيد للموارد ، وأن هناك إمكانية لزيادة النمو عن طريق إعادة تخصيص الموارد لصالح المحاصيل ذات القيمة العالية ، أخذا فى الاعتبار التكلفة الحقيقية لاستخدام الموارد ، وأن ذلك يتحقق عن طريق سيادة

الأسعار الحقيقية للموارد والمنتجات ، مما يتيح رفع إنتاجية الوحدة من الموارد ، ويزيد من الإنتاج الزراعى ، ومن دخول المزارعين . وأهم طرق تحقيق ذلك هى : تحرير الأسعار والتجارة الداخلية والخارجية ، وتطبيق سياسة استعادة التكاليف ، وإحداث تغيرات فى قانون العلاقة بين المالك والمستأجر .

وقد تم تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى على عدة مراحل . فتم خلال الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٨٩ التحرير التدريجى للأسعار المزرعية ، وتم إلغاء التسليم الإجبارى لعشرة محاصيل رئيسية ، كما تم تخفيض الدعم على المستلزمات الزراعية ، مع انسحاب تدريجى لبنك التنمية والائتمان الزراعى من تسويق المدخلات الزراعية ، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة .

وخلال الفترة من ١٩٩٠إلى ١٩٩٤ تم استكمال خطوات تحرير أسعار الحاصلات الزراعية ، وإلغاء الدورة الزراعية ، والتوريد الإجبارى للمحاصيل (باستثناء قصب السكر) ، كما تم تحرير أسعار المدخلات الزراعية تحريرا كاملا ، بالإلغاء الكامل لدعم المستلزمات الزراعية . وتم – أيضا– إلغاء الدعم على أسعار الفائدة على قروض بنك التنمية والائتمان الزراعى ، وقصر دور البنك على توفير الائتمان للأنشطة الزراعية . كما تم تحرير إنتاج وتوزيع البذور الزراعية ، وإزالة القيود على القطاع الخاص فى مجال تصدير واستيراد السلع الزراعية . وجرى تطبيق برنامج الخصخصة داخل قطاع الزراعة ، وبدىء ببيع الأراضى المستصلحة ، وأراضى الإصلاح الزراعى إلى القطاع الخاص . وتم إصدار قانون جديد لتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين للأراضى الزراعية (القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢)، والذى ينص على فترة انتقالية تمتد إلى خمس سنوات (١٩٩٢–١٩٩٧) يتم خلالها رفع القيمة الإيجارية من ٧ أمثال الضريبة إلى ٢٢ مثلا ، على أن يتم تحرير العلاقة الإيجارية كلية بعد انتهاء الفترة الانتقالية . وقد تم خلال النصف الثانى من التسعينيات التحرير الفعلى للعلاقة الإيجارية بين مالكى الأرض الزراعية ومستأجريها، كما تم تحرير تسويق وتجارة القطن [٥٣] .

أثر التحولات فى السياسة الزراعية على عمالة الأطفال فى قطاع الزراعة

كان لتطبيق سياسة التحرر الاقتصادى فى قطاع الزراعة آثار عميقة على البناء الاقتصادى والاجتماعى للريف المصرى . ونركز فى هذا الجزء على أهم التحولات ذات الصلة بموضوع عمالة الأطفال ، وذلك من خلال دراسة أثر هذه التحولات على المحددات الرئيسية للعرض والطلب على عمالة الأطفال . ويتحدد عرض عمالة الأطفال فى سوق العمل الزراعى بعدد من العوامل أهمها: توزيع الحيازات الزراعية ، ومستويات الدخول ومعدلات الفقر ، وكفاءة نظام التعليم وتكلفته . أما بالنسبة لجانب الطلب ، فهناك عوامل مرتبطة بالتركيب المحصولى ، ومستوى الأجر ، وأيضا الحيازة الزراعية ، وإجمالى المعروض من العمالة .

الحيازة الزراعية

يرتبط العرض والطلب على قوة العمل المزرعية – متضمنة عمالة الأطفال – بحجم الحيازة الزراعية للأسرة ، حيث تضطر الأسر معدمة الحيازة ، والأسر ذات الحيازة الصغيرة إلى عرض قوة عملها فى سوق العمل ، أو إلى استخدام قوة العمل العائلية بما فيها الأطفال ؛ لعدم قدرتها على استخدام عمالة أجيرة . وغالبا ما تتميز هذه الأسر الفقيرة بكبر حجمها ، وكثرة عدد أبنائها .

ويتكون دخل صغار الحائزين من عدة مصادر ، ويساهم العمل بأجر بجزء رئيسى منه . وقد قدرت إحدى الدراسات دخل صغار الحائزين من العمل بأجر ، حتى بالنسبة لحائزى ثلاثة أفدنة لأقل من خمسة أفدنة ، بنحو ٣٠٪ من إجمالى دخلهم[٥٤] . بينما تشير دراسة أخرى [٥٥] إلى أن الدخل المزرعى لصغار الحائزين فى الفئة أقل من ثلاثة أفدنة يمثل ٣٠٪ فقط من إجمالى دخلهم ، على حين يكون العمل بأجر هو المكون الرئيسى للدخل .

أما الأسر التى تحوز مساحات كبيرة فتضطر إلى تأجير عمالة زراعية من خارج الأسرة .

وقد أدى تطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر إلى إحداث تغيرات كبيرة فى هيكل الحيازة والملكية الزراعية ، الأمر الذى أدى إلى تغيرات أخرى فى كل من جانبى العرض والطلب على العمالة الزراعية بما فيها عمالة الأطفال . كما أنه أدى إلى إحداث تغيرات أخرى فى هيكل التركيب المحصولى ، وفى مستويات دخول الأسر الريفية ، وفى مستويات الفقر – نناقشه بالتفصيل فى بنود لاحقة – أدت بدورها إلى إحداث تغيرات أخرى فى هيكل العرض والطلب على العمالة الزراعية . ولا تتوافر بيانات دقيقة بعد عن تأثير تطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر على هيكل الحيازة والملكية الزراعية ، وإن كان يوجد بعض المؤشرات عن اتجاه هذه التغيرات . وقد أدى تطبيق القانون إلى ارتفاع قيمة الإيجار النقدى من نحو ١٥٠ جنيها (أو سبعة أمثال الضريبة) قبل تطبيق القانون عام ١٩٩١ إلى نحو ٦٠٠ جنيه (٢٢ مثل الضريبة) خلال الفترة الانتقالية من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٧، ثم إلى حوالى ٢٠٠٠ جنيه عام ١٩٩٨ بعد تطبيق القانون . وأدى ذلك بدوره إلى التأثير السلبى على مستأجرى الأراضى الزراعية ، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة . فقد استمرت بعض الأسر فى استئجار الأرض الزراعية بعد ارتفاع قيمة الإيجار . وفقدت فئات أخرى جزءا من الأرض ، واستمرت فى إيجار جزء آخر ، إما بالإيجار النقدى ، أو بالإيجار بالمشاركة . وتحول البعض من الإيجار النقدى إلى الإيجار بالمشاركة . على حين فقدت فئات أخرى إجمالى الأرض المستأجرة . وكان أصحاب المساحات الصغيرة أكثر فقدا للأرض ؛ لعدم قدرتهم على دفع الإيجار المرتفع [٥٦] .

ويشير تقرير لمركز الأرض – استنادا إلى دراسة أجريت على عينة من المستأجرين فى ثلاث قرى مصرية – إلى أن نسبة من نجح فى إعادة تأجير الأرض التى يزرعها ، أو استئجار أراض جديدة ، أو الحصول على أراض بديلة بلغت نحو ٥٥٫٦٪ فقط من إجمالى العينة . كما أن فئات الحيازة بعد تطبيق القانون قد انخفضت عنها قبل القانون[٥٧] ، مما يشير إلى عدم قدرة المستأجرين

على إعادة استئجار كامل الأرض التى كانوا يحوزونها .

ويؤدى فقد المستأجرين لحيازاتهم إلى تحولهم إلى سوق العمل الأجير ، وزيادة اعتمادهم على قوة عمل أبنائهم . وهذا يؤدى إلى زيادة المعروض فى سوق العمل من قوة العمل من الرجال والأطفال . فهل أدت التغيرات فى حجم الحيازات الزراعية إلى زيادة الطلب على العمل الزراعى الأجير ؟

لايوجد بيان عن التغيرات فى هيكل الملكية والحيازة الزراعية بعد تطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر ، وإن كان هناك توقع قبل تطبيق القانون أن يؤدى ذلك إلى كبر حجم الحيازات الزراعية ، إما لاسترداد أصحاب الملكيات الكبيرة للأرض التى كانت تؤجر لأكثر من مزارع ، أو لاتجاه كبار الملاك لشراء مزيد من الأراضى من صغار الملاك الغائبين بعد تحريرالأرض من المستأجرين ، وارتفاع قيمة الأرض . وفى هذه الحالة فإن من المتوقع أن يزيد الطلب على العمالة الزراعية الأجيرة . إلا أننا لانتوقع زيادة كبيرة فى الطلب على العمالة الزراعية الأجيرة ، وذلك لعدة أسباب منها : أن تطبيق القانون أدى إلى مزيد من التفتت فى الحيازات الزراعية فى بعض الأماكن ، حيث أدت إعادة الأرض الزراعية إلى الملاك التى تفتتها بين الورثة . كما أن مستأجرى بعض الحيازات استمروا فى حيازة أجزاء صغيرة من الأرض نتيجة لارتفاع قيمة الإيجار ، بينما استلم المالك الجزء الآخر ، أو قام بتأجيره إلى مزارعين آخرين . ومن ناحية أخرى زادت نسبة تأجير الأرض الزراعية بالمشاركة ، حيث يقوم المستأجر بتوفير المدخلات وقوة العمل الزراعية التى غالبا ما تكون عائلية .

وتشير الدلائل إلى أن فقد الحيازة الزراعية كان مرتبطا ببيع الماشية أيضا ، حيث كانت الأرض مصدرا للحصول على الأعلاف بأسعار منخفضة نسبيا . وترتبط حيازة الماشية بعمل النساء والأطفال ، خاصة الإناث اللاتى يقمن برعاية الماشية وتصنيع وبيع منتجاتها . ويعنى بيع الماشية فقد الأسر لمصدر آخر من مصادر الدخل من ناحية ، وضياع مصدر للعمل العائلى للأطفال الإناث من

ناحية أخرى ، مما قد يعرضهم لمخاطر أكبر ، وظروف عمل أكثر مشقة مقارنة بالعمل العائلى ، وهذا مما يؤدى إلى دفع هؤلاء الأطفال إلى سوق العمل الأجرى.

وفى إحدى دراسات الحالة لأسرة تعولها سيدة ، فقدت هذه الأسرة الأرض المستأجرة ؛ لعدم قدرتها على تحمل قيمة الإيجار المرتفع ، وعدم رغبة المالك فى نفس الوقت تأجير الأرض لسيدة للمخاطر التى تعترى عملية تحصيل الإيجار ، واضطرت السيدة إلى بيع الماشية التى تملكها . وحتى تستطيع التكيف مع الوضع الجديد ، تركت ابنتها المدرسة ، وأصبحت تعمل معها فى بيع الخضر فى القرية . وفى حالة توافر فرص عمل تضطر للعمل بأجر فى جمع الخضروات[٥٨] .

مستوى الدخل والفقر

توضح البحوث والدراسات انخفاضا فى دخل صغار الحائزين الزراعيين وعمال الزراعة الأجراء فى الريف المصرى منذ منتصف الثمانينيات ، وهذا مما دفع بفئات كثيرة منهم إلى ما تحت خط الفقر .

تشير إحدى الدراسات إلى انخفاض الأجور الزراعية فى مصر بنحو ٤٠٪ خلال النصف الثانى من الثمانينيات[٥٩] . ويشير تقرير للبنك الدولى إلى انخفاضها بنحو ٦٠٪[٦٠] . وقد استمر انخفاض الأجور الحقيقية لعمال الزراعة خلال فترة التسعينيات . فبينما ارتفع الأجر الإسمى للعامل بدرجة طفيفة خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٢ (من ٨٤ر٤ جنيه يوميا إلى ٦ر٥ جنيه يوميا) ، فإن الأجر الحقيقى انخفض خلال نفس الفترة من ٨٤ر٤ جنيه إلى ٢٣ر٢ جنيه ، أى أن الأجر الحقيقى انخفض بنحو ٨ر٥٠٪ تقريبا[٦١] .

وتشير دراسة أجريت فى إحدى قرى مركز السنبلاوين - خلال النصف الأول من التسعينيات - إلى أن متوسط الأجر اليومى للعامل الزراعى تراوح بين

ثلاثة وخمسة جنيهات مصرية يوميا وفقا لطبيعة العمل ، فيكون ثلاثة جنيهات أيام "شتل" و"ضم" الأرز ، وحصاد القمح ، وذلك لخمس ساعات عمل . أما فى أيام جمع القطن فيبلغ أجر العامل الزراعى نحو خمسة جنيهات [٦٣] .

وتشير البيانات المستمدة من الإخباريين إلى أن الأجر الإسمى للعامل الزراعى يتراوح الآن بين ستة وسبعة جنيهات يوميا فى بعض المحافظات ، وسبعة وثمانية جنيهات فى محافظات أخرى . أى أن الأجر الحقيقى للعامل الزراعى يتراوح بين جنيهين و ٢٫٢٧ جنيه يوميا[*] ، مما يعنى استمرار الأجر الحقيقى فى الانخفاض.

ولم يقتصر الأمر على انخفاض معدل الأجر ، بل إن عدد أيام العمل السنوية قد انخفض أيضا ؛ نتيجة لجمود الطلب على العمالة الزراعية من نحو ١٨٢٫٨ يوم/ مشتغل عام ١٩٨٧/٨٦ إلى ١٧٤٫٣ يوم مشتغل عام ١٩٩٢/٩١ . وقد أدى ذلك بالطبع إلى مزيد من الانخفاض فى إجمالى الأجر السنوى للعامل[٦٤] .

وخلال الفترة القادمة لانتوقع زيادة كبيرة فى حجم الطلب على العمالة الزراعية الأجيرة ، كما أوضحنا من قبل ، وذلك نتيجة لتطبيق قانون العلاقة الإيجارية للأرض الزراعية . كما أن الزيادة فى المعروض من قوة العمل نتيجة لفقد جزء من المستأجرين لعقود إيجارهم سوف تسهم فى انخفاض الأجر الحقيقى للعمال .

أما بالنسبة لصغار الحائزين ، فإن دخلهم يتكون من عدة مصادر : نسبة كبيرة منها من العمل الزراعى الأجير ، بينما يتولد باقى الدخل من الإنتاج النباتى والإنتاج الحيوانى . وبالنسبة للدخل النباتى ، فقد أدى تحرير أسعار

* حسبت باستخدام الرقم القياسى لنفقة المعيشة فى ريف الجمهورية ، عام ١٩٩٧ .

المدخلات والحاصلات الزراعية ، ثم تطبيق قانون تنظيم العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر إلى تخفيض دخل المزارعين . كان الارتفاع فى أسعار المدخلات الزراعية أسرع بكثير من ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية ، خاصة فى السنوات الأولى للإصلاح . فعلى سبيل المثال ، ارتفعت أسعار الأسمدة بنحو ٧٥٪ خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩[٦٤] . وقد أكدت دراسة لسعد نصار زيادة نسبة التكلفة إلى سعر الحاصلات خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٢ من ١٥٪ -٣٠٪ بالنسبة للقمح ، ومن ٣٩٪- ٥٨٪ للفول ، ومن ١٩٪- ٢٩٪ للأرز الصيفى ، ومن ٥٤٪-٦٠٪ لقصب السكر ، مما يعنى انخفاض صافى الدخل المتحقق من هذه المحاصيل . أما القطن فكان المحصول الوحيد الذى انخفضت نسبة التكلفة / سعر الوحدة من ٦٠٪ إلى ١٤٪ ، مما يشير إلى ارتفاع دخل هذا المحصول . وقد أكدت هذه النتائج دراسة أبو مندور[٦٥] التى أوضحت انخفاض الدخل الحقيقى لمعظم الدورات الزراعية فى عام ١٩٩٢ ، باستثناء دورة برسيم التحريش مع القطن ، ودورة الفول البلدى والذرة الشامية . وكان السبب الرئيسى فى ارتفاع دخل دورة برسيم التحريش مع القطن تدخل الدولة فى رفع أسعار محصول القطن فى ظل استمرار التسليم الجبرى للمحصول .

وتشير دراسة لصيام[٦٦] إلى استمرار الآثار السلبية على صغار الزراع فى الفترة التالية . فقد استمرت تكلفة إنتاج معظم المحاصيل الرئيسية فى الارتفاع ، كما أن الزيادة التى تحققت فى أسعار المحاصيل الزراعية الرئيسية نتيجة لبرنامج الإصلاح لم يستفد منها صغار الزراع ؛ لأنهم إما ينتجون للاستهلاك الذاتى ، أو لأنهم "مشترون صافون" للغذاء ، أى أنهم يشترون لاستهلاكهم الأسرى من الحبوب أكثر مما يبيعون فى السوق ، مما يعنى خفض قوتهم الشرائية . فإذا أضفنا إلى ما سبق الزيادة الكبيرة فى قيمة الإيجارات النقدية ، بسبب تطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر ، فإن دخل المزارعين قد انخفض بشدة .

وساهم قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى زيادة حجم الفقراء بطرق أخرى أيضا . فقد أدى إلى فقد بعض المستأجرين للأرض ، وتحولهم للعمالة الأجيرة . كما أدى إلى فقد هذه الفئة ، وأيضا فئة المستأجرين الذين ظلوا فى الأرض ، ولكن دون عقود مكتوبة لمصادر الائتمان الرسمية التى كانت متاحة أمامهم عن طريق بنك التنمية والائتمان الزراعى .

انخفاض دخول صغار الحائزين وفقد بعض المستأجرين للأرض الزراعية أديا إلى زيادة مستوى الفقر فى الريف المصرى . ويشير تقرير مصر عن التنمية البشرية إلى ارتفاع نسبة الفقراء فى الريف المصرى من ٢ر٣٩٪ عام ١٩٩٠/١٩٩١ إلى ٣ر٥٠٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦، باستخدام خط الفقر الأعلى للإنفاق[٦٧] .

التعليم

انخفض الإنفاق الحكومى على التعليم خلال فترة الإصلاح الاقتصادى من نحو ٧ر١٦٪ من إجمالى الإنفاق العام فى ١٩٨٠/١٩٨١ إلى حوالى ١٠٪ فقط فى عام ١٩٨٩/١٩٩٠ ، وإلى حوالى ٩٪ خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٣ . وإن اتجهت معدلات الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالى الإنفاق إلى الارتفاع التدريجى فى الفترة التالية لتصل إلى ١٦٪ من إجمالى الإنفاق خلال عام ١٩٩٦/١٩٩٧ . وصاحب تخفيض الإنفاق تناقص نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم العام من ١٤ر٧ جنيه فى عام ١٩٨١/٨٠ إلى نحو ٣٧ر٢ جنيه فى عام ١٩٨٩/١٩٩٠ [٦٨] . ولاشك أن نصيب الطالب من الإنفاق مازال فى عام ١٩٩٧ أقل من معدلاته فى عام ١٩٨٠/١ بسبب تزايد أعداد الطلاب مع الارتفاع المحدود فى الإنفاق . ولاشك أن انخفاض الإنفاق قد انعكس بالسلب على كفاءة نظام التعليم وقدرته الاستيعابية .

* وتشير بعض الدراسات والمسوح الميدانية إلى أن الأسر أصبحت تتحمل

تكلفة متزايدة للتعليم ؛ نتيجة لانخفاض كفاءة نظام التعليم ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة إنفاق الأسر على الدروس الخصوصية ، والكتب الخارجية ، مما رفع من نفقة التعليم على الأسر منخفضة الدخل على وجه الخصوص . وتشير دراسة ميدانية [٦٩] إلى أن ٨ر٤٥٪ من طلاب التعليم الأساسي الذين ينتمون إلى أسر فقيـرة يحصلـون علـى دروس خصوصية ، وترتفع هذه النسبة إلى ٤ر٦١٪ ، و ٤ر٦٤٪ فى الأسرة متوسطة الدخل والأسرة مرتفعة الدخل ، على التوالى . وهذا ما يشير إلى تزايد الأعباء على الأسر الفقيرة لتعليم أبنائها ، ويبرر الارتفاع فى نسب التسرب بين أبنائها . وقد قدر متوسط إنفاق الأسر على تعليم الفرد خلال عام ١٩٩٧/١٩٩٨ بنحو ٥٦١ جنيها سنويا (١٠٠٧ فى الحضر ، و٢٨٥ فى الريف)، وهو مبلغ مرتفع ، يشكل نسبة ١٥٪ من دخل الأسر الفقيرة .

وقد أوضحت دراسة مركز الأرض لحقوق الإنسان - عن علاقة التعليم بتطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى ثلاث قرى مصرية [٧٠] - ارتفاعا بسيطا فى نسب التسرب من التعليم بعد تطبيق القانون فى القرى الثلاث . حيث زادت نسب التسرب من مدارس المرحلة الابتدائية من حوالى ٩ر١١٪ فى عام ١٩٩٦/١٩٩٧ إلى نحو ٤ر١٥٪ ، و٥ر٢١٪ فى العامين التاليين على التوالى . ويشير نفس التقرير إلى أن دراسة التوزيع المهنى لآباء الأطفال المتسربين يشير إلى ارتفاع نسبة المستأجرين والمستأجرين السابقين الذين فقدوا الأرض واضطروا إلى العمل بأجر فى الزراعة ، وخارج قطاع الزراعة .

وفى مناقشة جماعية لمجموعة من زوجات المستأجرين الذين اضطروا إلى ترك الأرض الزراعية فى إحدى الدراسات الميدانية بصعيد مصر [٧١] ، أشارت الزوجات إلى أنهن اضطررن إلى إخراج أبنائهن من المدرسة بسبب نقص الدخل ، وعدم قدرة الأسرة على دفع مصاريف المدرسة ، بينما قامت إحدى الحالات ببيع مشغولاتها الذهبية من أجل دفع مصاريف المدرسة لأبنائها . ولكن

كيف ستوفر هذه السيدة الأموال اللازمة لدفع المصروفات فى العام التالى ، وهل سيظل الأبناء فى المدرسة ؟ أسئلة مازالت مفتوحة .

وقد أيدت النتائج السابقة الدراسة التى أجرتها ريم سعد فى نفس المنطقة [٧٢] ، أوضحت أن تكلفة تكيف الأسر مع القانون الجديد وقعت أكثر على الفئات الهشة وأهمها الأطفال ، وأن الأطفال - خاصة الإناث - يتم إخراجهم من المدرسة ، كما أن اعتماد الأسرة على عمالة الأطفال فى البقاء قد زاد. ولاشك أن ترك الأبناء للمدرسة يعنى زيادة المعروض فى سوق العمل من قوة عمل الأطفال .

ويلخص الآثار السلبية لتطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر على صغار المستأجرين من إفقار للأسرة ، وترك الأبناء للمدرسة ، ودفعهم لسوق العمل إحدى الحالات المدروسة عن طريق مركز الأرض لحقوق الإنسان لمزارع بإحدى قرى مركز الجيزة . اضطر إلى ترك الأرض الزراعية المستأجرة بعد القانون ، وأصبح مهددا بالطرد من منزله ، وإن استطاع تأجير السكن الذى يقيم فيه بمبلغ ٥٠ جنيها شهريا دون أى عقود مكتوبة . فقد اضطر هذا المستأجر السابق إلى بيع جاموستين كان يملكهما عن طريق الشرك ، وقام بإخراج ثلاثة من أبنائه من المدرسة لعجزه عن سداد قيمة المصروفات . ويعمل الابن الذى يبلغ من العمر ١٣ عاما عاملا زراعيا الآن ، حيث يتقاضى أجرا قدره أربعة جنيهات يوميا، بينما يتقاضى مقاول الأنفار إتاوة تصل إلى جنيه يوميا . وقد لحق أخ آخر عمره ١٠ سنوات بهذا الطفل للعمل بأجر فى الزراعة ، فى ظل ظروف عمل قاسية [٧٣] .

وهناك حالة أخرى لمستأجر يملك ١٢ قيراطا ولديه أربعة أبناء ، فقد الأرض المستأجرة التى كانت تبلغ ٤٠ قيراطا، مما دفعه إلى إخراج ابنته البالغة ١١ عاما من الصف الرابع الابتدائى لتعمل فى محلج للقطن خلال الشهور من نوفمبر إلى أبريل مقابل أجر يومى قدره ثلاثة جنيهات ونصف ، كما تعمل فى فصل الصيف فى مقاومة دودة القطن وجمع محصول العنب فى القرى المجاورة .

وقد اضطر هذا المستأجر إلى بيع بقرة وجاموسة أيضا ؛ ليسدد قرضا مستحقا عليه لبنك التنمية والائتمان الزراعى . وأشار هذا الرجل إلى أن دخل الأسرة يعتمد - بدرجة كبيرة - على دخل الابنة ، وعلى دخل ابن آخر يبلغ من العمر ١٩ عاما يعمل باليومية بأحد مصانع الطوب . أما دخل ١٢ قيراطا فلا يكفى ، خاصة فى ضوء الانخفاض المستمر فى أسعار المحاصيل الزراعية ، وخصوصا الأرز والقمح (٧٤) .

التركيب المحصولى

ترتبط عمالة الأطفال فى الريف المصرى بزراعة عدد من المحاصيل هى : الخضر ، والقطن ، والأرز ، والذرة الشامية ، وقصب السكر ، والقمح .

وقد لحقت بالمساحة المحصولية تغيرات عديدة نتيجة لتغير أسعار المدخلات الزراعية وأسعار الحاصلات أيضا ، مما أثر على الربحية الحقيقية للمحاصيل المختلفة . وأدى تطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر إلى تغيرات أخرى خلال الفتره الأخيرة . وقد أدت هذه التغيرات إلى زيادة إنتاج الحبوب : القمح ، والذرة ، والأرز ؛ ويرجع ذلك لإقبال كبار وصغار المزارعين على إنتاجها ، إما لارتفاع أسعارها فى السوق بالنسبة لكبار المنتجين الذين ينتجون للسوق ، أو لرغبة صغار المنتجين فى تعزيز الأمن الغذائى للأسرة ، لارتفاع تكلفة شرائها من السوق . وقد انعكس ذلك بالسلب على المساحة المزروعة بالقطن ، بالرغم من ارتفاع ربحيته مقارنة بالمحاصيل الأخرى . وذلك على عكس المتوقع من سياسة الإصلاح الاقتصادى ، التى كانت تسعى لزيادة المساحة المزروعة بهذا المحصول التصديرى . كما أن المساحة المزروعة بالخضر لم تحقق زيادة ملحوظة إلا فى السنوات الأخيرة . وقد يكون ذلك مرتبطا بتطبيق قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى الزراعة ، والذى رفع من قيمة الإيجار بدرجة كبيرة ، فدفع ذلك كثيرا من المستأجرين إلى زراعة الخضر والفاكهة لارتفاع ربحيتها لتعويض

القيمة المرتفعة فى الإيجار .

ونتابع فيما يلى التغيرات التى حدثت فى المحاصيل التى يعمل بها الأطفال ببعض التفصيل . فقد زادت المساحة المزروعة من البطاطس من نحو ١٧١ ألف فدان عام ١٩٨٦ إلى حوالى ٣٩٠ ألف عام ١٩٩٦. أما إنتاج الخضر فقد زاد من ٩٧٢ ألف فدان عام ١٩٩٣ إلى حوالى ١١٤١ ألف فدان فى عام ١٩٩٧. وهذا مما يعد مؤشرا على ارتفاع الطلب على عمالة الأطفال .

أما القطن ، فقد انخفضت المساحة المحصولية من ١٠٥٥ ألف فدان عام ١٩٨٦ إلى ٧١٠ ألف فدان فقط فى عام ١٩٩٥، لترتفع قليلا عام ١٩٩٧ لتصل إلى ٩٢١ ألف فدان . ويعد هذا مؤشرا على انخفاض الطلب على عمالة الأطفال فى هذا المحصول الهام .

أما الأرز ، فقد تناقصت المساحة المزروعة منه فى بداية الإصلاح من نحو ١٠٥٥ ألف فدان عام ١٩٨٦ إلى حوالى ٩٨٣ ألف فدان عام ١٩٨٩، لتعاود بعد ذلك ارتفاعها المستمر لتصل إلى نحو ١٥٥٢ ألف فدان عام ١٩٩٧. ويعد ذلك مؤشرا على زيادة الطلب على عمل الأطفال فى هذا المحصول .

وبالنسبة للذرة الشامية ، زادت مساحتها المحصولية من ١٨٥٤ ألف فدان فى عام ١٩٨٦ إلى حوالى ٢٤٢٧ ألف فدان فى عام ١٩٩٦. كما تزايدت مساحة قصب السكر نحو ٢٦٢ ألف فدان إلى حوالى ٣٠٠ ألف فدان خلال نفس الفترة . وتزايدت بل تضاعفت المساحة المزروعة قمحا من نحو ١٢٠٦ ألف فدان فى عام ١٩٨٦ إلى حوالى ٢٤٨٦ ألف فدان فى عام ١٩٩٧[٧٥] .

يلاحظ مما سبق ارتفاع المساحة المحصولية لمعظم المحاصيل التى يعمل بها الأطفال ، باستثناء القطن ، مما يشير إلى احتمال زيادة الطلب على عمالة الأطفال نتيجة لهذه التغيرات فى التركيب المحصولى .

الخاتمة

تشير الدلائل إلى أن ظاهرة عمالة الأطفال تشهد تزايدا مستمرا فى مصر والعالم . ويرجع ذلك - بدرجة رئيسية - للتحولات الاقتصادية التى شهدها العالم فى الفترة السابقة ، والتى أدت إلى ارتفاع نسب الفقر .

وهناك اهتمام واضح بمواجهة هذه الظاهرة ، ويتوقع استمرار الاهتمام بها خاصة فى علاقتها بالتجارة الخارجية ، حيث تسعى بعض الدول الصناعية لفرض عقوبات تجارية - من خلال منظمة التجارة العالمية - على الدول التى يساهم بها الأطفال فى إنتاج السلع التصديرية . إلا أنه يجب أن نفرق بين عمالة الأطفال فى الأعمال الخطرة ، والأعمال غير الخطرة . وفى هذا الخصوص يجب تحسين الإحصاءات المتاحة ، مع عدم تضخيم التقديرات ، ذلك أن غياب التقديرات المحلية الدقيقة يدفع بعض الجهات الأجنبية إلى الترويج لتقديرات مبالغ فيها . كما يجب توضيح الجوانب الإيجابية للظاهرة ، مع بيان النسب الحقيقية للأطفال العاملين فى سلع التصدير وسلع التجارة المحلية ، وللأطفال العاملين بالأعمال الخطرة ، والأعمال الأخرى بدون مبالغة . ففى دراسة عن استخدام الأطفال فى زراعة القطن فى مصر ، يشير أنتونى شديد [٧٦] إلى أن هناك عشرات الآلاف من الأطفال يجمعون القطن فى مصر (ثانى أكبر سلعة تصديرية) ، وأنهم يعملون من الصباح حتى المساء ليكسبوا أقل من دولار واحد فى اليوم . ونرى هنا مبالغة فى تقدير أعداد الأطفال الذين يعملون فى جمع القطن ، حيث عادة ما يشارك الكبار الأطفال فى جمع القطن ، بل إن العبء الأكبر قد يقع على الكبار أكثر من الأطفال . كما أن العمل فى جمع القطن هو عمل موسمى ، ولايتطلب بالضرورة ترك الأطفال للمدرسة .

وفى هذا الإطار نؤكد الحاجة إلى توفير بيانات سليمة عن ظاهرة عمل الأطفال فى الريف المصرى ، وهى ظاهرة يندر وجود بيانات عنها ، مما يؤكد أهمية إجراء دراسات لظاهرة عمالة الأطفال فى الزراعة المصرية ، وأن نعمل

على توضيح أهم ملامح الظاهرة فى الريف خارج نطاق العمل المزرعى لندرة الدراسات المتوافرة عنها أيضا.

ويجب الاهتمام بتوضيح أثر التغيرات الاقتصادية الجارية على ظاهرة عمالة الأطفال ، حيث إن مايتوافر لنا هو مجرد مؤشرات . كما يجب الاهتمام بتوضيح حجم الظاهرة وأنماطها وأبعادها ، خاصة فى علاقة التعليم بالعمل ، وهل هو عمل موسمى أم دائم ، وأنواع الزراعات والأعمال التى يقوم بها الطفل ، وأثر عمل الطفل على صحته البدنية والنفسية ، والدور الذى يلعبه الطفل فى الاقتصاد الأسرى والمحلى ، مع توضيح حقيقة عمل الأطفال فى المحاصيل التصديرية : القطن ، والخضر ، والأرز ، وهل تكون مشاركة الأطفال بنسب كبيرة فعلا ؟ وهل يتعارض ذلك مع الدراسة ؟ وما أعمار الأطفال العاملين بهذه المحاصيل ؟ وما الأخطار التى قد يتعرضون لها ؟

قائمة المراجع

١ – ILO, Child Labour : Targeting the Intolerable, Geneva : ILO, 1996 .

٢ – ILO, Bitter Harvest- Child Labour in Agriculture, Geneva : ILO,1997.

٣ – Ibid.

٤ – منظمة العمل الدولية ، عمل الأطفال – إزالة الوصمة ، جنيف : منظمة العمل الدولية ، ١٩٩٦ .

٥ – ILO, Sustainable Agriculture in a Globalised Economy, Geneva: ILO, 2000 .

٦ – Ibid .

٧ – ILO, Bitter Harvest, op. cit.

٨ – انظر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مسح العمالة بالعينة لعام ١٩٨٨ ، ١٩٩٥ .

٩ – أجرى هذا المسح لصالح المجلس القومى للسكان .

١٠ – El-Tawila, Sahar, Child Well-Being Egypt: Results of Multiple Indicator Cluster Survey, Cairo, Auc, Egypt and Unicef Egypt country office, 1997 .

١١ – Ibrahim, Barbara, et al., Transitions to Adulthood, A National Survey of Egyption Adolescents, New York, The Population Council, 1999.

١٢ - Zibani, Nadia. Children's Work and Schooling in Egypt, Trends of Change Between 1988, and1998, Paper Presented at the Conference on Labor Market and Human Resources Development in Egypt, Cair0, 1999.

١٣ - انظر مزيدا من التفاصيل حول المسوح المختلفة ، موقع مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية على الإنترنت www. aucegypt. edu /src.

١٤ - US Dept. of Labour, By the Sweat and Toil of Children, vol. v: Effort to Eliminate Child Labour, Washington DC: Bureau of International Labour Affairs,1998.

١٥ - انظر الخطة التفصيلية لبحث عمالة الأطفال فى الريف . بيانات مستمدة من وزارة الزراعة .

١٦ - انظر بحوث المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية Azer, A., et al. Training and Welfare of Working Children in Shubra EL-kheima: A Pre-project Survey. Cairo: Ncscr, 1993.

- علا مصطفى ، عزة كريم ، عمل الأطفال فى المنشآت الصناعية الصغيرة ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٦ .

- علا مصطفى وآخرون ، الطفل فى المناطق العشوائية ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٨ ،

- Adel Azer et al. Child Labour, A Child Rights Concepualisation The National Review of Social Sciences vol. 39, no. January 2002.

١٧ - لمزيد من التفصيل انظر المراجع السابقة .

١٨ - صابر ، كرم وآخرون ، عمالة الأطفال فى ريف مصر ، ضحايا بلا ثمن - ملاحظات ميدانية على محالج الأقطان فى الدلتا ، القاهرة ، مركز الأرض لحقوق الإنسان ، ١٩٩٧ .

١٩ - El-Gaafarawi, Ibtissam, Structural Adjustment in Egypt: The Case of Agriculture, Unpublished Ph, D. Thesis, The University of Leeds,1999.

٢٠ - Lafay, Jean-Dominique and Lecillon, Jacques, 1993, The Political Dimension of Economic Adjustment, Paris, OECD,1993.

٢١ - Ghai, Dharam, ed., The IMF and the South: The Social Impact of Crisis and Adjustment, London: Zed Books, Ltd,1991. p.6 .

٢٢ - The World Bank, World Development Indicators, Washington, DC: The World Bank,1999, p. 4.

٢٣ - The World Bank, Poverty Monitoring Homepage http :/www. worldbank. org.

٢٤ - Castells, Manuel,The Information Age, Economy, Society and Culture, vol. III., End of Millennium, Oxford, UK: Blackwell Publishers, 1998. p. 80

٢٥ - Ibid.

٢٦ - The Economist, Survey: The Young, Dec. 28th 2000 .

٢٧ – Castells, op. cit, p. 75.
٢٨ – ILO,1996. Child Labour, op. cit.

٢٩ – US Dept. of Labour, By the Sweat and Toil of Children, vol. V1: An Economic Consideration of Child Labour, Washingtion DC, Bureau of International Labour Affairs, 2000. p.18.

٣٠ – منظمة العمل الدولية ، مرجع سبق ذكره .

ILO.,1997 Bitter Harvest .. op. cit.

٣١ – Ibid.

٣٢ – Dorman, Peter, Child Labour in the Developed Economies, Geneva: ILO., IPEC, Working Paper,2001,p. 1.

٣٣ – The Economist, op. cit.

٣٤ – Dorman, op.cit.p. 4.

٣٥ – The Economist, op.cit.

٣٦ – Dorman, op. cit. pp, 12-14.

٣٧ – بيانات جمعت عن طريق الملاحظة بالمعايشة أثناء إقامتى ببريطانيا .

٣٨ – Castells, op. cit, p. 150.

٣٩ – Dorman, op. cit.

٤٠ – Castells, op. cit.p. 150 .

٤١ – Ibid .

٤٢ – The Economist, op. cit.

٤٣ – انظر البيان الصحفى فى أعقاب الاجتماع الوزارى ، كما ورد بموقع الـ BBC البريطانية على الإنترنت .

٤٤ – Anker, Richard, Conceptual and Research Frameworks for the Economics of Child Labour and its Elimination, Geneva, ILO / IPEC Working Paper, 2000.

٤٥ – Ibid .

٤٦ – Castells, op. cit, pp. 153-154.

٤٧ – Anker, op.نقلا عن. Rech,1999 .
Anker, op. cit.

٤٩ – ILO,2000 . Sustainable Agriculture . op. cit .

٥٠ – انظر مزيدا من التفصيل فى الجعفراوى ، ابتسام ، التغيرات الاقتصادية وانعكاساتها على أوضاع الأطفال والشباب فى مصر . فى سلوى العامرى وآخرين ، أجيال المستقبل الأطفال والشباب ، أوضاعها ، وقضاياها، ووعيها المستقبلى ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ومنتدى العالم الثالث ، ٢٠٠٠ .

٥١ – ILO, b, Poverty Alleviation and Job Creation in Egypt:Strategy and pro-

gramme. Geveva, ILO, 1997.

٥٢ - Ibid.

٥٣ - El-Gaafarawi, op. cit.

٥٤ - Richards, Alan, The Impact of Structural Adjustment on Agricultural Development in the Near East Region. Cairo, Economic Research Forum. Working Paper 9525, 1995. pp39- 41.

٥٥ - صيام ، جمال ، أثر برامج التكيف الهيكلى على المؤشرات الرئيسية للأداء فى الزراعة المصرية والسياسات التصحيحية . مؤتمر التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ، ٢٢ - ٢٣ فبراير ٢٠٠٠ - مركز بحوث ودراسات الدول النامية - جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠ .

٥٦ - مركز الأرض لحقوق الإنسان ، انهيار دخول الفلاحين والتعدى على حقوقهم إثر تطبيق قانون الأرض فى مصر . سلسلة الأرض والفلاح ، العدد ١٠ ، نوفمبر ٢٠٠٠ .

٥٧ - المرجع نفسه ، ص ص ٢٥ - ٢٦ .

٥٨ - Bush, Ray, An Agricultural Strategy without Farmers; Egypt's Countryside in the New Millennium, Review of African Economy, no. 84, 2000, pp. 234-49.

٥٩ - Richards, op. cit. p. 39.

٦٠ - The World Bank, Arab Republic of Egypt, Public Sector Investment Review, vol.1, Washington, DC: The World Bank, 1993, p.20.

٦١ - أبو مندور ، محمد ، أثر الإصلاح الاقتصادى على قطاع الزراعة ، فى راى بوش وآخرون : الاقتصاد السياسى للإصلاح فى مصر ، البنك الدولى والزراعة والفلاحون ، القاهرة : دار المحروسة للنشر ، ١٩٩٦ ، ص ١٦٩ .

٦٢ - كشك ، حسنين ، عمال الزراعة فى مصر (١٩٥٢ - ١٩٩٥) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمال الزراعيين الأجراء . القاهرة . كتاب المحروسة رقم ١٣ ، ١٩٩٦ ، ص ص ٧١ - ٧٣ .

٦٣ - أبو مندور ، مرجع سبق ذكره ، ص١٩٥ .

٦٤ - El-Gafarawi, op.cit.

٦٥ - أبو مندور ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٩١ - ١٩٢ .

٦٦ - صيام ، مرجع سبق ذكره ، ص١٣ .

٦٧ - معهد التخطيط القومى ، مصر ، تقرير التنمية البشرية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٣٠ .

٦٨ - الجعفراوى ، مرجع سبق ذكره .

٦٩ - معهد التخطيط القومى ، مصر ، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨/٩٧، القاهرة ، المعهد ، ١٩٩٩ ص ص ٣٦ - ٣٧ .

٧٠ – مركز الأرض لحقوق الإنسان ، آثار قانون تحرير الأراضى الزراعية على الأوضاع التعليمية فى ريف مصر . سلسلة الأرض والفلاح ، العدد ١١ ، ٢٠٠١ ص ص ١٦ – ١٨ .

٧١ – Abdel Aal, Mohamed, Tenancy Relations, Cropping Pattern and Household Food Security. Paper presented to Conference on The Economic and Social Transformation in the Egyptian Rural Areas, During the 1990s. 22-23 Feb. 2000, Cairo Univeresity.

٧٢ – Saad, Reem, A Moral Order Revised: Agricultural Land Changes Hands Again, CEDEJ-Volkswagen Foundation Publication (Forthcoming).

٧٣ – مركز الأرض لحقوق الإنسان ، مرجع سبق ذكره ، ص١٨ .

٧٤ – المرجع نفسه ، ص١٦ .

٧٥ – الحفناوى ، غادة ، اتجاهات تطور الهيكل الزراعى فى مصر فى ظل سياسة التحرير الاقتصادى ، فى مؤتمر التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ، ١٢ – ٢٣ فبراير ٢٠٠٠ ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، جامعة القاهرة .

٧٦ – كما وردت فى : US Dept. of Labour, vol. V, op. cit .

Abstract

ECONOMIC CHANGES AND CHILD LABOR IN AGRICULTURE

Ibstissam El Gaafarawy

This paper reviews the problem of child labor on the international and national levels. It is estimated that 250 million children - below the age of 14 - work, many of them in rural areas. In Egypt, it is estimated that between 1,5 and 3 million children work, more than two third in agricultural activities. Changes in the world economy, such as structural adjustment policies, and world Trade Liberalisation had their impact on child labor. Egypt adopted structural adjustment and privatisation since early 1990s which influenced the Egyptian labor market. The agricultural sector had many economic reforms ranging from liberating prices to approving a new land law organizing the relationship between owners and tenants. Changes in agricultural policies had many influences on the rural socio-economic structure, which affected, in turn, child labour, through changes in land tenure, crop pattern, and income levels.

المجتمع المدنى فى مصر

قراءة فى التاريخ الاجتماعى والسياسى

هويدا عدلى *

على الرغم من حداثة مصطلح المجتمع المدنى ، والذى لم يتجاوز عمره ثلاثة عقود ، فإن مايعبر عنه المصطلح من معان ومؤشرات توافر فى المجتمع المصرى منذ أوائل القرن التاسع عشر . فقد نشأت أول جمعية أهلية سنة ١٨٢١ ، وأول نقابة مهنية سنة ١٨٧٦ وأول نقابة عمالية سنة ١٩٠٠. ولهذا يمكن القول إن مصر عرفت المجتمع المدنى (بمعنى التنظيمات التى تتوسط المجال بين الدولة والسوق والأسرة والتى تقوم على أساس رابطة اختيارية يدخلها الأفراد طواعية بهدف تحقيق أهداف عامة أو فئوية مثل الجمعيات الأهلية ، والنقابات المهنية والعمالية ، وما إليها ...) منذ أكثر من قرنين من الزمان .

إن تحليل التطور التاريخى للمجتمع المدنى فى مصر – نشأته وتطوره – ليس هدفه تقديم سرد تاريخى ، وإنما هدفه اكتشاف عوامل نشأة الظاهرة ، وتشكلها ، ومتابعة تغيراتها وتطوراتها [1] ، وأيضا التعرف على مدى تأثير الماضى فى الحاضر والمستقبل .

* خبير فى العلوم السياسية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثامن والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠١

تسعى هذه الدراسة إلى تتبع التطور التاريخى للمجتمع المدنى فى مصر منذ بدايات النشأة المبكرة حتى عام ١٩٧٦ . وينقسم العرض إلى قسمين : الأول معنى بالفترة من أوائل القرن التاسع عشر حتى ١٩٥٢ التى شهدت نشأة المجتمع المدنى و تطوره ، ويتم فيها تناول أسباب النشأة ، وأبعاد التطور ، وأيضا أهم السمات والإشكاليات . أما الفترة الثانية من ٥٢ - حتى منتصف السبعينيات - والتى تمثل انقطاعة حادة فى التجربة - أو كما يحلو للبعض أن يطلق عليها فترة تجميد المجتمع المدنى - سيتم التعرض فيها لمنطق تعامل نظام يوليو ١٩٥٢ مع المجتمع المدنى ، وأهم الآليات التى اتبعها ، وأثر ذلك فى أوضاع المجتمع المدنى المصرى الراهنة .

المجتمع المدنى فى مصر : البداية

يتمثل الأساس الموضوعى لنشأة المجتمع المدنى فى مصر فيما شهدته الحياة الاجتماعية من جهود تحديث منذ عصر محمد على . فقد أدت جهود التحديث (اتساع مجال التعليم الحديث ، وإقامة برامج تصنيعية ، وتنظيم الحياة الاقتصادية ...) إلى مزيد من التمايز والتباين الاجتماعى ، والذى تجلى فى نشأة نوايات لطبقات حديثة مثل : الطبقة البرجوازية ، والطبقة العاملة ، والطبقة الوسطى ، ومطالبة هذه الطبقات الناشئة بالحق فى التجمع والتنظيم ، انطلاقا من الشعور بضرورة التكاتف الاختيارى الحر لتحقيق مصالحهم [٢] .

وقبل الخوض فى تتبع تطور المجتمع المدنى ، لابد من الإشارة إلى أن التباين الاجتماعى قد لايرجع إلى ما سبق فقط ، بل قد يستند إلى اعتبارات أولية ، سواء دينية ، أو لغوية ، أو سلالية . وهذا يشدنا لمناقشة إشكالية هامة اختلف حولها المهتمون بموضوع المجتمع المدنى ، وهى هل يمكن اعتبار التكوينات التقليدية (والتى تستند إلى الولاءات الأولية والتى سبقت بدايات عصر التحديث ، وامتدت فى أثنائه لفترة طويلة) أساسا أو نواة للمجتمع المدنى بالمفهوم الحديث ؟ .

تعد الطوائف الحرفية والمذاهب الدينية والأقليات العرقية من أهم هذه التكوينات التقليدية . ويشير وجيه كوثرانى إلى أن هذه التكوينات كانت تدير شئونها الداخلية من خلال زعماء منتخبين أو معينين . وكان يُسند لهؤلاء الزعماء أمر السلطة السياسية والإدارية داخل جماعتهم . وأيضا كان السبيل للحفاظ على التوازن فى إدارة المجتمع يستند إلى عدد من الآليات مثل التدرج الطبقى والاستقلالية النسبية فى المهنة . كما كان التكافل الاجتماعى يقوم على أساس المهنة والمذهب والدين . أما السلطة المركزية فقد انحصر دورها فى جمع الضرائب ، وإقامة العدل والشريعة ، والمحافظة على النظام العام والدفاع . أما الخدمات الاجتماعية والمهام الاقتصادية المباشرة فلم تكن من الالتزامات المتوقعة من الدولة ، بل كانت تترك – فى الغالب – للجماعات المحلية . خلاصة القول يرى كوثرانى أن المجتمع العربى التقليدى لم يعرف مرادفات المؤسسات المدنية فحسب بل عاش بها ، وأن علاقات الإنتاج الجديدة وأنماط الاستهلاك الحديثة اخترقت هذه المنظمات وحولتها . فالطوائف الحرفية أخلت مكانها للنقابات الحديثة ، وتعدد الأعراق والمذاهب ترك مكانه للأحزاب السياسية (٣) .

وقد تعرض هذا الرأى لبعض الانتقادات التى انطلقت من أنه لايمكن اعتبار هذه التكوينات مجتمعا مدنيا ؛ لأن المجتمع التقليدى هو فى الحقيقة مجتمع عشائرى وقبلى وأبوى ، وأن مفهوم النشاط أو المجتمع الأهلى المطروح ليس مقابلا لمفهوم المجتمع المدنى ، بل هو أقرب إلى المؤسسات والروابط والممارسات التى كانت تميز المجتمع الإقطاعى فى أوروبا فى عصرها الوسيط ، وجاء المجتمع المدنى ليشكل رفضا لها ومحاولة لتجاوزها (٤) .

وتضيف الكاتبة – وهى تتفق مع النقد الذى تعرض له كوثرانى – أن المجتمع المدنى ليس مجرد تنظيمات فحسب ، بل هناك متطلبات أو شروط أخرى، مثل الاختيار الحر ، واتباع المعايير الرشيدة فى إدارة أمور هذا المجتمع والتى تستند إلى الكفاءة والفاعلية وليس إلى القرابة أو العزو أو غيره . هذا فضلا عن

القيم التى تحكم هذا المجتمع ، والتى تتمثل فى قبول المساواة وسيادة روح التسامح ، وغيرها من القيم . كل هذه الشروط لاتتوافر في المجتمع التقليدى . أما على مستوى الحالة المصرية ، فإن الأمر يحتاج لمزيد من المناقشة التى ستأتى فى موضعها .

تشكيلات المجتمع المدنى : ظروف النشأة ومحددات التطور ١٩٢٣ - ١٩٥٢

كما أشرنا سلفا إلى أن المجتمع المدنى هو التنظيمات التى تشغل الفضاء الواقع بين مؤسسات الدولة من جهة ، والسوق والأسرة من جهة أخرى ، أى الأحزاب السياسية خارج السلطة والنقابات المهنية ، والنقابات العمالية ، والجمعيات الأهلية ، والتعاونيات واتحادات الطلاب ، واتحادات الفلاحين ، وجمعيات رجال الأعمال [٥] ... وماإليها .

الأحزاب السياسية

لا تنشأ الأحزاب السياسية من فراغ ، وإنما تعكس الظروف الاجتماعية والفكرية والاقتصادية التى تقوم فى ظلها ، وتترك هذه الظروف بصماتها على الأحزاب وطريقة عملها وتنظيمها . وقد ارتبطت نشأة الأحزاب السياسية فى مصر بظرفين : ظرف موضوعى هو وجود حالة أزمة فى المجتمع تتطلب تنظيمات سياسية لمواجهتها وطرح الحلول المختلفة لها . وظرف ذاتى يتعلق بالإحساس بأنه يمكن حل هذه الأزمة ، وأن وضعا أفضل يمكن أن يتحقق من خلال العمل العام . وقد توافر هذان الظرفان خلال السبعينيات من القرن التاسع عشر [٦] .

ويرجع جاكوب لاندو أسباب نشأة الظاهرة الحزبية فى مصر إلى عدة عوامل من أبرزها : البعثات التعليمية التى جرى إرسالها إلى أوربا فى عهد محمد على ، ونشاط الجمعيات التبشيرية ، ونفوذ العلماء الذين جاءوا مع الحملة الفرنسية إلى مصر فى الطب والهندسة والفنون العسكرية ، هذه العوامل الثلاثة أثرت على المثقفين ، وغرست فيهم شعورا بإمكانية تحسين الأحوال وتطويرها ،

وفى نفس الوقت صعدت معدلات السخط العام الموجه للنفوذ الأجنبى .

وكانت ظاهرة السخط العام النواة التى تجمعت حولها الجمعيات السرية ، والتى مثلت أساس الظاهرة الحزبية فيما بعد . فبالفعل بدأ عديد من الأحزاب السياسية حياته فى شكل جمعيات سرية ، مثل : الحزب الوطنى الذى بدأ باسم جمعية مقاومة النفوذ الأجنبى ١٨٧٩، وكذلك حزب مصر الفتاة ١٨٧٩ (٧) .

ويضيف لاندو عاملا آخر فى نشأة الظاهرة الحزبية ، وهو انتشار الصحافة . فكل الأحزاب بلا استثناء منذ أيام عرابى ومصطفى كامل بدأت خطواتها الأولى بتجمعات حول الصحف ، وعلى حد تعبيره لم تكن الصحف صوتها فقط ولكن عقلها أيضا (٨) .

وبصورة أكثر تفصيلا يمكن تحديد عدة عوامل أدت لنشأة الأحزاب السياسية فى مصر :

١ - الأزمة الاقتصادية الحادة التى أصابت مصر فى عهدى سعيد وإسماعيل ، والتى أضعفت من سلطة الخديوى ، وقوت من النفوذ الأجنبى (٩) . ومن ناحية أخرى فقد أدت هذه الأزمة إلى زيادة حجم طبقة كبار ومتوسطى الملاك نتيجة شرائهم أملاك الحكومة والخديوى والتى كانت مرهونة لصالح الدائنين الأجانب ، مما أدى إلى ازدياد رغبة الأعيان فى المشاركة فى الحكم ، ومن هنا جاء تأسيسهم للأحزاب السياسية ، وانضمامهم إليها ، وتمويلهم لها (١٠) .

٢ - تغير المناخ الفكرى والثقافى العام نتيجة انتشار التعليم والصحافة السياسية وحركة الترجمة (١١) . فقد زاد عدد الملتحقين بالمدارس الحكومية بمقدار الضعف فى الفترة ١٨٩٠ - ١٩٠٥ ، إذ ارتفع من ٩٣٢١ تلميذا فى سنة ١٨٩٠ إلى ١٨٢٧١ تلميذا فى عام ١٩٠٥ (١٢) .

هذا فضلا عن الطلاب الذين أرسلوا فى بعثات إلى أوربا بين عامى ١٨٨٣ و ١٩١٩، والذين كان أغلبهم من طلاب الدراسات الإنسانية . ولا

شك أن طلاب هذا النوع من الدراسات أكثر استعدادا وقدرة على العمل الحزبى [١٣] .

ومن ناحية أخرى ، فقد زادت أعداد الصحف والمجلات من ١٦٩ مطبوعة عام ١٨٩٨ إلى ٢٨٢ مطبوعة عام ١٩١٣[١٤] . وأخيرا هناك حركة الترجمة وماحملته من أفكار جديدة لقراء اللغة العربية فى شتى المجالات . وبالطبع كان نتاج تلك التغيرات نشوء نخبة ثقافية ذات تعليم حديث ، وبروز روح إصلاحية عامة ، والإحساس بجوانب العجز والقصور فى المجتمع ، وضرورة العمل على إصلاحه [١٥] .

٣ – حدوث تغيرات اجتماعية مهمة تمثلت فى مزيد من التحضر . فقد شهدت الفترة ١٨٨٢ – ١٨٩٧ تزايد عدد السكان بنسبة ٤٣٪ بصفة عامة ، وبنسبة ٦٨٪ فى الحضر بصفة خاصة ، ومايفترضه ذلك من ازدياد عدد السكان الذين يمكن أن يكونوا أكثر اهتماما بالمسائل العامة واستعدادا للمشاركة السياسية [١٦] .

٤ – نشوء نخبة مصرية أو متمصرة من الأعيان والمثقفين المرتبطين بهم ، رغبت فى الحصول على نصيب أكبر من النفوذ السياسى بعد ازدياد ثرائها . كما ارتبط بذلك ظهور فئة من المتعلمين تعليما علمانيا حديثا ، طرحوا مفاهيم : الاستقلال ، والحرية ، والديمقراطية [١٧] .

كان نتاج هذه التطورات تبلور ثلاثة تيارات سياسية على الساحة المصرية عام ١٩٠٧ ، التفت فى البداية حول صحفها ، ثم تحولت إلى أحزاب . مثل التيار الأول مصطفى كامل وصحيفته اللواء ثم الحزب الوطنى . أما التيار الثانى فقد التف حول صحيفة المقطم ثم تحول للحزب الوطنى الحر . وكانت صحيفة الجريدة هى النواة الذى التف حولها التيار الثالث والذى شكل فيما بعد حزب الأمة [١٨] .

وكانت الأعوام من ١٩٠٧ إلى ١٩٠٩ من الأعوام التى شهدت طفرة فى نمو الظاهرة الحزبية ، إذ ظهر للوجود ثمانية أحزاب سياسية هى : الحزب

الوطنى الحر ، والحزب الجمهورى المصرى ، وحزب الأمة ، وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ، والحزب الوطنى ، والحزب المصرى ، وحزب العمال ، والحزب الاشتراكى المبارك [١٩] .

والمتأمل فى أسماء بعض هذه الأحزاب – مثل الحزب الاشتراكى والحزب الجمهورى المصرى – يدهش من جرأة التسمية فى إطار حكم ملكى مستبد وسياق ثقافى محافظ ، ولكن يستشعر – أيضا – أنها كانت مرحلة تحول على كافة الأصعدة .

ويمكن القول إنه كان هناك أربع فئات من الأحزاب السياسية فى هذه الفترة : الفئة الأولى ظهرت بتشجيع من الإنجليز لمواجهة التيار الوطنى ، مثل حزب الأمة والحزب الوطنى الحر والحزب المصرى . أما الفئة الثانية فظهرت بتشجيع من الخديوى ، مثل حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية والحزب الدستورى . أما الفئة الثالثة فهى أحزاب الاستقلال و التى وضعت قضية الاستقلال فى قلب اهتمامها ، مثل الحزب الوطنى والحزب الديمقراطى المصرى وحزب الوفد فيما بعد . وأخيرا الفئة الرابعة التى يمكن أن يطلق عليها أحزاب الرفض السياسى والاجتماعى ، وهى أحزاب ذات رؤية راديكالية ، ومنها الحزب الجمهورى الذى كان يطالب بإعلان النظام الجمهورى ، والحزب الاشتراكى المبارك الذى قدم عديدا من المقترحات لحل المسألة الاجتماعية [٢٠] .

يمكن القول إذن إن الأحزاب السياسية فى تلك الفترة لم تنشأ فى إطار البرلمان ، وإنما نشأت خارجه ، وإن أغلبها افتقد للتنظيم ، وكانت فى جوهرها أحزاب نخبة تقوم على عدد محدود من الأشخاص ، ولذلك لم تتمكن من الاستمرار لفترة طويلة [٢١] .

واتسمت الحياة الحزبية فى الفترة الليبرالية –عقب صدور دستور ١٩٢٣– بعدد من السمات [٢٢] :

١ – المنافسة السياسية بين عدد من الأحزاب من أجل الوصول للسلطة . بيد

أن هذه التعددية الحزبية اتسمت بعدم التوازن بين حزب كبير – الوفد – ذى شعبية واسعة وعدد من الأحزاب الصغيرة التى كانت – فى أغلب الأوقات – على استعداد لانتهاك الدستور وتزوير الانتخابات .

٢ – غياب البرامج والسياسات الاجتماعية للأحزاب بصفة عامة نتيجة انشغالها الشديد بالقضية الوطنية . إلا أنه منذ منتصف الأربعينيات ، وبعد استفحال التناقضات الاجتماعية والطبقية وظهور عديد من حركات الرفض الاجتماعى والسياسى ، سواء الإخوان المسلمين ، أو الحركات الشيوعية ، بدأ الاهتمام بالمسألة الاجتماعية من قبل بعض الأحزاب ، ومنها الوفد ذاته .

٣ – طغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية . فالحكومة هى التى كانت تحدد شكل وطبيعة البرلمان ، وليس العكس (كما هو مفترض فى النظم البرلمانية) . فقد كانت "وزارات القصر" تقوم بحل مجلس النواب ، وتجرى الانتخابات تحت إشرافها بما يضمن فوزها بأغلبية المقاعد . وقد أثر هذا الوضع على شكل الأحزاب السياسية ، فلم تتطور كهيئات برلمانية وتنظيمات انتخابية للحصول على التأييد الشعبى وممارسة السلطة من خلال البرلمان ، بل تأكد لديها أن الصراعات السياسية الأساسية تجرى خارج البرلمان لا داخله ، وأن العلاقة بالقصر أو الإنجليز لها الأولوية على بناء قواعد جماهيرية . لذلك اتسمت غالبية الأحزاب بأنها أحزاب نخبة وأحزاب أشخاص .

٤ – إن القيادة السياسية لأغلب هذه الأحزاب – على اختلاف برامجها وشعاراتها – قد عكست مصالح طبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية .

وقد يكون من المفيد والدال أيضا الاستشهاد بتقييم لاندو للظاهرة الحزبية عندما أشار إلى أن الأحزاب جميعا – وبلا استثناء – كانت تتبع شخصا واحدا تتجمع فيه كفاءة الحزب كله ، ويقرر مصيره أكثر مما تقرره المبادئ . وحتى فى

الأحوال التى تخطط فيها بعض الأحزاب على أسس تنظيمية منقولة عن الأنماط الأوربية – كما حدث فى الحزب الوطنى وحزب الوفد– فلم تكن هذه التنظيمات تعمل بطريقة مؤسسية ، وإنما اعتمدت أكثر أنشطتها على المزاج الشعبى أكثر مما تحركت وفق المبادئ الحزبية [٢٣] .

الجمعيات الأهلية

تعد الجمعيات الأهلية من أقدم فصائل المجتمع المدنى فى مصر . فقد نشأت أول جمعية أهلية عام ١٨٢١ وهى الجمعية اليونانية بالإسكندرية . وبعد ذلك بحوالى أربعة عقود توالى إنشاء الجمعيات الثقافية ، مثل جمعية معهد مصر للبحث فى تاريخ الحضارة المصرية (١٨٥٩) ، وجمعية المعارف (١٨٦٨) ، والجمعية الجغرافية (١٨٧٥) . وبدأ بعد ذلك تأسيس الجمعيات الدينية الإسلامية والمسيحية ، مثل الجمعية الخيرية الإسلامية (١٨٧٨) ، وجمعية العروة الوثقى (١٨٧٨) ، وجمعية المساعى الخيرية القبطية ١٨٨١ [٢٤] .

ويمكن إجمال العوامل التى أدت إلى نشأة تلك الجمعيات الأهلية فيما يلى :

١ – تأثير الأقليات الأجنبية . فقد زاد عدد الأجانب فى مصر بشكل مضطرد منذ الثلاثينيات من القرن التاسع عشر . واتجه الكثير منهم إلى إنشاء عديد من الجمعيات الأهلية ؛ بهدف المحافظة على أعضاء جالياتهم وتوثيق الروابط فيما بينهم .

٢ – نشاط البعثات التبشيرية الأجنبية التى سبقت الاحتلال البريطانى ، والتى اعتمدت على تنظيمات أهلية فى عمليات التبشير الدينى . وقد أدى ذلك إلى نشأة أشهر الجمعيات الأهلية فى مصر ، مثل : الجمعية الخيرية الإسلامية (١٨٧٨) ، وجمعية العروة الوثقى (١٨٧٨) ، وجمعية المساعى الخيرية القبطية (١٨٨١) .

٣ – النشاط المتزايد للمثقفين المصريين فى طرح قضية الهوية القومية . إذ

ظهرت رؤى مختلفة لإصلاح مصر ، انعكست على الجمعيات الأهلية التى تعددت وتنوعت أنشطتها . وقد اتخذ بعضها ملامح ثقافية ، مثل : جمعية معهد مصر ، وجمعية المعارف [٢٥] .

٤ - وجود قيم دينية وروحية تدعو لعمل الخير والإحسان ، فالجمعيات الأهلية هى امتداد لنظام الزكاة ومفهوم الصدقة الجارية ، والذى تمثل فى : الوقف فى الإسلام ، والعشور فى المسيحية [٢٦] .

٥ - الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢، والذى شجع المصريين على إنشاء تنظيمات غير حكومية تقوم بأدوار بديلة عن المؤسسات الرسمية القائمة ، مما أدى إلى تسارع حركة إنشاء الجمعيات الأهلية ، وتعدد أنماطها ومجالات عملها ، فامتدت إلى التعليم والصحة والثقافة والرعاية الاجتماعية [٢٧] .

ومن تتبع تاريخ الجمعيات الأهلية فى مصر يلاحظ أن الجمعيات الثقافية والعلمية كانت أسبق فى الظهور من الجمعيات ذات الصبغة الدينية ، كما يلاحظ أن هذه الجمعيات استطاعت استقطاب نخبة من المثقفين الذين عادوا من بعثاتهم الدراسية بالخارج ، وكذلك عناصر من النخبة التقليدية ممثلة فى بعض الأمراء والأعيان . ومن ناحية أخرى ، كان لهذه الجمعيات دور فى الحركة الوطنية ، فقد سعى العديد منها لمواجهة استبداد الحكم وتزايد النفوذ البريطانى ، بل وطرح بدائل للإصلاح ، مما أدى إلى بعض المصادمات بين السلطة وعديد من هذه الجمعيات ، وتم إغلاق البعض منها مثل : جمعية محفل التقدم ، وجمعية محبى التقدم ؛ بسبب نشاطهما الثقافى الواسع الذى ركز على الدعوة لمبادئ الحرية والإخاء [٢٨] .

ويمكن القول إن العمل الأهلى فى مصر بدأ فى الانتشار على نطاق واسع مع ثورة ١٩١٩ متأثرا بتطور الحياة السياسية والاجتماعية وتزايد الوعى القومى الاجتماعى ، وأيضا ازدياد عدد السكان والمشاكل المصاحبة لذلك [٢٩] . وبصدور

دستور ١٩٢٣ ، والذى كفل عددا من الحقوق والحريات ، منها حق تكوين الجمعيات (المادة ٢١) والذى نص - أيضا - على وضع سلطة الحل فى يد القضاء [٣٠] ، ازدهرت حركة تشكيل الجمعيات الأهلية وتوسعت أنشطتها . فوفقا لأمانى قنديل ارتفع عدد الجمعيات من ١٩٥ جمعية فى الفترة ١٩٠٠ - ١٩٢٤ إلى ٦٣٣ جمعية فى الفترة ١٩٢٥ - ١٩٤٤ [٣١] . ومن ناحية أخرى كانت الجمعيات الأهلية تخضع للمواد من ٥٤ إلى ٨٠ من القانون المدنى ، والذى كان يركز على العلاقة بين العمل الأهلى والمجتمع أكثر من العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية . ولذلك أعطى صلاحيات واسعة للجمعية العمومية ، كما أعطى سلطة إلغاء القرارات المخالفة وحل الجمعية للقضاء . وظل الوضع بهذا الشكل حتى عام ١٩٤٥ الذى شهد بدايات فرض رقابة الدولة على الجمعيات الأهلية فى مصر بصدور القانون رقم ٤٩ لعام ١٩٤٥ الذى اشترط لمنح الشخصية الاعتبارية موافقة وزارة الشئون الاجتماعية على تسجيل الجمعية ، وبذلك أعطى الوزارة الحق فى الرقابة السابقة ، وأيضا الحق فى طلب حل الجمعية عن طريق المحكمة الابتدائية . ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٦٦ لعام ١٩٥١ الذى نقل اختصاص الرقابة والوصاية على الجمعيات الدينية والثقافية والعلمية من وزارة الشئون الاجتماعية إلى وزارة الداخلية [٣٢] .

خلاصة القول إن هذا الإطار القانونى الليبرالى أسفر عن مزيد من نشاط الجمعيات الأهلية ، التى تمتعت بقدر كبير من الحرية والاستقلالية ، مما دفعها لمزيد من الإسهام فى الحياة العامة . فخلال سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩- ١٩٤٥ قامت الجمعيات الأهلية بدور كبير فى ملء الفراغ الذى نتج عن انخراط الحكومة فى المجهود الحربى والأمنى ، إذ تحملت الجمعيات الأهلية مسئولية إيواء وإعاشة المشردين وضحايا الحرب . ولم يكن اهتمام الجمعيات الأهلية يقتصر على القيام بالرعاية الاجتماعية ، بل كانت هناك اهتمامات ثقافية أيضا ، خاصة فى عقدى الثلاثينيات والأربعينيات ، إذ كانت تجرى مناقشة

الأسس المختلفة للشخصية المصرية : هل هى فرعونية ، أم إسلامية ، أم عربية ، أم بحر متوسطية . كما شهدت سنوات الأربعينيات من القرن العشرين إسهاما آخر من جانب الجمعيات الأهلية تمثل فى جمعيتين هما : جمعية الرواد ، وجمعية النهضة اللتان قامتا بوضع الخطوط العامة لبرنامج الإصلاح الزراعى والضمان الاجتماعى [٣٣] .

النقابات المهنية

تعد نقابة المحامين من أعرق النقابات المهنية فى مصر ، إذ تأسست عام ١٩١٢ ، وقد ارتبطت منذ نشأتها بالحركة الوطنية المصرية ، فقد شجع على إنشائها الزعيم محمد فريد الذى استقال من النيابة ليمارس المحاماة . وجرت الخطوات الأولى لإصدار قانون النقابة عندما كان سعد زغلول وزيرا للحقانية [٣٤] . وتجدر الإشارة إلى أن أول تشكيل ظهر لتنظيم المحامين كان فى عام ١٨٧٦ ، وتمثل فى نقابة المحامين أمام المحاكم المختلطة ، ثم تلاه إنشاء نقابة المحامين أمام المحاكم الأهلية ١٩١٢ ، ثم إنشاء نقابة المحامين أمام المحاكم الشرعية ١٩١٦[٣٥] .

خلا القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ – الذى انشأ نقابة المحامين – من تحديد أهداف النقابة أو وظائفها بصفة عامة ، وإن كان قد تناول وظائف كل مستوى من مستويات هيكلها البنائى . كما أن هذا القانون لم يتضمن نصا يحظر على النقابة القيام بدور سياسى ، مما ساعد فى إعطاء النقابة قدرا من حرية الحركة ، خاصة فيما يتعلق بالدور السياسى ، الأمر الذى دفع الحكومات غير الوفدية إلى تقييد هذا النشاط بأساليب عديدة ، منها النص فى قانون النقابة على حظر ممارسة النشاط السياسى ، فقد كانت العلاقة بين نقابة المحامين والحكومات غير الوفدية علاقة صراع فى الأغلب الأعم بسبب المواقف المضادة للديمقراطية وغير الدستورية التى كانت تتخذها هذه الحكومات ، وأيضا بسبب انتماء أغلبية المحامين لحزب الوفد ، ولذلك لم يكن غريبا أن يتزعم حزب الأحرار الدستوريين الدعوة إلى حظر الاشتغال بالسياسة على نقابة المحامين [٣٦] .

على الرغم من أن إنشاء نقابة للمهندسين يعود إلى عام ١٩٤٦ ، فإن العشرينيات من القرن العشرين شهدت محاولات لتنظيم المهندسين . ففى عام ١٩١٧ تأسست جمعية المهندسين المعماريين ، والتى حددت أهدافها فى رعاية حقوق ومصالح وكرامة المهندس المعمارى ، والسعى إلى تحديد المؤهلات التى تخول لصاحبها الاشتغال بمهنة الهندسة المعمارية ، وغيرها من الأهداف المتعلقة بتطوير المهنة . كما شهد عام ١٩٢٠ إنشاء جمعية المهندسين المصرية (٣٧) .

وينطبق الأمر نفسه على نقابة الصحفيين . فعلى الرغم من أن النقابة أنشئت رسميا فى سنة ١٩٤١ ، فإن جهود التنظيم النقابى فى أوساط الصحفيين تعود إلى بدايات القرن العشرين عندما تم إنشاء رابطة للصحفيين الأجانب فى عام ١٩٠٩ . ثم تلا ذلك جهود أحمد لطفى السيد لإنشاء نقابة للصحفيين ١٩١٢ تضم الصحفيين المصريين والأجانب . ثم تأسست جمعية الصحافة فى سنة ١٩٣٠ والتى شملت المحررين وأصحاب الصحف فى الكيان نفسه (٣٨) .

النقابات العمالية

اتسمت أحوال العمال فى المصانع الكبيرة ووحدات الصيانة فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بظروف عمل سيئة ومجحفة للغاية تمثلت فى : انخفاض الأجور ، وطول ساعات العمل ، بالإضافة لعدم وجود تشريعات تنظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل . مما دفع العمال للقيام بأول إضراب فى تاريخهم ، وهو إضراب لفافى السجائر فى سنة ١٨٩٩ ، والذى يعد البداية الحقيقية للعمل الجماعى العمالى .

لقد كان الدافع لتنظيم الإضراب هو استخدام الآلات فى لف السجائر ، وماترتب على ذلك من تسريح كثير من العمال ، أو تخفيض أجورهم . وقد لعب العمال الأجانب – خاصة اليونانيين – دورا بارزا فى هذا الإضراب ، إذ كانوا المحركين له بحكم خبراتهم بالعمل النقابى التى حملوها من بلدانهم ، واستنادهم

للحماية القنصلية والامتيازات الأجنبية . وقد أسفر هذا الإضراب عن نشأة أول تنظيم نقابى عمالى ، هو جمعية لفافى السجائر بالقاهرة عام ١٩٠٠ [٣٩] .

ومما لاشك فيه أن اشتراك العمال المصريين فى هذا الإضراب – ولو بصورة هامشية – كان بمثابة تدريب لهم على استخدام أساليب العمل النقابى للحصول على حقوقهم . وقد زخرت السنوات الأولى من القرن العشرين بعديد من الإضرابات العمالية التى انخرط فيها عمال أجانب ومصريون فى القاهرة والإسكندرية . وقد أسفرت هذه التحركات الاحتجاجية عن عديد من التنظيمات النقابية مثل : اتحاد عمال الخياطين بالقاهرة (١٩٠١) ، وجمعية الحلاقين بالقاهرة (١٩٠٢) ، وجمعية عمال السكك الحديدية (١٩٠٨) . وقد بلغ عدد النقابات حتى عام ١٩١١ حوالى إحدى عشرة نقابة ضمت ستة آلاف عامل . بل وصل الأمر إلى حد تكوين جمعيات عمالية سرية ، مثل الجمعية السرية لبؤساء السكة الحديد ، وقد تصدت هذه الجمعية لقيادة عدة إضرابات واعتصامات ضد تعسف الإدارة [٤٠] .

وقد خاضت الحركة العمالية صراعا مريرا فى أعقاب ثورة ١٩١٩ من أجل الحصول على الاعتراف القانونى بالنقابات . وتعرضت لمحاولات استقطاب من الأحزاب القائمة ، وبالذات حزب الوفد ؛ بهدف احتوائها والسيطرة عليها[٤١] .

ورغم تأخر الاعتراف القانونى بالنقابات العمالية إلى عام ١٩٤٢ ، استنادا لحجة وقاية النظام الاجتماعى الواردة فى دستور ١٩٢٣ ، فإن هذا لم يمنع نشوء عديد من النقابات والاتحادات العمالية . فعلى سبيل المثال ، شهدت العشرينيات حركة واسعة لتأسيس النقابات ، واتخذت الدعوة اتجاهين :

١ – إحياء نقابة الصنائع اليدوية كنقابة عامة تضم كافة عمال المهن والحرف والصناعات استنادا إلى أن الانضمام لنقابة واحدة يقوى الحركة العمالية ، على عكس الانضمام لعدد من النقابات الذى يؤدى إلى تفتيتها وإضعافها .

٢ – إقامة نقابات منفردة لكل صناعة أو منشأة . وقد ساد هذا الاتجاه لأن مفهوم النقابة الواحدة لكل العمال لم يكن الشكل التنظيمي القادر على استيعاب الحركة العمالية المتنامية ، وكذلك التمايزات القائمة بين العمال [٤٢] . وقد ازداد عدد النقابات زيادة كبيرة بعد الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ – ١٩١٨ ، فارتفع من ١١ نقابة إلى ٤٣ نقابة [٤٣] .

وقد تطلعت الحركة العمالية إلى ماهو أكثر من مجرد إقامة نقابات ، وهو إقامة اتحاد عام للعمال على المستوى القومي ، وهو أمر عبرت عنه المؤشرات التالية :

- اتجاه النقابات في الصناعات والمهن المتماثلة إلى تنسيق حركتها ، وخاصة خلال الإضرابات . وبلغ هذا التنسيق مداه عندما كان يتم الاتفاق على قيام إضراب عمال نقابة في القاهرة وأخرى في الإسكندرية في توقيت واحد .
- ظهور الإضرابات التضامنية ، وهي التي تعلنها نقابات ليست لها علاقة مباشرة بموضوع النزاع ، وإنما تعلنها تضامنا وتأييدا للنقابات المعنية .
- الاتجاه إلى تنظيم نقابات قومية تضم عمال صناعة ما على مستوى البلاد ككل ، مثل نقابة سائقي وعمال السيارات [٤٤] .

وقد أدى الاعتراف القانوني بالنقابات في عام ١٩٤٢ بمقتضى القانون رقم ٨٥ إلى تزايد عدد النقابات إلى ٢١٠ نقابة ، ضمت ١٠٤ ألف عامل . بيد أن هذا القانون لم يخل من الثغرات ، حيث استثنى عدة شرائح من المأجورين من حقهم في تكوين نقابات ، كما حرم العمال من تأسيس اتحاد عام لنقاباتهم ، وأخضعهم لرقابة وزارة الداخلية ، إذ أوجب التسجيل الإداري كشرط أساسي للاعتراف القانوني بالنقابة ، مما أعطى لوزارة الداخلية وصاية إدارية كبيرة على النقابات [٤٥] .

اتحاد الصناعات

لم تقتصر محاولات التنظيم النقابى وتكوين الروابط على الفئات السابق ذكرها ، بل امتدت – أيضا – للطبقة البورجوازية فى المجتمع المصرى فى ذلك الوقت . فقد أنشئ اتحاد الصناعات المصرية عام ١٩٢٢ بهدف العناية بالمصالح المشتركة للقائمين على الصناعة المصرية ، ومعاونة الحكومة فى رسم سياسة صناعية للبلاد . وقد قام اتحاد الصناعات بدور نشط فى الدفاع عن مصالح أصحاب الصناعة المصرية فى مواجهة المنافسة الأجنبية ، وفى المطالبة بإدخال التشريعات اللازمة لدفع الصناعة [٤٦] .

ونظرا لأن هذا الاتحاد كان يمثل البورجوازية الصناعية المصرية ، فإنه كان يعارض – بشدة – الاعتراف بحق تكوين النقابات العمالية . فقبل إصدار أول تشريع عمالى عام ١٩٤٢ ، اتخذ اتحاد الصناعات موقفا معارضا لمشروع هذا القانون ، واعتبره مشروعا متطرفا ، لم يراع خطورة تحول النقابات العمالية التى تكون فى أول الأمر مجرد جماعات مدنية ، غرضها السعى لزيادة الأجور ، وتحسين شروط العمل إلى قوة سياسية تهدد النظام القائم فيما بعد [٤٧] .

مما سبق يمكن استخلاص عدد من الدلالات وطرح مجموعة من الإشكاليات المتعلقة بالمجتمع المدنى قبل ثورة ١٩٥٢ .

أولا - المجتمع المدنى وإشكالية التحديث فى مصر

ارتبطت نشأة المجتمع المدنى فى مصر بالتحديث فى المجتمع . وقد انعكست تجربة التحديث المتعثرة والمشوهة على طبيعة المجتمع المدنى المصرى . فكما عانت تجربة التحديث من مشكلات عديدة ، ربما أهمها مساس التحديث بالجوانب المادية للحياة بدرجة أكبر من مساسه بالجوانب الثقافية والنفسية ، والذى تجلى فى إهدار سنوات طويلة من تجربتنا فى مناقشة قضايا كيفية التوفيق بين الأصالة والمعاصرة والحداثة والتقاليد ، فإن المجتمع المدنى أيضا –

رغم ازدهاره ونموه بمعيار الكم أى تعدد التنظيمات الطوعية - عانى من عديد من المعوقات ، أهمها سيطرة القيم والمعايير التقليدية على حركته وثقافته .

فحين رفضنا سلفا فكرة أن المجتمع المدنى الحديث هو امتداد للتكوينات التقليدية ؛ وذلك لاختلاف الشروط والمقومات على المستوى النظرى ، فإننا أوردنا تحفظا خاصا بالحالة المصرية . وكان مبرر هذا التحفظ أنه رغم توافر مجتمع مدنى بالمفهوم الحديث فى مصر فى فترة الدراسة ، فإن هذا المجتمع عانى من طغيان المعايير والقيم التقليدية فى إدارته ، والتى تمثلت فى الميل لشخصنة السلطة ، والافتقاد للمؤسسية ، وسلطوية الإدارة ، وانغلاق النخبة ، وسيادة معايير أولية وتقليدية للتجنيد والاختيار ، مثل الشللية والثراء والقرابة وغيرها . كما لم تشهد الحالة المصرية حلول تنظيمات مدنية حديثة محل أخرى تقليدية ، ولكنها شهدت تعايش الأنماط الحديثة مع التقليدية ، وعانت من غلبة القيم الثقافية التقليدية فى ممارسة الحياة المدنية .

ثانيا - دور العامل الخارجى فى نشأة المجتمع المدنى فى مصر

لعب العامل الخارجى دورا محوريا فى تشكيل عديد من تنظيمات المجتمع المدنى المصرى ، سواء تمثل هذا العامل فى وجود الأقليات الأجنبية فى مصر بتقاليدها عن العمل النقابى والتجمع والتنظيم ، أو من من خلال الاحتكاك بالغرب عبر البعثات التعليمية ، وأيضا التحدى التى مثلته البعثات التبشيرية .

ويتضح ذلك - بجلاء - عند تتبع نشأة عديد من فصائل المجتمع المدنى . فالعامل الأساسى وراء إنشاء الأحزاب السياسية كان البعثات التعليمية التى تم إرسالها للخارج فى عهد محمد على ، بالإضافة لنشاط الجمعيات التبشيرية كما فصلنا سلفا .

كما برز الاقتداء بالأقليات الأجنبية فى إنشاء الجمعيات الأهلية . فأول جمعية أهلية أُنشئت فى مصر كانت الجمعية اليونانية . وعلى نفس المنوال فى

النقابات المهنية والعمالية . فأول نقابة مهنية كانت نقابة المحامين أمام المحاكم المختلطة ١٨٧٦ . وأول نقابة عمالية نشأت بجهود العمال الأجانب - وخاصة اليونانيين - فى مجال صناعة السجائر عام ١٩٠٠ . وأيضا أول محاولة لتنظيم الصحفيين فى نقابة كانت رابطة الصحفيين الأجانب ١٩٠٩ .

ثالثا - إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى

كان دستور ١٩٢٣ هو الإطار الدستورى الناظم لحركة المجتمع المدنى ، وذلك بتخصيصه بابا للحقوق والحريات . فعلى الرغم من أن الدستور من الناحية الشكلية كان منحة ، فإنه من الناحية الموضوعية كان نتاجا للتطورات السياسية والظروف الاجتماعية التى كانت تمر بها مصر آنذاك . وعلى أى حال ، فبغض النظر عن ملابسات الدستور ، فقد جاء ذا مضمون سياسى ديمقراطى ، إذ سار على نهج الدساتير التى تضمنت بابا عن الحقوق والحريات العامة وهو الباب الثانى والذى تكون من ٢١ مادة . وبخصوص الحريات والحقوق العامة كفل الدستور عديدا منها ، أبرز مايتعلق بالمجتمع المدنى حق الاجتماع (مادة ٢٠) ، وحق تكوين الجمعيات (مادة ٢١) [٤٨] . إلا أن ممارسة هذه الحقوق والحريات لم تكن مطلقة ، بل كان هناك قيد يحد من ذلك ، وهو وقاية النظام الاجتماعى دون تحديد ما الذى يضر بهذا النظام . واستنادا إلى حجة وقاية النظام الاجتماعى تم فرض عديد من القيود على ممارسة الحريات المنصوص عليها ، وأبرز الأمثلة عدم السماح بحق الحركة العمالية فى تكوين نقابات حتى عام ١٩٤٢ .

رغم توافر هذا الإطار الدستورى الذى كفل عددا من الحقوق والحريات ، فإن تعامل الحكومات المتعاقبة مع منظمات المجتمع المدنى اختلف باختلاف انتماء من يقبع على قمة السلطة ، وطبيعة النخبة الحاكمة (من حيث أصولها الاجتماعية وانتماءاتها الطبقية) ، وأيضا وفقا للظروف السياسية . والأمثلة على ذلك عديدة . ففى عام ١٩٢٥ ، وعلى إثر أزمة كتاب "الإسلام وأصول الحكم" للشيخ على عبد

الرازق ، والتى أدت لخروج الأحرار الدستوريين من الائتلاف الوزارى ، وانفراد حزب الاتحاد الموالى للملك بالحكم ، حاول هذا الحزب تقييد حركة الأحزاب السياسية بإصدار مرسوم ملكى يسمى قانون الجمعيات والهيئات السياسية ، يحتم على التنظيمات السياسية والأحزاب أن تقدم بيانات عن تنظيماتها وأعضائها وفروعها ، وأن تكون خاضعة لرقابة الحكومة ، وإلا تعرضت للإغلاق والمصادرة كتنظيمات سرية [٤٩] .

أما بالنسبة للجمعيات الأهلية ، فقد كانت تخضع للمواد من ٥٤ إلى ٨٠ من القانون المدنى ، الذى احترم استقلالية العمل الأهلى وذلك حتى عام ١٩٤٥ ، والذى يعد البداية الحقيقية لفرض رقابة الدولة على الجمعيات الأهلية حين صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥، الذى أعطى صلاحيات كبيرة للجهة الإدارية على الجمعيات الأهلية ، ثم القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥١ ، والذى سار على نفس المنوال كما وضح عند مناقشة موضوع الجمعيات الأهلية .

وقد وضح أسلوب تعامل الحكومات المتعاقبة مع النقابات العمالية فى الإصرار على حرمانها من حق تكوين النقابات ، وتأخر الاعتراف بهذا الحق حتى عام ١٩٤٢ . وحتى عندما تم الاعتراف به جاء منقوصا بدرجة كبيرة . وبالطبع كان وراء ذلك تركيبة طبقية عليا تسيطر على عملية صنع القرار . فقد قوبل مشروع القانون بالرفض التام فى مجلس الشيوخ عندما عرض عليه عام ١٩٤٠ ؛ نظرا لسيطرة كبار الرأسماليين وكبار ملاك الأراضى الزراعية عليه [٥٠] .

وعندما صدر القانون فإنه استثنى شرائح عديدة من حقهم فى التنظيم النقابى ، وأخضع النقابات لرقابة وزارة الداخلية ، وأجاز الحل الإدارى للنقابات ، وحظر عليها الاشتغال بالسياسة .

أما النقابات المهنية ، وأبرزها نقابة المحامين ، فكان التعامل معها يتحدد على أساس من يحتل مواقع السلطة ، فإذا كانت حكومات وفدية كانت تتمتع بحريتها ، أما إذا كانت حكومات غير وفدية كان يتم التضييق عليها بسبب انتماء

أغلبية المحامين لحزب الوفد ، ولذلك كان يتم استحداث نصوص تحظر على النقابة العمل فى السياسة .

وهكذا ، ورغم وجود إطار دستورى يعترف بعديد من الحقوق والحريات ، فإنه لم يكن الحاكم والضابط الأول والأخير لتعامل النظام السياسى المصرى مع المجتمع المدنى ، ولكن كانت هناك معايير أخرى أبرزها الانتماءات السياسية والطبقية والاجتماعية لمن هم فى السلطة ، ومواقفهم من القوى الاجتماعية الأخرى فى المجتمع ، وأيضا الظروف السياسية القائمة .

رابعا -المناخ الثقافى السائد فى تلك الفترة وأثره على حركة المجتمع المدنى

لايقتصر التحول الليبرالى على الجوانب المؤسسية ، مثل وجود دستور ليبرالى ، وتداول السلطة ، والانتظام فى إجراء الانتخابات ، بل لابد أن يصاحب ذلك تحول ثقافى ، بمعنى انتشار قيم ديمقراطية تحترم حرية الفكر والرأى ، وتقبل الاختلاف ، وتلتزم بالإدارة السلمية للخلافات .

كما أن المجتمع المدنى - بجانب تكوينه التعددى - لابد أيضا أن يكون ديمقراطيا فى تفاعلاته الداخلية .

ويعود الفضل لمحمد على فى إقامة البنية الأساسية الثقافية لمصر الحديثة من خلال البعثات ، والتى استمرت فى عهدى سعيد وإسماعيل . وقد أسفرت عودة هذه البعثات عن حركة واسعة للترجمة . وكان هؤلاء العائدون هم قوام النظام التعليمى المدنى الحديث .

وأسفرت هذه التطورات عن نظامين للتعليم ، تمثل الأول فى التعليم الدينى والأزهرى ، والثانى فى المدارس العصرية أوربية الطراز التى أنشأتها الدولة والإرساليات التبشيرية . وكان النوعان منفصلين عن بعضهما تمام الانفصال . كما كان وراء هذا الانفصال انقسام فى العقليات . فقد أدت هذه الازدواجية إلى خلق فئتين مختلفتين من المثقفين لكل منهما عقليتها الخاصة : العقلية التقليدية

والعقلية الجديدة الحداثية . كان هذا الانقسام من أهم سمات المناخ السياسى والثقافى السائد فى ذلك الوقت (٥١) .

والمتتبع للقضايا الخلافية الكبرى فى هذا العهد ، ومن أبرزها قضية كتاب "الإسلام وأصول الحكم" للشيخ على عبد الرازق ، وقضية كتاب "فى الشعر الجاهلى" للدكتور طه حسين ، يلحظ أن الجدال حول هاتين القضيتين بين منظمات المجتمع ورجال الفكر والسياسة اتسم بغياب قيمة التسامح السياسى وقبول الحق فى الاختلاف . فقد حفل الخطاب بكم هائل من التشهير والتكفير واستعداء السلطة والمجتمع على المختلف ، والإلحاح فى توقيع العقاب المادى والمعنوى عليه (٥٢) . وكان الصراع محتدما بين العلمانيين وأنصار الاتجاه الدينى . وقد أشار عزيز العظمة إلى أن من أهم النتائج التى ترتبت على هذا المناخ ضمور الإصلاحية الإسلامية وجمودها عند لحظات بداياتها من ناحية ، والتآكل الداخلى فى مواقف العلمانيين الليبراليين المصريين من ناحية أخرى (٥٣).

وعلى صعيد الديمقراطية الداخلية للمجتمع المدنى وأبرز مؤسساته فى هذه الفترة ، وهى الأحزاب السياسية ، كان هناك غياب للثقافة والقيم الديمقراطية . فحزب الوفد - رغم دفاعه عن الحريات والدستور - كانت عملية إدارة الصراع داخله تتم بطريقة سلطوية . فقد كان سعد زغلول يميل لاستبعاد الأسلوب الديمقراطى فى إدارة الخلافات الحزبية ، مما أدى لعديد من الانشقاقات (٥٤) . وحتى حزب الأحرار الدستوريين - رغم دفاعه عن حرية الرأى والتعبير - فإنه لم يستنكف من الاشتراك فى حكومات غير دستورية وغير ديمقراطية .

إن ماسبق من دلالات ونتائج يدحض مقولة شائعة عن ليبرالية ماقبل الثورة ويكشف عن زيفها . فما كان قائما فى مصر ماهو إلا ليبرالية مشوهة ومبتورة لاتهتم إلا بالبعد الاقتصادى ، وتتجاهل تماما الأبعاد السياسية والثقافية .

المجتمع المدنى ١٩٥٢ -١٩٧٠

مرحلة التجميد والتصفية

اتسمت المرحلة التى تلت ثورة يوليو ١٩٥٢ بمحاولة توطيد أركان النظام الجديد ، وتصفية المعارضة الموجهة ضده . لذلك قام النظام باستبعاد كافة العناصر المناوئة من أجهزة الدولة ، كما فرض الرقابة على الصحافة (٥٥) .

وتعد أحداث كفر الدوار (أغسطس ١٩٥٢) أول تماس مباشر بين حكومة الثورة وإحدى الفئات والقوى الاجتماعية الموجودة فى المجتمع ، وهى الحركة العمالية . وتستمد هذه الأحداث أهميتها من أنها أوضحت – بصورة جلية – نية مجلس قيادة الثورة تجاه الحركة العمالية على وجه الخصوص ، وكل القوى والحركات الأخرى التى قد تتخذ مواقف مشابهة للحركة العمالية على وجه العموم . ففى ١٣ أغسطس ١٩٥٢ قام عمال شركة الغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار بإضراب طالبوا فيه بإبعاد ذوى النفوذ عن الشركة ، وإجراء انتخابات حرة لنقابة العمال ، ونقل مقرها لداخل المصنع ، ومنع الفصل التعسفى . وقد اشترك فى الإضراب حوالى عشرة آلاف عامل . وكان مارفعته حركة الجيش من شعارات عن إصلاح أحوال الطبقات الفقيرة قد شجع هؤلاء العمال على القيام بالإضراب . إلا أن مجلس قيادة الثورة اعتبر ماحدث مؤامرة شيوعية ، وأصدر حكمه بالإعدام والمؤبد على قادة الإضراب . وقد انطلق موقف قيادة الثورة من فرضية أنه لتشجيع رأس المال الخاص المصرى والأجنبى فى الصناعة لابد من وضع نهاية للنضال العمالى الذى كان سمة بارزة من سمات الأزمة الاجتماعية فى أواخر العهد الملكى (٥٦) .

وبحلول عام ١٩٥٣ بدأت تتوالى المواجهات مع قوى المجتمع المدنى المختلفة ، إذ تم حل الأحزاب السياسية فى ١٦ يناير ١٩٥٣ . ثم حل جماعة الإخوان المسلمين فى سنة ١٩٥٥ . وتم إنشاء التنظيم السياسى الواحد عام ١٩٥٣ ، والذى ظهر فى البداية فى صيغة هيئة التحرير ، ثم الاتحاد القومى ، ثم

الاتحاد الاشتراكى . و كان وراء فرض هذه الصيغة الواحدية للتنظيم ثلاثة مبررات : أولها رفض مفهوم الصراع الطبقى ، وثانيها النظر إلى المجتمع ككيان عضوى ذى مصلحة واحدة ، وثالثها أن تطور المجتمع رهن بوحدة جهود المواطنين (٥٧) .

ورغم أن هناك وظائف أساسية ينبغى أن يضطلع بها أى تنظيم سياسى سواء كان حزبا واحدا أو تعددية حزبية ، فإن غياب تلك الوظائف كان سمة أساسية للتنظيمات السياسية المتعاقبة ، بدءا من هيئة التحرير ، وانتهاء بالاتحاد الاشتراكى . ومن أهم تلك الوظائف توفير قنوات اتصال فعالة بين المواطن والسلطة ، وعملية التنشئة السياسية ، وإعداد قيادات شابة جديدة . ويفسر ذلك افتقاد هذه التنظيمات لبرامج واضحة ، واختلاط العلاقات الشخصية بالعلاقات السياسية ، والولاء نحو الأشخاص وليس المبادئ . يضاف إلى ذلك تراجع الضمانات الديمقراطية والقيود على الحريات العامة ، وتحول التنظيم إلى أحد أجهزة الدولة .

وعلى أية حال من المهم الإشارة إلى أزمتين انعكست آثارهما على الحياة السياسية والتعددية الحزبية فى المرحلة التالية بعد ١٩٧٦. ارتبطت الأزمة الأولى بالثقافة السياسية ، ذلك أن التنظيم السياسى الواحد رفض قبول الخلاف الفكرى وتعدد الآراء ، كما خلط بين مفهومى التعبئة والمشاركة . أما الأزمة الثانية التى شهدها التنظيم الواحد فهى هيمنة السلطة التنفيذية على التنظيم . ولاشك أن هذه الممارسات – التى استمرت نحو عقدين من الزمن – قد أثرت على القيم السياسية الذى يتبناها المواطن المصرى بالسلب ، كما أثرت على النخبة السياسية التى ارتبطت بجهاز الدولة ، وفقدت مصداقيتها فى التعبير عن مصالح المواطنين ، وكان لكل ذلك تداعيات سلبية على المشاركة السياسية للمواطنين فيما بعد (٥٨) .

وعلى صعيد الجمعيات الأهلية شهدت الفترة ١٩٥٣ – ١٩٥٦ حظر أنشطة

الاتحاد النسائى المصرى ، وأيضا اتحاد فتيات النيل . وفى عام ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٥٦ الذى فرض حل التنظيمات الأهلية جميعها وتعديل نصوصها وفقا للقانون الجديد ، وحظر اشتراك الأشخاص المحرومين من ممارسة حقوقهم السياسية فى تأسيس أو عضوية أية جمعية . واتجه هذا القانون إلى اعتبار أية مخالفة لنصوصه جريمة تخضع لقانون العقوبات . وكانت هذه أول سابقة من نوعها لإخضاع نوع من الأنشطة المدنية لقاعدة التجريم العقابى . ومع ذلك ترك القانون الكثير من سلطة الإدارة الداخلية للجمعيات العمومية وللقضاء فى حالة المنازعات . وقد اعتبر النظام الناصرى أن هذه نقطة ضعف واجبة التصحيح ، لذلك صدر القانون رقم ٣٢ لعام ١٩٦٤ والذى جاء بهدف السيطرة على كافة أنشطة الجمعيات والمؤسسات الطوعية ، حيث تضمنت ديباجته أنه يحل محل كافة القوانين السابقة الخاصة بالمنظمات غير الحكومية والهيئات التطوعية مالم يوضح خلاف ذلك . وهكذا صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بحيث يستوعب كافة القوانين والمواد المتفرقة حول الموضوع . ولضمان سريان أحكامه ، تضمن القانون – فى مادته الثانية – نصا يلزم الجمعيات التطوعية والمؤسسات الخاصة بتعديل نظمها وإعادة شهرها طبقا لأحكامه خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به ، وإلا اعتبرت منحلة بحكم القانون .

وقد أوضحت المذكرة الإيضاحية للقانون أن الهدف هو توجيه الجهود فى المجال الاجتماعى ، بحيث تصبح جزءا من خطة التنمية الشاملة التى تشرف عليهاالدولة ، أى تحويل الجمعيات الأهلية لأجهزة تابعة للدولة .

وبالفعل أعطى القانون للجهة الإدارية سلطات واسعة على الجمعيات الأهلية ، تبدأ من سلطة الترخيص ، وتمتد لسلطة الاعتراض على أى قرارت للجمعية ، وسلطة التعيين لأى موظفين داخل الجمعية ، وأيضا سلطة الإلغاء ، وأخيرا سلطة الحل . كما حدد القانون الأنشطة المسموح بها للجمعيات فى ثلاثة عشر نشاطا (٥٩) .

مرت العلاقة بين نظام يوليو ١٩٥٢ والنقابات المهنية بعدة مراحل : تميزت المرحلة الأولى (١٩٥٢ - ١٩٥٤) بالمواجهة . فقد خضعت النقابات المهنية لقانون تطهير الحياة السياسية من الحزبيين السابقين ، وتكونت لجنة برئاسة وزير التجارة والصناعة للإشراف على أنشطة النقابات . وكانت قمة المواجهة فى المواقف المتباينة التى اتخذتها النقابات المختلفة من الصراع على السلطة داخل مجلس قيادة الثورة (١٩٥٤) . وكان موقف نقابتى المحامين والصحفيين واضحا فى جانب عودة العسكريين إلى ثكناتهم وتسليم السلطة لحكومة مدنية .

وتميزت الفترة التالية (١٩٥٤ - ١٩٥٨) بوقف الانتخابات فى عديد من النقابات ، وتعيين مجالس لإدارتها كان يرأسها أشخاص قريبون من جناح الضباط الأحرار . وعندما أجريت الانتخابات لتشكيل مجالس النقابات المهنية فى سنة ١٩٥٨ كان أمل السلطات القائمة أن تتمكن من دفع العناصر الموالية لها إلى قيادة هذه النقابات ، وبالتالى ضمان تحولها إلى أجهزة تابعة لها ومنفذة لسياستها ، إلا أن هذا لم يكن الحال فى كل النقابات ، خاصة فى نقابتى الصحفيين والمحامين . ولذلك فقد تميزت الفترة التالية (١٩٦١ - ١٩٦٥) بمحاولة البحث عن الأسلوب الأمثل لضمان توافق توجهات النقابات مع سياسات النخبة الحاكمة . وجرى الحديث فى تلك الفترة عن عدم ملاءمة التنظيم النقابى فى ذلك الوقت مع طبيعة المجتمع الاشتراكى .

وقد تبنت النخبة الحاكمة عدة آليات جديدة للتعامل مع النقابات المهنية ، منها : تأجيل عقد الجمعيات العمومية ، أو عدم الاعتراف بقراراتها وبالانتخابات التى تجرى فيها إذا أتت بعناصر غير موالية للنظام ، وتأجيل الانتخابات لأجل غير مسمى أو إلغاؤها واستبدال بالمجلس المنتخب آخر معين [٦٠] .

وأخيرا فإن نظام ثورة يوليو ١٩٥٢ لجأ لآلية الفرز عند المنبع ، وهو اشتراط عضوية التنظيم السياسى الواحد لكل من يرشح نفسه فى الانتخابات

النقابية ، مما يضمن عدم وصول أى عناصر معارضة أو مناوئة .

النقابات العمالية

بدأ التعامل القانونى مع الحركة العمالية بإصدار القانون رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ والذى وضع أسس الهيكل النقابى الراهن ، وهى الواحدية التنظيمية والهرمية والمركزية . وقد استمرت كل القوانين التى تلت ذلك حتى القانون رقم ٣٥ لعام ١٩٧٦ بتعديليه عامى ١٩٨١ و ١٩٩٥ فى الاحتفاظ بهذه الصيغة . فلم تسمح هذه القوانين بتكوين أكثر من نقابة واحدة لعمال المهنة الواحدة أو المهن المتماثلة أو المترابطة أو التى تشترك فى إنتاج واحد على مستوى القطر المصرى . وكذلك الحال بالنسبة للاتحاد العام للعمال ، حيث لم يسمح القانون إلا باتحاد واحد لنقابات العمال على مستوى البلاد ككل . كما لم يسمح بتكوين أكثر من لجنة نقابية واحدة بالمنشأة أو المصنع . أما فيما يتعلق بهيراركية التنظيم النقابى ، فقد وضعت القوانين النقابية المتعاقبة نظاما هرميا صارما مكونا من ثلاثة مستويات : على القمة الاتحاد العام لنقابات العمال ، يليه المستوى الوسيط الممثل فى النقابات العامة ، ثم المستوى القاعدى أى اللجان النقابية . وقد ركز القانون الاختصاصات والصلاحيات فى قمة التنظيم النقابى مقابل الافتئات على اختصاصات اللجان النقابية التى تتصل اتصالا مباشرا بالقواعد العمالية ، مما أفقدها الكثير من فاعليتها ومصداقيتها . ولم يقتصر التعامل القانونى على ذلك فقط ، وإنما شمل إطالة مدة الدورة النقابية من عامين وفقا للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إلى ثلاثة أعوام طبقا للقانون رقم ٣٥ لعام ١٩٧٦ ، ثم أربعة أعوام فى القانون رقم (١) لعام ١٩٨١ ، ثم خمسة أعوام فى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٥ . والحكمة من وراء إطالة مدة الدورة النقابية استمرار القيادات النقابية الموجودة فى مواقعها بحكم قربها من صانعى القرار [٦١] .

وفضلا عن ذلك فقد خولت القوانين العمالية المتعاقبة حتى ١٩٧٦ وزير العمل سلطة إعادة التصنيف النقابى بما يضمن استبعاد القيادات النقابية غير

المرغوب فيها ، وكذلك إلغاء كيان إحدى النقابات بدمجها فى أخرى ، أو إضعاف نقابة ما بتقسيمها إلى نقابتين . وكان أول استخدام لهذا الأسلوب عند تطبيق القانون رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ ، إذ أصدر وزير العمل قرارا وزاريا حدد فيه عدد النقابات العامة بـ ٦٥ نقابة ، تشكل منها فعلا ٥٩ نقابة عامة فى الدورة النقابية ١٩٦١ – ١٩٦٤ . ومع بدء الدورة الجديدة (١٩٦٤ – ١٩٧١) أعيد التصنيف النقابى ، حيث تقلص عدد النقابات إلى ٢٧ نقابة عامة . وللمرة الثالثة أصدر وزير العمل قبل بدء دورة ١٩٧٣ – ١٩٧٦ قرارا بإعادة التصنيف النقابى ، وبمقتضاه تم ضغط النقابات إلى ١٦ نقابة عامة [٦٢] .

وقد أعطت القوانين المتعاقبة صلاحيات واسعة لوزارة العمل فى مواجهة التنظيم النقابى ، تبدأ من إيداع الوثائق الخاصة بإقامة المنظمة النقابية ، مرورا بحق الاعتراض عليها ، ثم تنظيم شئونها الداخلية ، وانتهاء بحلها [٦٣] .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة شهدت دعاوى تنادى بإلغاء النقابات بحجة انتهاء دورها فى ظل النظام الاشتراكى . ومن ناحية أخرى روجت السلطة السياسية لفكرة تغير وظيفة النقابة فى المجتمع الاشتراكى من الدفاع عن حقوق العمال إلى المساهمة فى زيادة الإنتاج ، وزيادة فعالية النظام الاقتصادى ، ومساندة النظام السياسى ، انطلاقا من مقولة إنه بدخول مرحلة التحولات الاجتماعية والاقتصادية ، فإن النظام يقف بالكامل للدفاع عن حقوق العمال ومصالح الطبقة العاملة ، الأمر الذى يجعل النضال المستقل للطبقة العاملة من أجل حقوقها أمرا غير مطلوب ، بل وضارا جدا[٦٤] .

اتحاد الصناعات والغرف التجارية

ظل اتحاد الصناعات يمثل مصالح مايمكن تسميته بالبورجوازية الصناعية الوطنية حتى تأميمات سنة ١٩٦١ ، والتى كان من أثرها أن تحول إلى ممثل لكبار رجال الإدارة فى شركات القطاع العام الصناعية [٦٥] .

أما الغرف التجارية فإن الوجود القانونى لها بدأ بالقانون رقم ١٨٩ لسنة

١٩٥١ الذى جعلها غرفا تجارية بصفة رسمية . وقد أعطى القرار الجمهورى فى أوائل عام ١٩٥٥ تنظيم الغرف التجارية دفعة كبيرة إلى الأمام بتشكيله للاتحاد العام للغرف التجارية ، وتمثيلها لدى السلطات العامة ، وكذلك فى المباحثات التجارية التى تجريها هذه السلطات مع الوفود التجارية الأجنبية . وقد عمم نظام الغرف التجارية بحيث اشتملت كل مديرية ومحافظة فى ذلك الوقت على واحدة منها . وبلغ عدد الغرف التجارية الإقليمية – عند صدور قوانين يوليو ١٩٦١ – حوالى ٢١ غرفة وبلغ عدد أعضائها ١٠٣ آلاف تاجر .

وقد انعكست التطورات الاقتصادية التى مرت بها البلاد على تنظيم الغرف التجارية ، فنتيجة لتأميمات ١٩٦١ و ١٩٦٤ ، والتى مست كثيرا من المؤسسات التجارية متوسطة وكبيرة الحجم ، وأدت إلى توسع دور القطاع العام فى عمليات التجارة الداخلية والخارجية ، كان لابد من إعادة النظر فى دور الغرف التجارية فى وضع يتميز بهيمنة الدولة ، ولذلك فقد حُلت مجالس الغرف التجارية طوال الفترة ١٩٦٢ – ١٩٦٩ ، وكانت الغرف تدار خلالها بدون مجالس . ثم صدر قانون جديد لتنظيم الغرف التجارية فى ١٩٦٦ ، استهدف تحويلها إلى جزء من أجهزة التخطيط التى يعتمد عليها فى بحث وإعداد الدراسات الخاصة بالتجارة الداخلية .

وبالفعل فإن الاختصاصات التى حددها القانون ربطت الغرف التجارية ربطا وثيقا بالأجهزة الإدارية المشرفة على التجارة الداخلية [٦٦] .

سعيا نحو التفسير

تصنف أدبيات السياسة المقارنة أسلوب تعامل الدولة مع المجتمع المدنى منذ ١٩٥٢ حتى أوائل السبعينيات فى إطار مايطلق عليه النظم السلطوية البيروقراطية والإدماجية السلطوية Authoritarian Corporatism .

ظهر مفهوم الإدماجية فى العقود التالية للحرب العالمية الثانية ، وهو

يشير – فى أحد معانيه – إلى تدخل الدولة فى كثير من الشئون الاقتصادية والاجتماعية ، وقيامها بتأميم كثير من الصناعات من أجل تحقيق الصالح العام (٦٧) . وترفض الإدماجية فكرة حتمية الصراع الطبقى ، وتسعى للحد من الصراعات فى المجتمع وتحقيق الاندماج الاجتماعى (٦٨) . والأصل فى الإدماجية صنع السياسة العامة بالمشاركة بين جماعات المصالح المنظمة والنظام السياسى حتى يتحقق التوافق العام داخل المجتمع (٦٩) . ولكن نظرا لأن النظم السلطوية – فى الغالب – تفتقر للأدوات التى تمكنها من تحقيق هذه الصيغة ، فإنه يصبح أمامها خيار واحد ، وهو الدخول فى صراع مع هذه القوى والجماعات للتخلص منها ، ثم إقامة جماعات جديدة موالية وخاضعة لرقابتها . وبهذا المنطق تعنى الإدماجية إقامة نظام لتمثيل المصالح فى عدد محدود من الجماعات ذات تنظيم هيراركى أو تدرجى ، غير متنافسة ، الانضمام إليها إجبارى ، يوافق النظام السياسى على قيامها ، ويمنحها حق احتكار تمثيل فئات معينة ، كما يتحكم فى اختيار قادتها وممارستها لنشاطها (٧٠) .

وفى سبيل تحقيق ذلك يستخدم النظام السياسى مجموعتين من الأساليب : الأولى أساليب المنع والتقييد ، والثانية أساليب المنح والترغيب . ومن ضمن أساليب المنع والتقييد : القمع ، وتجريم الإضراب ، ووضع قيود شديدة على حركة هذه المنظمات ، والتدخل فى شئونها الداخلية . أما أساليب المنح والترغيب فتدور حول الاعتراف الرسمى بجماعة مصلحة ما ، ومنحها حق احتكار تمثيل فئات معينة فى المجتمع ، والمشاركة فى أجهزة صنع القرار (٧١) .

ويعد مدخل الإدماجية السلطوية من أفضل المداخل النظرية التى تفسر منطق وأسلوب تعامل الدولة المصرية مع المجتمع المدنى فى الفترة من ١٩٥٢ حتى أوائل السبعينيات .

فقد استولى الجيش على السلطة بدون أيديولوجية واضحة للتعامل مع كل مشكلات المجتمع ، كل ماطرحه مجرد مبادئ إصلاحية استندت إلى نقد مساوئ

الوضع السابق . ولأنه أدرك حدة الصراع الذى كان يدور فى المجتمع فى فترة الأربعينيات ، والذى كان يلعب المجتمع المدنى بمنظماته المختلفة دورا كبيرا فيه . كان منطق النظام الجديد يقوم على ضرورة تهدئة المجتمع . وهذا لم يكن يحدث إلا بتحقيق الاندماج داخل هذا المجتمع ، وبالتالى رفض مفهوم الصراع الطبقى ، والتأكيد على أن تقدم المجتمع مرهون بوحدة المواطنين ، مما يستدعى إعادة تنظيم المجتمع على أسس جديدة . وهكذا بدأت الصياغة الإدماجية للنظام تتبلور فى عام ١٩٥٣ عندما استبدل بالتعددية الحزبية التنظيم السياسى الواحد . ثم قنن بعد ذلك تبعية كافة مؤسسات المجتمع المدنى لهذا التنظيم بإصدار القانون رقم ٨ لعام ١٩٥٨ الذى نص على قصر حق الترشيح لعضوية مجالس إدارات هذه المنظمات على أعضاء التنظيم السياسى الواحد . وأيضا قرار الاتحاد الاشتراكى الذى نص على ضرورة عرض أسماء المرشحين عليه .

كما قامت الصياغة الإدماجية للتنظيم السياسى الواحد على أساس أنه يمثل تحالف قوى الشعب العامل ، بما يعنى انتفاء الصراع الطبقى ، والتأكيد على عدم وجود جماعات متنافسة داخل المجتمع ، وبالتالى استبعاد مسألة استقلال جماعات المصالح تماما . فالاتحاد الاشتراكى يمثل السلطة الشعبية التى تقوم بالعمل القيادى والتوجيهى والرقابى ، بينما تقوم مؤسسات المجتمع المدنى المختلفة – سواء كانت نقابات مهنية أو عمالية أو جمعيات أهلية أو غرفا تجارية – بتنفيذ هذه السياسة . ولذلك ظهرت آراء ودعاوى تروج لضرورة إلغاء النقابات لانتهاء دورها فى المجتمع الاشتراكى ، وأن دور الجمعيات الأهلية يجب أن يتمثل فى تنفيذ خطة التنمية التى تضعها الدولة .

وقد استخدمت الدولة فى هذه الفترة توليفة من أساليب القمع والترهيب وأساليب المنح والترغيب فى التعامل مع المجتمع المدنى . وتراوحت هذه الأساليب بين أساليب قانونية وسياسية وإدارية وأمنية . فقد تم حل الأحزاب السياسية ، وصدر قانون تطهير الحياة السياسية ، وتم حظر بعض الجمعيات الأهلية .

وصدرت مجموعة من القوانين الخاصة بالنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية التى تقنن تبعية هذه المنظمات للدولة كما أشرنا سلفا . فضلا عن توسيع سلطات الجهة الإدارية فيما يخصها . ناهيك عن الأساليب المتعلقة بوقف الانتخابات النقابية ، وإلغاء قرارات الجمعيات العمومية ، وتعيين مجالس إدارات لهذه النقابات بدلا من المجالس المنتخبة . وفى مقابل ذلك دارت أساليب المنح والترغيب حول تحسين الأحوال المعيشية للطبقات الشعبية ، خاصة العمال والفلاحين ، والنص على نسبة ٥٠٪ لهم فى المجالس الشعبية المنتخبة .

وهكذا استطاع نظام ثورة يوليو ١٩٥٢ إحداث انقطاعة حادة وقاسية فى مسيرة المجتمع المدنى المصرى ، مازالت تنعكس آثارها - حتى الآن - على حركته ، وعلى ثقافته ، مما حرمه من التطور الطبيعى .

اوضاع المجتمع المدنى المصرى الراهنة بين تركة الماضى وآفاق المستقبل : لمحه سريعة

رغم الانفراجة الديمقراطية التى حدثت عام ١٩٧٦ عندما تم السماح بعودة التعددية الحزبية مرة أخرى ، فإن هذه الانفراجة لم تتجاوز مجرد الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب ، ولم تمس أوضاع أى من مؤسسات المجتمع المدنى الأخرى ، سواء نقابات مهنية ، أو عمالية ، أو جمعيات أهلية ، أو غيرها من فصائل المجتمع المدنى . فقد ظلت القوانين الحاكمة لنشاط هذه المنظمات فى فلسفتها وإطارها العام كما هى منذ الحقبة الناصرية حتى الآن ، ربما طرأ تعديل جزئى هنا وهناك ، لكن دون أن يمس فلسفة القانون وأسسه العامة . فقد بقى القانون رقم ٣٢ لعام ١٩٦٤ المنظم للجمعيات الأهلية كما هو حتى صدر فى عام ١٩٩٩ قانون جديد برقم (١٥٣) ، والتى حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته فيما بعد ، وعاد القانون رقم ٣٢ لعام ١٩٦٤ المنظم لحركة الجمعيات الأهلية حتى يصدر قانون جديد .

وفيما يتعلق بالقوانين المنظمة للنقابات العمالية ، فرغم صدور قانون جديد عام ١٩٧٦ وهو القانون رقم ٣٥ لعام ١٩٧٦ ، وإدخال تعديلين عليه : الأول فى

عام ١٩٨١ ، والثانى فى عام ١٩٩٥ ، فإن الفلسفة العامة التى تحكم هذا القانون بتعديلاته هى نفس فلسفة أول قانون صدر للتنظيم النقابى فى عام ١٩٥٩ وهو القانون رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ ، والذى قنن واحدية التنظيم النقابى وهرميته ومركزيته . كانت النقابات المهنية هى التشكيل الوحيد الذى شهد تغييرا جوهريا فى الإطار القانونى المنظم لحركتها وذلك حينما صدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ المعروف بقانون ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية ، والذى اشترط نصابا معينا لإجراء الانتخابات وهو ٥٠٪ فى المرحلة الأولى ، ثم ٣٠٪ فى المرحلة الثانية ، وكان الهدف من إصدار القانون تحجيم سيطرة الإسلاميين على هذه النقابات .

لايقتصر جوهر المفارقة هنا على مجرد استمرار القوانين المنظمة لحركة المجتمع المدنى فى روحها وفلسفتها منذ الحقبة الناصرية حتى الآن رغم التغيرات الجوهرية التى طرأت على المجتمع المصرى ، ولكن أيضا عدم مسايرة هذه القوانين للتغيرات الكمية والكيفية التى طرأت على المجتمع المدنى ، وأيضا التى لحقت بدور الدولة .

فيما يتعلق بالمجتمع المدنى ، يمكن رصد عدد من التغيرات وأبرزها النمو الكمى لمنظمات المجتمع المدنى بكافة فصائلها فى السنوات الأخيرة (١٦ حزبا سياسيا ، ٢٤ نقابة مهنية ، ٢٣ نقابة عمالية ، ٢٣ منظمة دفاعية ، أكثر من ١٥ ألف جمعية ، فضلا عن عدد كبير من جمعيات رجال الأعمال ...) . ثانيها بروز فصائل جديدة فى المجتمع المدنى غير التشكيلات الكلاسيكية الممثلة فى الأحزاب والنقابات ، مثل المنظمات الدفاعية المعنية بقضايا حقوق الإنسان والمرأة والأقليات وقضايا الحريات بصفة عامة . فضلا عن منظمات رجال الأعمال والذى تزايد عددها ودورها أيضا . ثالثها ميل عديد من المنظمات – وبالذات بعض الجمعيات الأهلية من تجاوز الطابع الخيرى فى نشاطها – إلى التأثير على صنع السياسة [٧٣] .

ولا شك فى أن الأوضاع العالمية أدت لتغييرات عديدة لحقت بدور الدولة من حيث التدخل فى الاقتصاد ، كما أنها أثرت على أوضاع وعلاقات عديد من الفاعلين الداخليين مثل : الجمعيات الأهلية ، والمنظمات الدفاعية ، والتى أصبح لها ارتباطات أقوى بالعالم الخارجى .

خلاصة القول إن القوانين المنظمة لحركة المجتمع المدنى والتى تعبر عن بعد من أبعاد العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى لم تتواكب مع التغيرات الكمية والكيفية التى طرأت على هذا المجتمع وكذلك التى لحقت بالدولة .

وإذا انتقلنا لجانب آخر من جوانب التعلق بإرث الماضى ، نجد أن المجتمع المدنى على صعيد أوضاعه الداخلية مازال يعانى من عديد من جوانب الخلل منذ العشرينيات من هذا القرن حتى وقتنا الراهن ، تتمثل مظاهرها فى نخبوية هذا المجتمع ، وافتقاده للقواعد الجماهيرية . وجمود النخبة ، واحتدام أزمة التجنيد، فضلا عن غياب الممارسة الديمقراطية الداخلية ، وأخيرا العجز عن تطوير الخطاب وآليات العمل بما يتواءم مع المستجدات المتسارعة .

المراجع

١ – محمد طلعت عيسى ، البحث الاجتماعى ، مبادئه ومناهجه ، القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦١ ، ص ٢٩ .

٢ – El Sayyid , M., A Civil Society in Egypt, in Norton, A., (ed.) , Civil Society in the Middle East, New York : E J. Brill, 1995, p. 271.

انظر أيضا : سعد الدين إبراهيم ، المجتمع والدولة فى الوطن العربى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨ ، ص ٤٠ .

٣ – راجع وجيه كوثرانى ، المجتمع المدنى والدولة فى التاريخ العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، المجتمع المدنى فى الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص١٢٤–١٣١ .

٤ – راجع تعقيب مصطفى كامل السيد على بحث وجيه كوثرانى ، المرجع نفسه ، ص١٤٤ – ١٤٥

وأيضا تعقيب حيدر إبراهيم ، المرجع نفسه ، ص١٤٠ .

٥ – هويدا عدلى ، المجتمع المدنى ودوره فى التحول الديمقراطى فى الوطن العربى ، ورقة مقدمة إلى ندوة الثقافة فى الوطن العربى ، تحديات الألفية الجديدة وآفاق التنمية الثقافية ، عمان ١٩ – ٢١ يناير ٢٠٠١ .

٦ – على الدين هلال ، تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣ – ١٩٩٩، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٩ ، ص٥٦–٥٧ .

٧ – جاكوب لاندو ، الحياة النيابية والأحزاب فى مصر ١٨٦٦ – ١٩٥٢ ، ترجمة سامى الليثى ، القاهرة : مكتبة مدبولى ، بدون تاريخ ، ص٧٩ –١٠٣ .

٨ – المرجع نفسه ، ص١٧٩ .

٩ – على الدين هلال ، السياسة والحكم فى مصر ، العهد البرلمانى ٢٣ – ١٩٥٢ ، القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٧٦ ، ص٦٠ .

١٠ – يونان رزق ، الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ – ١٩٨٤ ، القاهرة : دار الهلال ، ١٩٨٤ ، ص١٧ .

١١ – هلال ، السياسة والحكم ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦١ .

١٢ – رزق ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨ .

١٣ – مرجع سبق ذكره ، ص ١٨ .

١٤ – مرجع سبق ذكره ، ص ١٩ .

١٥ – هلال ، السياسة والحكم ... ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٢ .

١٦ – المرجع السابق ، ص٦٣ .

١٧ – المرجع نفسه .

١٨ – رزق ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٣ .

١٩ – انظر رصد الأحزاب فى الفترة ١٩٠٧ – ١٩٢٣ بالتفصيل :

محمود متولى ، مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة ١٩٥٢ ، دراسة تاريخية وثائقية ، القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ ، ص ١٦٨ – ص ١٧٥ .

٢٠ – هلال ، تطور النظام السياسى ... ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٠ – ص ٦٨ .

٢١ – المرجع نفسه ، ص ٦٩ .

٢٢ – راجع هذه السمات ، المرجع نفسه ، ص١٠٢ – ص١٠٥ .

٢٣ – لاندو ، مرجع سبق ذكره ، ص١٨٠ .

٢٤ – أمانى قنديل ، الجمعيات الأهلية والثقافة والتنشئة السياسية فى مصر ، قراءة فى التاريخ الاجتماعى والسياسى ، فى كمال المنوفى (محرر) ، الثقافة السياسية فى مصر بين

الاستمرارية والتغير ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٤ ، ص ١٠٣٨ .

٢٥ – ———— ، عملية التحول الديمقراطى فى مصر ١٩٨١ – ١٩٩٣ ، القاهرة : دار الأمين للنشر والتوزيع ، ص١٦١ – ١٦٢ .

٢٦ – شهيدة الباز ، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادى والعشرين ، محددات الواقع وآفاق المستقبل ، القاهرة : لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية ، ١٩٩٧ ، ص٣٥ .

٢٧ – قنديل ، الجمعيات الأهلية والثقافة ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٣٨ .

٢٨ – المرجع نفسه ، ص ١٠٣٨ – ص ١٠٤٤ .

٢٩ – شهيدة الباز ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٤ .

٣٠ – انظر مواد الدستور : مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم ، الدساتير المصرية ١٨٠٥ – ١٩٧١، القاهرة : ١٩٧٧ ، ص ١٥٩ – ص١٦٠ .

٣١ – قنديل ، الجمعيات الأهلية والثقافة .... ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٥٠٠ .

٣٢ – الباز ، مرجع سبق ذكره ، ص١١٥ .

٣٣ – سعد الدين إبراهيم ، العمل الأهلى فى مصر ، كراسات استراتيجية ، العدد ٢٦ ، السنة الثامنة ١٩٩٨ ، ص ٤ .

٣٤ – مصطفى كامل السيد ، المجتمع والسياسة في مصر ، دور جماعات المصالح فى النظام السياسى المصرى ١٩٥٢ – ١٩٨١ ، القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣ ، ص١٢٤ .

٣٥ – أحمد فارس عبد المنعم ، جماعات المصالح والسلطة السياسية فى مصر ، دراسة حالة لنقابات المحامين والصحفيين والمهندسين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٤٨ – ص ٤٩ .

٣٦ – المرجع السابق ، ص ٨٩ .

٣٧ – المرجع نفسه ، ص١٤٢ – ص١٤٦ .

٣٨ – السيد ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٢ – ١٠٣ .

٣٩ – انظر مزيدا من التفاصيل :

سليمان النخيلى ، الحركة العمالية فى مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها ١٨٨٢ – ١٩٥٢ ، القاهرة : الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، ١٩٦٧ ، ص١٢–٧٢ .

رءوف عباس ، الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ – ١٩٥٢ ، القاهرة ، دار الكاتب العربى ، ١٩٦٧ ، ص٤٧ .

أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ثورة ١٩١٩ ، القاهرة : دار الكاتب العربى ، ١٩٦٧ ، ص٥٦ – ٥٧ .

Vatikiotis, P., The History of Egypt from Mohammed Ali to Sadat, London :– ٤٠

Weidenfeld & Nicolson, 1980, pp 334 - 335 .

وأيضا :

محمد خالد ، الحركة النقابية بين الماضى والحاضر ، القاهرة : مؤسسة التعاون للطبع والنشر ، ١٩٧٥ ، ص٢٤

رفعت السعيد ، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية من ١٩٠٠ - ١٩٤٠ ، القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٦ ، ص٥٥-٩٦ .

٤١ - راجع المزيد من التفاصيل :

هويدا عدلى ، العمال والسياسة، القاهرة : كتاب الأهالى رقم ٤٥ ، ١٩٩٣ ، ص١٠٩-١١٣ .

٤٢ - عبد المنعم الغزالى ، تاريخ الحركة العمالية والنقابية فى العالم ، بيروت : مكتبة النهضة ، ١٩٦٤ ، ص ١٤٨ .

٤٣ - أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية ١٩١٩ - ١٩٢٩ ، القاهرة : دار الشعب ، ١٩٦٩ ، ص١٠٣ .

٤٤ - المرجع السابق ، ص ١٠٦ .

٤٥ - شهدى عطية الشافعى ، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٩٨٢ - ١٩٥٦ ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٩٥٧ ، ص ٨٢-٨٦ .

محمد متولى ، تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٧ ، ص١٢٣ .

جمال البنا ، نشأة الحركة النقابية وتطورها ، القاهرة : المؤسسة الثقافية العمالية ، ١٩٦٢ ، ص١١١ .

٤٦ - السيد ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٤ .

٤٧ - هويدا عدلى ، العمال والسياسة ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٥ .

٤٨ - مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٩-١٦٠ .

٤٩ - هويدا عدلى ، المقومات الثقافية للمجتمع المدنى فى مصر ، دراسة التسامح السياسى لدى النخبة السياسية ١٩٨٢ - ١٩٩٣ ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ١٩٩٨ ، ص ١٤٣ .

٥٠ - عدلى ، العمال والسياسة .... ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٤ .

٥١ - أنور عبد الملك ، نهضة مصر ، القاهرة . الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ١٩٨٣ ، ص١٩٨ .

- البرت حورانى ، الفكر العربى فى عصر النهضة ١٧٩٨ - ١٩٣٩ ، بيروت : دار النهار للنشر ، ١٩٦١ ، ص١٧١ - ص١٧٢ .

٥٢ - انظر المزيد عن تحليل الخطاب حول هذه القضايا فى:

عدلى ، المقومات الثقافية ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٥-١٩٨ .

٥٣ – عزيز العظمة ، العلمانية من منظور مختلف ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢ ، ص ٣٥ .

٥٤ – عاطف أحمد فؤاد ، الحرية والفكر السياسى المصرى ، دراسات تحليلية فى علم الاجتماع السياسى : القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٠ ، ص ١٤٥ – ص ١٦٥ .

٥٥ – هلال ، تطور النظام السياسى ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٩ . .

٥٦ – عدلى ، العمال والسياسة ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٥-٢١٦ .

٥٧ – هلال ، تطور النظام السياسى ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦١ .

٥٨ – أمانى قنديل ، عملية التحول الديمقراطى فى مصر... ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٧ – ص٥٠ .

٥٩ – إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥-١٨ .

٦٠ – انظر المزيد .

السيد ، المجتمع والسياسة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٩-٩١.

٦١ – عدلى ، العمال والسياسة ... ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٦٠-٣٦١ .

٦٢ – المرجع نفسه ، ص٣٦٢ .

٦٣ – انظر المزيد :

المرجع السابق ، ص٢٩٢-٢٩٨ .

٦٤ – المرجع نفسه ، ص ٢٥٩ .

٦٥ – السيد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٤ .

٦٦ – المرجع نفسه ، ص ٥٤-٥٦ .

٦٧ – Macridis, R., Modern Political Regimes, Patterns and Institutions, Boston : Little Brown and Co., 1986, pp. 108-109.

٦٨ – Malloy, J., "Authoritarianism, Corporatism and Mobilization in Peru" in Pike, F. & Stritch, T., (eds.), The New Corporatism, Social Political Structures in the Iberian World, London : Univ. of Notre Dame, 1974, pp. 4 - 5.

٦٩ – Lehmbruch, G. & Schmitter, P. Patterns of Corporatism Policy Making, London , Sage Modern Politics Serials, 1982, pp. 4-5.

٧٠ – Schmitter, P., Still the Century of Corporatism, in Pike & Stirtch, op. cit., p. 93.

٧١ – Collier, R.& Collier, D., "Inducements versus Constraints: Disaggregating" Corporatism, American Political Science Review, vol 73 , no.4 , Dec . 1969, pp. 267- 284

٧٢ – عدلى ، المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى .. ، مرجع سبق ذكره .

Abstract

THE CIVIL SOCIETY IN EGYPT: READING IN SOCIAL AND POLITICAL HISTORY

Howaida Adly

The paper aims at analyzing the state of Civil Society in Egypt during the "Liberal Age" 1923-1952 and the populist epoch 1952-1971.

It deals with two issues:

1. Nature of the relationship between state and civil society.
2. Dynamics of civil society.

It concludes that:

- The civil society faced many dilemmas during the liberal age, some of them related to modernization crisis, influences of foreign actors and culural environment. But these dilemmas did not put many obstacles on the growth and evolution of civil society.
- The populist system dealt with civil society in different ways. It sought to corporatize the civil society through two mechanism: exclusion and inclusion.

قيم العمل والتنمية الشاملة
رؤية مستقبلية

آمال هلال *

مقدمة

مر المجتمع المصرى – منذ عقد السبعينيات وحتى الآن – بتغييرات فى كافة المجالات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، أثرت على بنيته الاجتماعية . وقد حدثت تلك التغيرات بمعدلات سريعة الإيقاع ، ومتفاوتة بشكل لافت للنظر من حيث عمقها ، ومدى تأثيرها فى المجتمع ، مما كان له أكبر الأثر على المجتمع لا فى جانبه المادى فقط ، وإنما كان له مردودات إيجابية وسلبية على منظومه القيم بعامة ، وقيم العمل بشكل خاص ، حيث تراجعت بعض القيم الإيجابية المرتبطة بالعمل والإنتاج ، وطغت على السطح منظومة القيم الاستهلاكية المادية ، مما أدى إلى حدوث تغيير فى الترتيب الهرمى للقيم التى يتبناها الفرد حسب أهميتها النسبية له عند حكمه على الأشياء ، أو توجهاته نحوها .

وبناء على ذلك ظهر ما يعرف بتضارب القيم ، كما أصبح الصراع القيمى سمة من سمات العصر ، حيث جاء نتيجة للتحول الاجتماعى السريع ؛ بسبب التغيرات المتزايدة فى كافة المجالات المختلفة ، وأصبح الإنسان نتيجة لذلك فريسة لنزاع حاد مع وجوده ، ومجتمعه ، وعصره . فهو يجد كل ما ورثه من

* خبير فى علم النفس ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثامن والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠١ .

ألوان الثقافة معرضا للتغير السريع والمفاجئ ، مما ينشأ عنه عدم التآلف والترابط بين معتقداته فى نسق موحد .

فلا شك أن تعرض المجتمعات - التى مازالت بكرا فى عملية التنمية - لتغيرات اجتماعية وثقافية متلاحقة ومتباينة يؤدى إلى خلق أشكال من التناقض فى النسق القيمى لأفراد هذه المجتمعات . ففى الوقت الذى تتطلب فيه عملية التنمية إزكاء قيم كالإنجاز ، والالتزام ، وغيرها من القيم الإيجابية المرتبطة بالعمل ، أدت هذه التغيرات إلى تبنى وظهور أشكال من القيم المستحدثة المضادة لقيم الإنجاز والالتزام ، وتفشت القيم المادية والفردية ، وتراجعت القيم المعنوية والمجتمعية ، وانتشرت قيم الاستهلاك الترفى ، وتدهورت أخلاقيات العمل بشكل عام [١].

وتحاول الدراسة تناول الجوانب الأهم لعملية التحديث الإنسانى . واخترنا من بين مجالاتها القيم المرتبطة بالعمل - بشكل خاص - كقضية على درجة كبيرة من الأهمية . وفى هذا الصدد يشير بعض المفكرين إلى اعتبار القيم أساسا هاما فى تنمية المجتمعات وتطورها . فيؤكد ماكيلاند على أهمية القيم والدوافع فى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ويذهب إلى أن قيمة الإنجاز هى الدافع الحقيقى لعملية التنمية ، وذلك فى ارتباطها بقيم أخرى ، كالاهتمام بالآخرين ، وسيادة روح الجماعة . وقد أكدت دراسات ماكيلاند على أن الحاجة إلى الإنجاز - كقيمة تنموية - ليست عالية فى المجتمعات التقليدية التى وصف سكانها بأنها أقل إنجازا [٢] .

وتعد دراسة القيم وارتباطها بالتنمية أمرا بالغ التعقيد ؛ نظرا لأن القيم تمثل متغيرا وسيطا يصل بين الفرد وبعض المتغيرات الاجتماعية الأخرى التى يتعامل معها فى إطار المجتمع الذى يعيش فيه . وبما أن القيم ليست ثابتة ، بل تتصف بالدينامية والتفاعل وفقا لمتطلبات واحتياجات المجتمع فى فترة زمنية معينة ، ووفقا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تطرأ على

المجتمع ، لذا قد تكون القيم السائدة فى المجتمع - خلال فترة ما - معوقة للتنمية ، أو دافعة لها .

وفى هذا الإطار يطرح البحث عددا من التساؤلات ، منها ما يتعلق بماهية العلاقة بين التنمية كعملية ونشاط وجهود ، وبين القيم كمفاهيم مجردة ، كأحكام تقويمية وتفضيلية ، بمعنى إلى أى مدى ترتبط قيم العمل بعملية التنمية ؟ بعبارة أخرى هل هى علاقة سببية بينهما ؟ أم هى علاقة دينامية تؤثر إحداهما فى الأخرى ؟

للإجابة على هذه التساؤلات يمكن القول إن القيم كمعايير وأحكام على السلوك والنشاط هى فى الأصل نتيجة وسبب لنوع النشاط ، ونمط الخبرة ، والتجارب المادية المعاشة فى علاقة الإنسان ببيئته المادية والمعنوية . أى أن القيم إفراز لنشاط اقتصادى اجتماعى سياسى معين وظروف وعلاقات معينة . وعندما تستقر هذه الظروف والأوضاع لفترة من الزمن تتبلور وتستقر معها القيم التى أفرزتها ، وتتحول فى هذه الحالة إلى دوافع ذاتية للسلوك والنشاط ، وفى نفس الوقت إلى أهداف لاستمرار تحقيق وتأكيد السلوك الذى أفرزها ، سواء كانت قيما إيجابية أو سلبية . وهكذا تستمر العلاقة بين التنمية كأحوال وخبرة معاشة وبين القيم كأحكام ومعايير وأهداف هذه الخبرة . فهى فى النهاية علاقة دينامية جدلية تقوم على التأثير والتأثر والأخذ والعطاء .

فالقيم كمفاهيم تقويمية وأحكام ومعايير لا تفصح عن حقيقتها بالتعبير اللفظى والشعارات ، وإنما مجالها الأساسى هو السلوك ، والأفعال ، والتفضيل ، والاختيار . وهذا التقويم لا يتم من فراغ ، وإنما يتأثر بالمحيط الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى . فعلى سبيل المثال قيمة الانتماء والولاء للوطن ليست مفاهيم أو قيما مجردة ، وإنما هى - فى الأصل - خبرة معاشة بين الوطن والمواطن . فعندما يشعر المواطن من خلال خبراته أنه يعيش فى ظل وطن يحميه ، ويدافع عن هويته ، ويحقق له الحد الأدنى من الرعاية مع العدل

والكفاية ، فى هذه الحالة تترسخ لديه قيم الانتماء والولاء ، ويعبر عنها بالعمل ، والجهد الخلاق ، ودفع هذا الوطن للأمام وتنميته بما يحقق رفاهيته .

وهكذا نجد أن التنمية لا يمكن أن تقوم ما لم تكن هناك قيم تدفعها وتحركها ، وتطلق الطاقات الكامنة فى النفس الإنسانية . فالتنمية عملية نهوض يراد بها دفع المجتمع إلى التقدم ، وإطلاق طاقات أفراده ؛ ليحقق أهدافا طموحة ، لذا يكون علينا أن ندعم القيم التى تتفق مع التنمية وإبداع الوسائل التى تدفعها نحو مزيد من التقدم ، أو تزيل من أمامها المعوقات [٣] .

وإذا كانت قيم العمل جزءا من المنظومة الكلية للقيم ، فإنه ينسحب عليها ما سبقت الإشارة إليه فى العلاقة التبادلية بعملية التنمية ، لكن ربما بشكل أكبر ، حيث إن العمل يعد من أهم جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث يؤثر كل منهما فى الآخر . فقوة الإنتاج البشرية هى الوسيلة الرئيسية للتنمية ، فالأفراد هم صانعو التنمية وهدفها الرئيسى ، فعن طريق إمكاناتهم ، ومهاراتهم ، ووعيهم بقيمة العمل ، وتكاملهم النفسى ، ينمو المجتمع ويتقدم فى كافة مجالاته ، ومردود هذه التنمية ينعكس بدوره على الأفراد وحياتهم وأحوالهم المعيشية والعملية .

وانطلاقا مما سبق تنهض مشكلة الدراسة على فرضية عامة مفادها أن مجتمعنا فى أشد الحاجة إلى إحداث تنمية شاملة فى كافة جوانبه لملاحقة التغيرات العالمية واستيعاب تأثيرات العولمة ، تنمية تفضى إلى مولد مرحلة جديدة من مراحل التطور الحضارى بكل ما يميزها من قيم وسلوك ، وأساليب إنتاج ، وأوضاع اجتماعية ، ونظم سياسية ، وتقدم علمى ، وتجدد آدمى . وبما أن الغالب على القيم التى أصبحت سائدة بين افراد المجتمع – خاصة الشباب – هى القيم الاستهلاكية المادية التى تؤكد على الربح السريع بأقصر الطرق ، فنجد أن الحاجة ملحة لإحداث تعديل شامل فى المنظومة القيمية لأفراد المجتمع ، بمعنى إعادة ترتيب الأولويات للقيم التى يحتضنها الأفراد ، خاصة قيم العمل

التى تؤثر فى سلوكهم وكفاءتهم الإنتاجية ، والتى تدفع بعجلة التنمية للتقدم . فلا معنى لأى برامج للتنمية تحاول أن تحقق الأهداف القومية ، ولا تضع فى الحسبان القيم الاجتماعية السائدة ، أو ترتيب التفضيلات أو الأولويات لدى أفراد المجتمع . ولكن يبدو من الوهلة الأولى أن هذا المطلب فى غاية الصعوبة ؛ نظرا لأن القيم جزء من النظام الاجتماعى العام فى المجتمع ، الأمر الذى يتطلب تغيير النظام الاجتماعى العام فى المجتمع ، ثم تعديل النسق القيمى . ولكن ما نسعى لتقديمه من رؤى وتصورات حول تعديل النسق القيمى لأفراد المجتمع يهدف إلى إحداث توازن وتناغم بين القيم التقليدية والقيم المستحدثة ، بحيث يؤدى هذا التوازن إلى تعديل سلوك الأفراد بما يتناسب وأهداف التنمية الشاملة التى يسعى إليها المجتمع . وتقوم هذه الفكرة استنادا إلى خبرات وتجارب مجتمعنا الإسلامى والمجتمعات الغربية التى استطاعت أن تنهض وتحدث تنمية شاملة فى كافة جوانبها ، بعد أن تعرضت للانهيار التام نتيجة للحروب . وقد اعتمدت هذه المجتمعات فى إحداث تنمية شاملة فى البنية الاجتماعية لها على غرس وإكساب أبنائها قيما بناءة ترتكز على أهمية العمل فى رفع شأن الإنسان وما يرتبط بهذا من قيم كاحترام العمل ، والانتماء ، والإبداع ، والطموح ، والإنجاز ، والابتكار ، وهى فى مجملها قيم ترتبط بشكل مباشر بعملية التنمية .

فالعمل هو لا شك جوهر قضية التنمية ، ومن أكبر عوامل تحقيقها ، فليست التنمية فى نهاية الأمر إلا عائد عمل الأفراد ، فكم من مجتمعات حققت معدلات عالية من التنمية لا تقف عند حدود ما تتمتع به من إمكانات وثروات طبيعية كاليابان والصين [٤] . فهذه المجتمعات تؤمن وتعتنق مجموعة من القيم الإيجابية البناءة التى مكنتهم من تنمية مجتمعاتهم ووضعها فى صدارة الدول المتقدمة .

فمن خلال دراسة التطور التاريخى لأنماط العمل فى هذه المجتمعات ، تبين وجود تماثل كبير فى القيم التقليدية للعمل ومعانيه وأبعاده مع الدول

الغربية ، رغم التباين الواضح بينهما من حيث المعتقدات والتقاليد . فمن الأمثال الصينية القديمة الدالة على مفهوم العمل والقيم المرتبطة به مثل يقول "لايوجد عمل جيد بدون مشاكل كثيرة" . أما بالنسبة للمجتمع الياباني – كمجتمع إنجاز – ينطلق مفهوم العمل لديهم من "أن نعمل كثيرا نكسب كثيرا وننفق قليلا . كما يرتبط مفهوم العمل بكثير من القيم الإيجابية مثل الكد والاجتهاد ، والإنجاز ، والاقتصاد ، والولاء ، إضافة لقيم أخرى تنطلق من أخلاقيات وتعاليم المذاهب البوذية [٥]. وهذه القيم تغرس وتنمى فى أطفالهم أثناء عملية التنشئة ومراحل التعليم ، لخلق جيل يحمل قيما بناءة تدفع مجتمعهم نحو التقدم ، ويصبح العمل لديهم أسلوبا طبيعيا للحياة وواجب كل فرد .

وإذا نظرنا إلى مجتمعنا الإسلامى ، نجد حرص الإسلام الشديد على العمل ، وتؤكده الآيات القرآنية فى مواضع كثيرة ، وكذلك الأحاديث النبوية التى تحث الفرد على الكسب والعمل .

فالإسلام – بدعوته وتأكيده على أهمية قيمة العمل – يحمى المجتمع وأفراده من المشكلات الاجتماعية . أما فيما يختص بالقيم المرتبطة بالعمل من المنظور الإسلامى فهى كثيرة ومتعددة ، مثل الإتقان فى العمل الذى يتطلب المهارة ، والإخلاص والولاء والتعاون وغيره ، قال رسول الله ﷺ "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه". لذا تكون دعوة الإسلام صريحة نحو الاهتمام بالكيف أولا قبل الكم . وعندما حدد الإسلام العمل بقيم معينة تجعله عملا صالحا، فإنه قد تجاوز بذلك المفهوم المحدود للعمل الذى يرتبط بأهداف معينة ، فمفهوم العمل فى الإسلام أشمل وأعم [٦] .

بناء على ما سبق يمكن القول إنه إذا كانت القيم الإيجابية المرتبطة بالعمل قد أصابها التدهور ؛ نتيجة المتغيرات والمؤثرات الوافدة عليها ، إلا أن جذورها مازالت تنبض مستمدة قوتها من التعاليم والقيم الدينية . وبالتالى فمن الممكن إحياء هذه القيم وتعديل مسارها ، بحيث نضع نسقا مرنا من القيم يجمع بين

القيم الحديثة الإيجابية والقيم التقليدية التى تهدف إلى خدمة الإنسان والمجتمع .

فالتحول إلى نمط حديث لقيم العمل يتطلب إعادة النظر فى المسئولية التى تضطلع بها مؤسسات التنشئة (الأسرة ، والمدرسة ، ووسائل الإعلام) باعتبارها تلعب دورا رئيسيا فى غرس وتنمية القيم ، وتحديد الأولويات والتفضيلات لدى أبناء المجتمع . فمما لا شك فيه أن للأسرة دورا أساسيا فى تحديد دلالات الأشخاص ، والأشياء ، والأحداث ، والأعمال ، والمهن بالنسبة للأبناء ، مما يساعد على تشكيل صيغة متسقة مع نسق القيم وأولويات التفضيل ، إلا أن الأسرة لاتنفرد بتوجيه الأبناء ؛ لأنها لاتعيش فى فراغ اجتماعى ، وإنما يحكمها إطار الثقافة العامة التى تنتمى إليها وأساليب الضبط الاجتماعى الأخرى ، وفرص الحراك الاجتماعى من خلال التعلم والعمل (٧).

فى ضوء ما سبق تحدد هدف الدراسة الراهنة فى محاولة طرح رؤى وتصورات من الممكن أن تكون قابلة للتطبيق ، لتعديل منظومة القيم ، خاصة تلك المرتبطة بالعمل لدى أفراد المجتمع المصرى (النشء والشباب) ، وذلك من خلال المؤسسات الأولية فى عملية التنشئة المشار إليها، والتى تعمل على تدعيم وإكساب أبنائها قيما جديدة تخدم أهداف التنمية ، وتهدف إلى إعادة بناء الإنسان .

أولا - مفهوم القيم

تعد القيم أحد المحددات الهامة للسلوك الاجتماعى ، فهى نتاج لاهتمامات ونشاط الفرد والجماعة ، فالأفراد يتمايزون ويختلفون ويكتسب كل منهم قيما تهيمن على حياته نتيجة خبراته الخاصة . لذا فالتنظيم الهرمى للقيم يختلف من فرد لآخر ، وأيضا يختلف فى درجة ثباته عبر الزمن بشكل يسمح بإعادة تنظيم هذه القيم من حيث أسبقيتها كنتيجة للتغيرات الثقافية والاجتماعية والخبرة الشخصية التى يمر بها الفرد داخل مجتمعه .

ويعتبر مفهوم القيم من المفاهيم الجوهرية فى جميع ميادين الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وهو يمس العلاقات الإنسانية بجميع صورها . فلا يوجد مجتمع منظم – سواء كان ناميا أو متقدما – يخلو من القيم التى تعطى لحياة أفراده معنى وغرضا ويعبر عنها رمزيا . وتنشأ هذه القيم فى المجتمع استجابة من الأفراد للقوى والضغوط التى تفرضها البيئة ، ويتشبث الأفراد بتلك القيم عن وعى منهم ، ويعتنقونها ، ويلتزمون بها فى سلوكهم (٨) .

وتلعب القيم دورا هاما فى تحديد سلوك الفرد وتوجهاته فى المجتمع الذى يعيش فيه ، كما تلعب نفس الدور فى تحديد سلوك الجماعة وتفاعلها الاجتماعى من خلال مختلف أشكال السلوك الاجتماعى ، بل يمكن للقيم أن تسهم بالنصيب الأوفر فى تكوين الشخصية القومية لشعب من الشعوب ، وجماعة عرقية أو حضارية معينة . والقيم تنشأ من خلال تفاعل الفرد مع ثقافة مجتمعه أثناء عملية التنشئة الاجتماعية (٩) . فهى تتغلغل فى حياة الأفراد فى شكل اتجاهات ودوافع وتطلعات ، وتظهر فى السلوك الظاهرى والشعورى واللاشعورى . لذا فإنه من الصعب أن يفصل الفرد سلوكه عن قيمه الخاصة وعن قيم المجتمع فى أى موقف من المواقف ، فكل اختيار أو عمل ينبغى أن يستند إلى تقبل صريح أو ضمنى للقيمة التى يعتنقها الفرد .

وإذا حاولنا أن نستعرض تعريفات القيم فى مجال علم الاجتماع وعلم النفس ، نجد أن علماء الاجتماع يختلفون فى تعريفهم لمفهوم القيم من منطلق اختلاف الرؤى النظرية ، إلا أن هناك اتفاقا عاما على أن القيم محكات أو أسس للاختيار من بين بدائل الأهداف والوسائل المتاحة لتحقيق رغبات الفرد ، وإشباع حاجاته وتحقيق طموحاته .والقيمة الواحدة تتألف من أكثر من هدف ، وبالتالى أكثر من وسيلة لتحقيق الأهداف المختلفة . وقيم الفرد والجماعة والمجتمع تتدرج فى نسق من الأولويات حسب خصائص بنية المجتمع إنتاجيا وثقافيا(١٠) .

أما فى مجال علم النفس ، نجد أنها تعكس منظور كل باحث فى المفهوم

بشكل يجعله يختلط ببعض المفاهيم الأخرى . لذا يمكن تحديده من منظور التمييز بينه وبين غيره من المفاهيم الأخرى التى عادة ماتختلط به .

١- تعريفات تنظر للقيم من منظور الاتجاهات

يقدم ستاجنر (١١) Stagner تعريفا للقيمة يربط فيه الاتجاه بالقيمة ، ولايفرق بينهما إلا من حيث الشدة . حيث يشير إلى أن "القيمة مصطلح نستخدمه للدلالة على نوع الاتجاهات ، ولكنها أكثر تعميما من الاتجاهات ، ولاتختلف عنها إلا من حيث الشدة والعمق .

ويعرف هاتشينسون (١٢) Hutchinson القيمة كمفهوم مكافئ لمعنى الاهتمام ، فهو يتعامل مع كل من هذين المفهومين كبديلين عن بعضهما البعض ؛ لكى يشير بهما إلى الجانب الوجدانى الحركى من الشخصية الذى يقود إلى الفعل . فالقيمة لديه ماهى إلا شئ أو موضوع يسعى إليه الفرد بجدية ؛ نظرا لما يمثله هذا الشئ أو هذا الموضوع من أهمية بالنسبة له .

وتحدد القيم بأنها مدركات عن المرغوب فيه . فيعرف بروستر سميث B. Smith (١٣) القيم بأنها من الأمور المرغوب فيها وتتعلق بالسلوك التفضيلى للفرد ، وأن أساس التمييز بين المفاهيم المختلفة وبين مفهوم القيمة يكمن فى المظهر المميز للإنسان وهو السلوك الانتقائى ، الذى يبدو سلوكا محكما يشيع حدوثه عندما يواجه الفرد موقف المرغوب فيه . فالدوافع والرغبات والاتجاهات يمكن أن نجدها فى كثير من أنواع السلوك الحيوانى ، ولكننا لانجد إلا نوعا واحدا لديه القدرة على السلوك الانتقائى وهو الكائن البشرى .

فى ضوء ماسبق ، نجد أن مفهوم القيم أعم وأشمل من مفهوم الاتجاه . فإذا كان لدى الفرد الالآف من الاتجاهات ، فإنه يوجد لديه فقط العشرات من القيم ، حيث تعبر القيم عن اتجاهات شاملة تمتد لتشمل الرغبات والدوافع . فالقيمة بناء أكثر عمومية من الاتجاه ؛ لأنها عبارة عن مجموعة من الاتجاهات المرتبطة فيما بينها ، وهى تشير إلى غايات مرغوبة ، بينما يشير الاتجاه إلى

موضوع يحبه الشخص أو يكرهه . وبذلك فإن القيم تتميز عن الاتجاهات بأنها غايات نهائية أو أهداف يسعى الفرد إلى تحقيقها ، وتعد بالنسبة له معيارا يسلك على أساسه .

ب - تعريفات تنظر للقيم من خلال منظور المعتقد

يربط بعض العلماء بين مفهوم القيم والمعتقدات ، فيشير روكيتش Rockeach [١٤] إلى القيم بأنها اعتقاد "Belief" دائم فى طريقة معينة للسلوك تكون مفضلة على المستوى الشخص أو الاجتماعى على طريقة أخرى مختلفة . فالنظام القيمى هو تنظيم دائم للمعتقدات المتصلة بالأساليب المفضلة للسلوك أو لغايات الوجود .

وقد استخدم روكيتش مصطلح المعتقد بالمعنى الواسع ، فالقيمة أو (الاعتقاد حول ماهو مرغوب) تتضمن جانب معرفيا عن الوسائل أو الغايات المرغوبة ، كما تشتمل على جانب وجدانى ، أو شعورى ، وأيضا على مكون سلوكى ، يؤدى إلى الفعل والعمل .

وهذا ماأكده جابر عبد الحميد [١٥] فى تعريفه للقيم ، فهى فى نظره مفهوم أو تصور ظاهر أو ضمنى يميز الفرد أو جماعته لما هو مرغوب فيه وجويا ، يؤثر فى انتقاء أساليب العمل ووسائله وغاياته . ويتضمن هذا التعريف العناصر الثلاثة السابقة فى تعريف روكيتش ، فالمفهوم يدل على العنصر المعرفى للقيم ، والمرغوبية تعبر عن العنصر الانفعالى ، والانتقاء يشير إلى العنصر السلوكى .

جـ - تعريفات تنظر للقيم من خلال منظور الاهتمام والتفضيل

ينظر البعض من أمثال فرونديزى Frondizi [١٦] إلى القيم على أنها مكافئة لما نفضله أو نرغبه ، وتمثل مركز اهتمامنا . وهم متأثرون فى ذلك بمنظور كل من ألبورت وفرنون فى تعريفهما للقيم وقياسهما لها من خلال الاهتمامات ، فالقيمة وفقا لهذا ماهى إلا موضوع يسعى إليه الفرد ، فهى تعد الإطار المرجعى

لتقويماتنا المختلفة للأشياء ، كما أنها توجه اهتماماتنا وأشكال سلوكنا فى المواقف المختلفة .

مما سبق يمكن القول إن القيم تمثل محددات أساسية لسلوك الأفراد تجاه الموضوعات الاجتماعية والدوافع والاهتمامات ، وتوضع فى ترتيب هرمى من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية ، وهى تتشكل على مدى طويل بعد التعرض لعدد كبير من الخبرات المتتابعة ، ولهذا فهى تمثل نسقا عميقا للشخصية ، ترجع جذوره إلى المراحل الأولى وتتشكل عبر مراحل الحياة المتتابعة . لذا فهى تعد عاملا هاما فى تكوين التوجهات القيمية واتخاذ القرارات ، كما أن عمليات التفضيل والانتقاء – التى تتضمنها القيم – التى يقوم بها الفرد فى المواقف المختلفة تهدف إلى تحقيق إشباعات معينة مختلفة من حيث الأهمية النسبية له . ويؤكد رو وماسلو Roe & Maslow [١٧] على أن موقف العمل يعد من أكثر المواقف التى يقوم فيها الفرد بعملية الانتقاء والتفضيل وفقا لإطار قيمى محدد ، كما أنه من أكثر المواقف التى تمنح الفرد قدرا من الإشباع ، حيث يشعر الفرد بالرضا الذاتى حينما يستطيع إثبات ذاته المهنية من خلاله . يدعم ذلك دراسة أجريت حول قيمة العمل المنتج والانتماء (١٩٩٠) [١٨] تشير إلى أن العمل المنتج يوفر قدرا من الإشباع المعنوى (غير المادى) ويزيد من ارتباط الإنسان بعمله وتقديره له ، وأن قيمة العمل المنتج تتضح فى مجتمعات مستقرة تبلورت فيها الهوية ، حيث إن للعمل قيما تتعدى مجرد إشباع الحاجات الأساسية .

ثانيا - مفهوم قيم العمل

تلعب قيم العمل دورا هاما فى حياة الأفراد ، فهى تحثهم على تحمل ومواجهة الصعوبات ، وتمنحهم الشعور بتحقيق الذات .

ولقد تعددت وجهات نظر الباحثين فى مجال علم النفس فى تناول مفهوم قيم العمل ، إلا أنه يمكن تقسيمها إلى اتجاهين أساسيين :

أولهما يتضمن تعريفات تشير إلى أن قيم العمل هى إشباعات مرتبطة بالعمل . ويتضح هذا من تعريف هيلين وسوير Helen and Super [19] ، فهى تمثل الحاجات النفسية التى يمكن إشباعها فى موقف من مواقف العمل . ويذهب إلى ذلك أيضا "هارباز" ١٩٩٩"Harpaz" [20] إذ يؤكد على أن العمل هو الذى يمنح الأفراد وسائل للتعبير عن الذات ، كما أنه طريقة لتشكيل هويتهم وإكسابهم مركزا اجتماعيا ، فقيم العمل تلعب دورا فعالا ، إذ إنها تمنح الأفراد إحساسا بالإشباع والوجود . ويذكر جنيز برج أن الأساس لأى اختيار مهنى فعال يتحدد فى ضوء قيم وأهداف الفرد ؛ لأن هذه الأمور هى التى تمكنه من تنظيم أنواع نشاطه فى ضوء المستقبل . كمايؤكد ذلك – أيضا – ماتوصلت إليه دراسة ماجى وليم ١٩٩٠ حول تحديد قيم العمل فى ضوء التخصص والعائد المادى [21] ، إذ انتهت إلى أن الإطار القيمى المرتبط بالعمل لدى الشباب الجامعى يتمثل فى العمل فى حد ذاته ، والعمل بالتخصص ، والمكانة الاجتماعية ، والعائد المادى . ويتضح من ذلك الترتيب أن الشباب الجامعى يفضل ممارسة العمل لما يلعبه من دور مؤثر فى الوجود الكلى للإنسان ، فهو إلى جانب أنه يقوم بإشباع الحاجات المختلفة للفرد، فإنه يحدد هويته الذاتية والمهنية ، ويحدد المستوى الاجتماعى والمعيشى له .

ثانيهما ينظر إلى قيم العمل باعتبارها استعدادات دافعة للفرد نحو بيئة العمل ، فهى اتجاه اختيارى نحو مواقف العمل ، أو حالات من التفضيل لبعض الأمور المرتبطة بالعمل ، أو اتجاهات عامة نحو العمل . ويعتنق هذا الاتجاه تايلور وكوفالسكى ١٩٨٢ Taylor and Covaleski ، فتشير دراسة لهما[22] إلى أن القيم المرتبطة بالعمل والتخطيط المهنى jguf دورا هاما فى منح الفرد الشعور بالرضا عن العمل ، كما أنها مؤشر لمدى استمرار الفرد فى عمله لفترة بمعنى استقراره فى العمل . كما يذهب الفى ١٩٨٠ Alvi [23] إلى أن قيم العمل تمثل أهم محددات العمل ، فمن خلالها نستطيع فهم كيفية اختيار الأفراد وتفضيلهم

لأنواع معينة من المهن دون غيرها .

وقد حاول محمد جميل ١٩٧٣[٢٤] أن يقدم تعريفا جامعا بين الاتجاهين ، فذهب إلى أن قيم العمل هي نوع من التعميمات العقلية الثابتة التي تنظم وتوجه السلوك الاختياري نحو إشباعات معينة مرتبطة بمواقف العمل" . إلا أنه بهذا التعريف قد حدد القيم بأنها ثابتة ، بالرغم من أنها قد تتغير وتتطور بفعل التغيرات الاجتماعية ، وبفضل مواقف العمل المختلفة التي يمر بها الفرد عبر حياته المهنية .

يتضح مما سبق أنه بالرغم من وجود اختلافات في التفسيرات التي تتناول مفهوم القيم من المنظور النفسي ، فإن هناك اتفاقا عاما على أن القيم بعامة تلعب دورا في توجيه سلوك الفرد نحو موضوعات أو أشياء تحقق له رغبة ما ، كما أنها تلعب دورا في حسم الصراع الذي قد يقع فيه الفرد للاختيار بين بدائل سلوكية متعددة ، إذ إنه هنا لايختار أو يقارن بين سلوك ونقيضه ، ولكن بين القيمة الكامنة وراء السلوك وبين قيمة أخرى ينطوي عليها نسق القيم لديه .

ومن هنا تظهر الأهمية الملحة التي تجعل القيم وتنميتها لدى النشء غاية سامية ينبغي أن نعمل من أجلها ، لنساعدهم على اكتساب قيم ناضجة مرنة وصادقة يستطيعون من خلالها تحديد حاجاتهم وأهدافهم بشكل يتفق وقيم وثقافة المجتمع الذي يعيشون فيه . فالاهتمام بتربية النشء وغرس مجموعة من القيم الإيجابية البناءة – سواء عن طريق التنشئة أو التعليم – يعود بمردود إيجابي على المجتمع وتنميته وتقدمه . كما أنها تمكن أفراده من عملية الانتقاء والاختيار بين القيم الإيجابية التي تعمل على دفعه للأمام ، والقيم السلبية التي تعوقه وتؤخره .

ويؤكد على هذا ما أشارت إليه الدراسات التي أجريت عن القيم وارتقائها لدى النشء [٢٥] ، فتذهب إلى أن ارتقاء نسق القيم يتجه نحو المزيد من التكامل عبر مراحل العمر ، فتتميز مرحلة المراهقة بظهور إطار عام للنسق القيمي

يستوعب معظم المظاهر الفرعية للقيم (كالإنجاز ، والطموح ، وتأكيد الذات ، والمساواة ، والصدق ، والأمانة) وكلها ترتبط بقيمة العمل . هذا بالإضافة إلى أن تكوين وإكساب النشء قيم عمل إيجابية بناءة يتحقق له كينونته ، ويدفعه نحو المسار الصحيح الذى يجد فيه تعبيرا عن ذاته وتحقيقا لها ، وإشباعا لحاجاته ورغباته ، وهذا بدوره سينعكس على المجتمع بشكل إيجابى .

عملية تشكيل واكتساب القيم ودرجة ثباتها

نحاول أن نستعرض – بصورة سريعة – عملية تشكيل منظومة القيم لدى الأفراد ، مع التركيز على قيم العمل ومدى ثباتها .

يكتسب الأفراد قيمهم من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التى تحدث لهم عبر مراحل العمر المختلفة ، حيث تقوم مؤسسات التنشئة بدور واضح فى حثهم على تبنى توجهات قيمية معينة ، وعدم تبنى توجهات أخرى ، ويتوقف ذلك على الأنساق القيمية السائدة فى المجتمع ، والتى تختلف من جيل لآخر ، ومن ثقافة لأخرى .

١ - الأسرة

تعتبر الأسرة من أهم المؤسسات الاجتماعية التى تنهض بدور مؤثر فى اكتساب الأبناء لقيمهم ، فهى تحدد لهم ما ينبغى وما لا ينبغى منذ المراحل المبكرة فى حياتهم ، وبهذا تسهم بدور رئيسى فى تكوين نوع من الترتيب الهرمى لدرجة تفضيل الأشياء ، والأشخاص والمواقف .

تعتبر الأسرة وحدة ديناميكية تنقل للطفل ثقافة المجتمع ، وتجعله يتمثل مجموعة من المعايير والرموز والقواعد وضروب السلوك المختلفة السائدة فيه من خلال عملية التلبية المباشرة للحاجات الأساسية [٢٦] .

وللتنشئة وجوه ثلاثة هى [٢٧] :

– الوجه الأول : نقل قيم الوالدين للأطفال .

- الوجه الثانى : نقل المعلومات من الجيل الأكبر إلى الأصغر .
- الوجه الثالث : تنمية الدوافع والقيم التى تساهم فى تماسك المجتمع . ويتعلم الأطفال كثيرا من القيم الاجتماعية والثقافية بصورة مباشرة من خلال الملاحظة ، أو بصورة غير مباشرة من خلال عملية التربية .

ويعرف ريشر Resher عملية اكتساب القيم بأنها "العملية التى يتبنى الفرد خلالها مجموعة معينة من القيم مقابل التخلى عن قيم أخرى" .

وتشير دراسة أجريت حول التنشئة الاجتماعية للأبناء [٢٨] إلى أن تبنى الطفل لقيم ومعايير الوالدين يرتبط طرديا بمقدار الدفء والحب اللذين يحاط بهما فى علاقته بالوالدين ، كما أن الطفل يتوحد بقوة مع أحد الوالدين بتبنى المعايير السلوكية لذلك الوالد .

وفى دراسة أجريت عن قيم العمل فى المجتمع القطرى ١٩٩٥ [٢٩] تبين أنه خلال مراحل تنشئة الأبناء تقوم الأسرة بغرس مجموعة من القيم المرتبطة بالعمل ، وهذه القيم تتسق ومتطلبات الحياة والعلاقات الاجتماعية فى إطار الأسرة . ففى الأسرة الحضرية احتلت قيم الدقة والأمانة فى العمل ، والصدق والدافعية للإنجاز أعلى السلم القيمى المرتبط بالعمل ، بينما احتلت القيمة الاقتصادية أعلى سلم قيم العمل لدى الأسرة البدوية ، يليها الدافعية للإنجاز فى العمل .

كما توصلت دراسة أجريت عن مدى انتقال وتغير القيم المرتبطة بالعمل بين جيلين من العمال [٣٠] إلى أن الجيل الأصغر من العمال يتوارث النظام القيمى لآبائهم ، خاصة وإذا كان هؤلاء الآباء يتميزون بالنجاح المهنى والتوافق الأسرى .

وهكذا تعتبر الأسرة من أهم المؤسسات الاجتماعية فى اكتساب الأبناء لقيمهم ، فهى التى تحدد لأبنائها ما ينبغى وما لا ينبغى أن يكون ، فى ظل المعايير الاجتماعية السائدة . والأسرة كمؤسسة اجتماعية لا توجد فى فراغ

اجتماعى ، وإنما يحكمها إطار الثقافة الفرعية التى تنتمى إليه ، وهذا فى إطار الثقافة الخاصة بالمجتمع ككل . إذن فالأسرة تلعب دورا أساسيا فى إكساب الأبناء قيما معينة ، ثم تقوم الجماعات الثانوية المختلفة – التى ينتمى إليها الفرد فى مسار حياته الاجتماعية – بدور مكمل ، بحيث تحدد للفرد قيما معينة يسير فى إطارها . فالفرد يتنازل عن بعض القيم التى اكتسبها فى محيط الأسرة ليأخذ بغيرها مما تأثر به فى إطار مختلف الجماعات المرجعية التى ينتمى إليها .

ب - المدرسة

وتمثل المدرسة إحدى المؤسسات الاجتماعية للتنشئة ، والتى تلعب دورا فى إكساب الأفراد قيما معينة ، فهى تقوم بدور مكمل لدور الأسرة ، بحيث تحدد للفرد قيما معينة يسير فى إطارها ، أو قد تؤدى إلى تغيير فى منظومة القيم لدى الفرد من خلال إضافة قيم جديدة ، أو تعديل للترتيب الهرمى لمكونات هذه المنظومة .

وتعد المناهج التربوية أحد الأساليب الهامة فى إعداد الأجيال الجديدة مهاريا وسلوكيا . وعلى ذلك فإن مضمون المناهج يعد ذا أهمية فى تبديل نظام القيم . فالعملية التكوينية للمهارات والاتجاهات لدى الطلاب تبدأ منذ التحاق الطفل بالمدرسة وحتى تخرجه .

ففى دراسة عن القيم المرتبطة بالعمل وتأثرها باختلاف نوعية التعليم [٣١] ، تبين أن القيم المسيطرة فى البناء القيمى لمراهقى التعليم التجارى هى : الخدمة العامة ، والعلاقة بالزملاء ، والكسب المادى ، بينما كانت القيم المسيطرة لديهم فى التعليم العام هى : الإنجاز ، والخدمة العامة ، والتصرف المستقل . وقد فسرت هذه النتيجة فى ضوء خلفية الأفراد المنتمين لكل من نوعى التعليم ، سواء من الناحية العقلية ، أو الاقتصادية الاجتماعية ، من حيث هدف ونوع الخبرات التى تقدمها برامج كل من نوعى التعليم .

ومن ثم فالمنهج التربوى يمكن أن يعمل على تعديل أو غرس قيم جديدة

تتفق وأهداف المجتمع بشكل عام ، وأهداف التنمية بشكل خاص ، والتى من متطلباتها التركيز على تنمية الخصائص العقلية والجسمية للأفراد ، وتعديل النظام القيمى ، وخاصة فى مجال قيم العمل التى ترتبط بشكل أساسى بعملية التنمية .

جـ - وسائل الإعلام

تعد وسائل الإعلام ضمن المؤسسات التربوية المنوطة بالتربية والتوعية لأفراد المجتمع ، فدورها لا يقتصر على الترفية فقط ، ولكن دورها الأساسى تربوى ثقافى من خلاله يمكن تعديل وغرس قيم بناءة تعمل على خلق مناخ عمل مناسب لزيادة الإنتاج والإنتاجية . فوسائل الإعلام ومضامينها توجد فى نظام يعكس - بصورة واضحة - قضايا المجتمع ، وهى أيضا آلية من آليات هذا النظام فى ذات الوقت . كما أنها جزء من نسيج المجتمع ، فهى انعكاس للفهم المشترك للأفراد والجماعات المختلفة التى تشكل المجتمع ، أى أنها انعكاسات من نوع ما لمعايير المجتمع وقيمه .

وإذا كان التليفزيون من أكثر الوسائل الإعلامية التى تساهم فى تشكيل النسق القيمى والأخلاقى للنشء . فإن الرؤية الخيالية للعالم والتى يقدمها التليفزيون من خلال الدراما وغيرها من المواد تؤدى - بشكل ضمنى - إلى زرع رؤية للواقع أو للعالم الواقعى للنشء تمتزج فيها الصور الذهنية التليفزيونية ببقية مصادر المعلومات . وهذا ما تؤيده نتائج الدراسات السابقة ، والتى تؤكد على أنه كلما تعرض الأفراد للتليفزيون بكثافة كلما تضاعف إيمانهم بواقعية رسائلة وقبولهم لها ، وبالذات الرسائل التى تتعلق بالمجتمع ومعاييره .

ففى دراسة أجريت عن تأثير التليفزيون على القيم والحياة فى المجتمعات المحلية الريفية على قريتين شبه منعزلتين فى مدينة بالبرازيل [٣٢] ، تبين أن دخول التليفزيون أثر فى منظومة القيم الاجتماعية ، وربط معارف الناس وقيمهم بالقضايا العالمية الخاصة بالبيئة والحروب والأزمات ، وأن كثافة التعرض

للتليفزيون أبرزت الدور أو الأثر للثقافة العالمية فيما يتعلق بالمهن المفضلة ، وشغل أوقات الفراغ ، والعلاقة بين الجنسين .

ولابد من الأخذ فى الاعتبار أن هذه المؤسسات التربوية لا توجد فى فراغ اجتماعى ، أو أنها تعمل كلا كنظام منفصل ، وإنما هى تتفاعل معا ، ويكمل بعضها البعض فى ظل نظام واحد وثقافة عامة تحدد منظومة القيم والقواعد والمعايير التى يجب أن يلتزم بها ويعتنقها أفراده .

ولكن لا يعنى هذا أن القيم ثابتة تصل إلى حد الجمود ، ولكنها متغيرة وفقا لتغير متطلبات واحتياجات المجتمع فى فترة زمنية معينة ، ووفقا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تطرأ على المجتمع . فهى تنطبق عليها صفة الثبات النسبى ، فهى ثابتة بدرجة كافية حتى توفر الاستمرارية للوجود الشخصى والاجتماعى للفرد . فالأهمية النسبية لقيم الشخص يمكن أن تتغير عبر حياته ، ويقصد بالتغير هنا تحرك وضع القيمة على مدرج القيم ، والذى يقصد به ترتيب الشخص لقيمة من أكثرها أهمية إلى أقلها أهمية . فالاكتساب يعنى مسالة وجود القيمة وغرسها ، أما التغير فهو فى الدرجة التى يتحدد بها هذا الوجود ، ويتضمن إعادة توزيع الفرد لقيمه ، سواء على المستوى الفردى أو الجماعى . وهذا التغير لا ينشأ وفقا للهوى أو الظروف اللحظية المؤقتة ، وإنما كنتيجة للتغيرات الثقافية والاجتماعية والخبرة الشخصية داخل الإطار الثقافى .

ويرى "ماسلو" [٣٣] فى إطار نظرية "الارتقاء السيكولوچى المتتالى للحاجات" أن حاجات الفرد ترتقى فى شكل نظام أو بناء هرمى متدرج يتكون من ستة مستويات أدناها هو مستوى الحاجات الفسيولوچية ، وأعلاها مستوى الحاجات المعرفية ، كالرغبة فى المعرفة والفهم ، وينتقل الشخص من مستوى إلى آخر كلما ارتقى وتقدم فى العمر . وعلى هذا فمع نمو الفرد وتقدمه فى العمر تتغير المعايير والقواعد التى تحكم تصرفاته وسلوكه وأحكامه على ما هو صواب أو خطأ ، وما هو أخلاقى أو غير أخلاقى ، بما قد يخالف المعايير السائدة فى

المجتمع .

وطالما أن قيم العمل تعد جزءا من الإطار الأعم والأشمل للنسق القيمى للفرد ، فهى تتطور باستمرار من مرحلة لأخرى من مراحل نمو الشخصية لتصل إلى مرحلة النضج ، وتصبح على درجة عالية من الاستقرار فى بداية مرحلة الشباب . وكلما نضج المراهق وأصبح أكثر قربا من خبرات عالم العمل اتسع مفهوم الذات ليشمل حقائق دنيا العمل . وتؤكد على هذا مجموعة من الدراسات . فقد توصل ميلر Miller ١٩٥٤ فى دراسته عن القيم والعمل والأمن والجزاءات والقيم الاجتماعية والمكانة عند كل من الطلبة الجدد بالكليات والطلبة الذين أمضوا بها أربع سنوات [٣٤] إلى أنه لا تكاد توجد علاقة بين تلك القيم وبين عمر الطالب الجامعى . وافتراض أن هذه القيم الأربع المرتبطة بالعمل تتكون مبكرا عن ذلك . وقد درس جونسون التغير فى قيم العمل لدى عينة من المراهقين [٣٥] ، وكشفت نتائجه عن وجود قدر كاف من النضج المبكر والاستقرار فى البناء الهرمى لقيم العمل المميز لهؤلاء المراهقين على مدى خمس سنوات ، مما يشير إلى القدر الكافى من ثبات قيم العمل خلال المرحلة الثانوية .

أما عن تأثر القيم وتغيرها وفقا لما يطرأ على المجتمع من تغير فى البنية الاجتماعية ، فتشير الدراسة التى أجريت على المجتمع القطرى عن التحولات الاجتماعية وقيم العمل (١٩٩٥) [٣٦] إلى أنه مع البدايات الأولى لاكتشاف النفط ظلت الأسرة تغرس القيم الإيجابية المرتبطة بالعمل مثل : احترام العمل ، والدافعية للإنجاز ، لكن فى ضوء التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى شهدها المجتمع ، بدأ يستقبل قيما مستحدثة لم يألفها من قبل ، وتأثرت الأسرة القطرية بهذا التحول ، مما أدى إلى تغير فى ترتيب القيم حسب أهميتها ، وظهرت قيم قائمة على الفردية والكسب السريع ، وتراجعت القيم التقليدية القائمة على التعاون والمصلحة الجماعية ، واحترام العمل اليدوى . وظلت قيمة الدافعية للإنجاز محتفظة بمكانها على سلم القيم المرتبطة بالعمل . وهذا يعنى أن القيم

تتطور وتتغير بدرجة ما لما يطرأ على المحيط الاجتماعى من تغير ، ولكن هذا التغير نسبى فى ترتيب أولوية القيم على المدرج القيمى للفرد .

ويؤكد على ما سبق الدراسة التى أجريت عن تحول القيم فى المجتمع الإسرائيلى ١٩٩٩[٣٧] ، فقد حاول الباحث الكشف عن الاختلافات والتحولات التى حدثت فى قيم العمل لدى أفراد المجتمع ، وذلك من خلال المقارنة بين القيم التى كانت سائدة فى الفترة ١٩٨٥ ، والقيم التى سادت فى الفترة ١٩٩٣ ، وانتهى إلى أن هناك تحولا ملحوظا فى قيم العمل ، حيث طغت القيم المادية والكسب المادى السريع ، وقيم الفردية والمكانة الاجتماعية والمظهر الاجتماعى خلال فترة التسعينيات . كما أشار إلى حدوث تغير ملحوظ فى تركيب القوة العاملة فى المجتمع الإسرائيلى ما بين الثمانينيات والتسعينيات ، وأن الأفراد أصبحوا أكثر فردية ، يضعون مصالحهم الشخصية فوق مصلحة المجتمع واحتياجاته ، مما أثر على نظام العلاقات الاجتماعية والشخصية فى المجتمع . وقد أرجع الباحث هذا إلى التغيرات التى مر بها المجتمع الإسرائيلى فى كافة المجالات ، والتغير الذى أصاب سوق العمل ، والتطور التكنولوچى ، بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة ، والاتجاه نحو العمل الخاص .

نستخلص مما سبق أن القيم ماهى إلا انعكاس للأسلوب الذى يفكر الأشخاص به فى ثقافة معينة فى فترة زمنية بعينها ، فهى التى توجه سلوك الأفراد وأحكامهم واتجاهاتهم فيما يتصل بما هو مرغوب فيه ، أو غير مرغوب فيه من أشكال السلوك ، فى ضوء مايضعه المجتمع من قواعد ومعايير. وقد تتجاوز القيم الأهداف المباشرة للسلوك إلى تحديد الغايات المثلى فى الحياة . وبالتالى فإن نسق قيم العمل للأفراد – خاصة الشباب – يمثل الإطار المرجعى لسلوكهم فى الحياة ، ويحدد اختياراتهم ، وتفضيلاتهم فى المواقف المرتبطة بالعمل . فقد كشفت الدراسات والبحوث السابقة فى هذا المجال عن أن قيم العمل تعد عوامل مؤثرة على القدرات . فاستعدادات الفرد ومستوى تحصيله يتأثر بنسقه القيمى (دافعيته للإنجاز ومثابرته) ، ومما لاشك فيه أن

العمل تعد عوامل مؤثرة على القدرات . فاستعدادات الفرد ومستوى تحصيله يتأثر بنسقه القيمى (دافعيته للإنجاز ومثابرته) ، ومما لاشك فيه أن هناك علاقة واضحة بين إمكانات الفرد وتوجهاته القيمية ، لذلك يجب الحرص فى عمليات التربية على تنمية مثل هذه التوجهات لدى الأفراد ، بما يساعد على توافقهم النفسى والاجتماعى ، ويوظف قدراتهم الإبداعية .

فى ضوء ماسبق ، يمكن القول إن القيم هى جزء من البنية الاجتماعية للمجتمع ، وهى ليست أطرا مثالية مفارقة للواقع ، وإنما هى على العكس من ذلك كامنة فى السلوك الواقعى ، ولايمكن أن تفهم إلا فى ضوء هذا السلوك . كما أنها كيان ليس ثابتا ، بل قابل للتغير والتشكيل فى ضوء الظروف الخاصة بكل مجتمع على حدة ، بل إنها تختلف داخل المجتمع باختلاف المستويات الطبقية والمهنية . ويعنى هذا أن نسق القيم يرتبط بالسياق الاجتماعى المحيط ، ومن ثم فإنه يختلف باختلاف الأطر البنائية والثقافية . وبناء عليه فإذا تعرضت الأطر البنائية والثقافية لتغيرات عنيفة وسريعة ، فإنه من المتوقع أن يصبح نسق القيم متناقضا ومهتزا من الداخل ، كما أنه من المتوقع أن يصبح نسقا مفتوحا يستوعب أنماطا جديدة من التوجهات القيمية ، وهذا يرتبط بمجموعة من المتغيرات مثل : قوة عوامل التغير ، ودرجة ونطاق انتشارها ، ومستوى المقاومة التى تظهر فى مواجهة التغيرات ، ودرجة مرونة الأنساق التقليدية . ويترتب على ذلك منطقيا القول بأن درجة استقرار القيم تختلف باختلاف السياق التاريخى للمجتمع . فالمجتمعات التى قطعت شوطا فى طريق النمو الاقتصادى والاجتماعى يحقق فيها نسق القيم استقرارا ، ويتخلص من مظاهر التناقض والتضارب ، وذلك بعكس المجتمعات التى ماتزال فى طريق النمو الاقتصادى والاجتماعى ، حيث يتعرض نسق القيم لكثير من المؤثرات والضغوط ، ويمر بعملية تحول ، ويصبح أميل إلى عدم عدم التجانس والتناقض الداخلى ربما يصل إلى حد الاختلال .

وبناء عليه فإن البحث فى القيم ليس بحثا ينجز لذاته ، وإنما لضرورة النظر فى نسق القيم السائد ، وأهمية تغير نظام الأولويات فى تدرج القيم .

رابعا - العمل كأداة للتنمية

يعد العمل من أهم جوانب التنمية الاقتصادية الاجتماعية ، يؤثر فيها ويتأثر بها . فالعمل باعتباره من بين أهم قوى الإنتاج - قوة الإنتاج البشرية - يمثل الوسيلة الرئيسية للتنمية ، حيث إن حجم قوة العمل فى أى مجتمع ودرجة حسن استخدامها يؤثران على حجم دخله القومى ومعدل نموه . ومن ناحية أخرى فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تستهدف الإنسان يمثل العمل هدفا رئيسيا لها . فالتنمية مالم تسع إلى تطوير المستوى التأهيلى والصحى والثقافى لقوة العمل ، وتحسين ظروفها ، لايمكن أن تحقق معدلات الإنجاز المتوقعة منها [٢٨] .

فالعمل هو أثمن عناصر التقدم ، ومن ثم فإن استراتيجية تنمية القوى العاملة ينبغى أن تستهدف الموارد البشرية ، وتطويرها ، بما يضمن مساهمتها الفعالة والمستمرة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومن ثم فإن مفهوم العمل - بما يعنيه من إسهام الفرد فى مختلف الأنشطة والمسئوليات - هو شديد الصلة بتحقيق الاستثمار الأفضل للعنصر البشرى بعد تعليمه وتدريبه ليقوم بدوره الكامل فى تحقيق التنمية ونمائها المطرد .

ففى دراسة أجريت عن تصور طلاب الجامعة للمستقبل ١٩٨٨[٣٩] ، تبين أن العمل فى مجال التخصص مطلب أساسى للاستفادة من التعليم واكتساب مزيد من الخبرة ، بالإضافة لأهمية الراحة النفسية - تخفيف الضغوط الاجتماعية المحيطة بهم - باعتبارها من أهم العوامل المؤثرة على اختيار عمل معين ، وهو مايؤكد على أهمية العنصر الإنسانى فى سوق العمل ، حيث تؤثر الروح المعنوية - بشكل كبير - فى نجاح أو فشل الشاب فى مجال عمله .

لاشك أن قضية التنمية هى - فى الأساس - قضية بناء الإنسان ، وبناء صفاته وقدراته العقلية والجسمية وقيمه وغاياته ، ومايعتقد من أفكار ، ومايكون عليه من خصائص ، وذلك انطلاقا من أن رأس مال أية أمة من الأمم لايقاس بقدر ماتملكه من الموارد الطبيعية والمادية ، ولكن بالدرجة الأولى بماتكون عليه قوتها البشرية . إن البشر هم الثروة الحقيقة لأية أمة ، فهم الوسيلة والغاية لأى جهد تنموى . فالتنمية هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث فى المجتمع ، ونجد مظاهرها فى تلك السلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية التى تطرأ على مكونات المجتمع[٤٠] ، وبذلك فتنمية الموارد البشرية تتوجه إلى الإعداد والتوظيف للإنسان ؛ لكى يصبح "قوة عمل" منتجة بدرجات متفاوتة من المهارة حسب قدراته وطاقاته وفرص العمل المتاحة لتشغيله . فهى تمكين الفرد من تحقيق إنسانيته ، والانتقال بهذا الإنسان العامل من التقليد إلى الإبداع ، من الاستهتار إلى العمل الجاد ، من مجرد الاستهلاك إلى الاستهلاك والإنتاج ، من الحركة العفوية إلى العمل المرسوم المخطط[٤١] .

انطلاقا مما سبق ، فإن مفهوم العمل - ومايرتبط به من قيم بناءة هادفة - يعد من أهم جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، يؤثر فيها ويتأثر بها . وبما أن القيم هى التى تحدد سلوك الأفراد وتفاعلاتهم وتصوراتهم للعالم المحيط من حولهم ، فلابد أن نعمل على إكساب النشء قيما بناءة تؤكد على قيمة العمل واحترامه ، ومواجهة القيم المعوقة للتنمية ، مثل : الاتجاه نحو القدرية ، والانعزالية ، والاتكالية ، وعدم احترام قيمة العمل ، وعدم تقدير الوقت . ويعنى هذا أن هناك مجموعة من القيم الفرعية المرتبطة بقيمة العمل تمثل المحركات والدوافع الرئيسية لعملية التنمية ، وتزيل أمامها المعوقات . ومن أمثلة هذه القيم الفرعية : "الإنجاز ، والطموح ، والابتكار ، والاستقلال ، أو المكانة ، والالتزام ، والمبادأة" . وعن طريق تنمية وتثبيت هذه القيم من خلال مؤسسات التنشئة يمكن تعديل الترتيب الهرمى للقيم لدى النشء ، بحيث تحتل قيم العمل الإيجابية

الأولوية فى السلم القيمى ، لتصبح أكثر القيم سيطرة وتحدد اتجاهات الأفراد نحو المواقف المرتبطة بالعمل . بمعنى أن تنمية القيم المرتبطة بالعمل لدى الشباب أمر بالغ الأهمية فى هذه المرحلة ؛ لما لها من علاقة هامة بالنمو المهنى وتكوين مفهوم الذات المهنية ، وتوجيه طموحات الشباب نحو المزيد من الفاعلية والإيجابية لتنمية مجتمعهم .

فى ضوء ماطرح يظهر تساؤل ملح ألا وهو كيف يمكن إعداد أجيال على مستوى عال من تحمل المسئولية والالتزام والإبداع والابتكار ، تسهم فى تنمية مجتمعهم ، وتدفعه نحو مسيرة التقدم والرقى الاجتماعى والاقتصادى ؟ للوهلة الأولى قد يبدو أنه من الصعوبة تحقيق هذا فى ضوء التغيرات السريعة والمفاجئة والمتلاحقة ، ولكن لايعنى هذا أنه من المستحيل ، فبالإرادة والرغبة فى التغيير ، وفهم وإدراك هذا التغيير ، والتسلح بقيم قوية بناءة ، وتكاتف وتعاون الدولة بمؤسساتها المختلفة والأفراد ذواتهم فى إطار استراتيجية ، وبرامج تنموية ، يمكن إعادة بناء الإنسان ، وتعديل منظومة القيم (بما فيها قيم العمل) بما يخدم أهداف التنمية . ولعل ما سنطرحه من رؤى وتصورات يمثل خطوة نحو طريق طويل هدفه إعادة بناء الإنسان المصرى .

خامسا : رؤى مستقبلية لمشروعات تنمية قيم العمل فى مختلف المجالات

انطلاقا من أن الركيزة الأساسية للتنمية فى أى مجتمع تتمثل فى فئة الشباب ، وهم أساس القوة العاملة المنوط بها الإنتاج والتطوير فى كافة المجالات العلمية والعملية دعما للاقتصاد القومى ، ويقع عليهم عبء التغيير وتحقيق أهداف التنمية ، فالأمر يتطلب إعداد هؤلاء الشباب للأدوار المستقبلية ، وغرس القيم الإيجابية البناءة التى ترتبط بمفهوم العمل ، وذلك من خلال وضع برامج وخطط تنموية تستهدف تعديل منظومة القيم بما يتناسب وأهداف التنمية ، والتأكيد على القيم التى تحثهم على الالتزام ، والولاء ، والانتماء ، والإنجاز ، والفخر ، والإتقان

فى العمل . وهذا لن يتم – كما سبقت الإشارة – إلا من خلال تعاون الدولة بمؤسساتها والأفراد فى اتجاه وضع استراتيجية موحدة ؛ لتعديل الاتجاهات الخاطئة ، ومحاربة العادات والقيم والسلوكيات السلبية فى المجتمع . وفيما يلى نعرض لبعض التصورات والرؤى حول كيفية غرس قيم العمل البناءة التى يمكن أن تدخل فى إطار البرامج والخطط التنموية فى مجالات مختلفة ؛ بهدف إحداث تنمية بشرية ، يترتب عليها تنمية شاملة للمجتمع ككل .

فى مجال الأسرة

الأسرة – كنظام اجتماعى – هى أساس وجود المجتمع ، ومصدر الأخلاق ، والدعامة الأولى لضبط السلوك ، والإطار الذى يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية ، لذا تعد التنشئة الاجتماعية من أهم الوظائف التى تقوم بها الأسرة ، والتى عن طريقها يتم تلقين أفرادها مبادئ وقيما إيجابية تتوارثها الأجيال . لذلك يجب الاهتمام بالنشء والشباب ، فهم آباء وأمهات المستقبل ، وبالتالى يجب تدعيمهم بالقيم الإيجابية البناءة الهادفة ، التى تنتقل لأبنائهم ، وهكذا يتكون لدينا مجتمع متجانس متماسك بمعايير وقيم بناءة تعمل لصالح المجتمع وتقدمه .

ويمكن أن يتم ذلك من خلال إعداد برامج تثقيفية للشباب المقبل على تكوين أسرة تهدف إلى :

١ – توعيتهم بكيفية تنشئة الأبناء بالأسلوب الأمثل القائم على الحوار ، واحترام فكر الآخر ، وتقبل النقد والتوجيه .

٢ – توعيتهم بكيفية تنمية قدرات أبنائهم ومهاراتهم ، وإكسابهم مهارة اكتشاف هذه القدرات والمواهب .

٣ – توعيتهم لكيفية خلق وغرس سمات وخصائص تجعل أبناءهم قادرين على رسم الخطط ، والمشاركة ، وإبداء الرأى ، ومساعدتهم على تفعيل أدوارهم

فى المدرسة والمنزل ، بحيث يتكون نشء قادر على تحمل المسئولية ، يحمل بداخله قيما تساعده على تنمية المجتمع .

٤ - رسم برامج تقوم بتعديل اتجاهات وأفكار وقيم الشباب بما يتناسب واحتياجات المجتمع وخططه التنموية المستقبلية ، من خلال التركيز على غرس قيم العمل التى هى جوهر قضية التنمية ومن أكبر عوامل تحقيقها .

فالاهتمام بالأسرة - فى العقد الجديد - يرتبط بالتنمية الشاملة للمجتمع ، كما يرتبط بمختلف السياسات التى تستهدف إسعاد الإنسان ، واستثمار مختلف طاقات الأفراد داخل الأسرة ، وذلك من خلال رعاية الطفولة والأمومة والشباب ، وتنمية علاقة الأسرة بمختلف مؤسسات المجتمع المدنى ، والمؤسسات الحكومية .

فى إطار المؤسسة التعليمية

للمدرسة دور مؤثر فى بلورة شخصية الطالب ، ويظهر ذلك فى الخبرات المتعددة التى تقدمها من خلال المناهج الدراسية وتفاعل المتلقى معها . والمنهج المدرسى عبارة عن الوسيلة التى بها نحقق الأهداف التربوية ، خاصة إذا كان المنهج لايعنى فقط الكتاب المدرسى بل جميع الخبرات التى تقدمها المدرسة للمتلقى [٤٢].

لذلك يجب أن تحتوى المناهج الدراسية على مواد تهتم بالعلاقات الإنسانية وعلاقة الإنسان ببيئته الطبيعية والبشرية بهدف تنمية المواطنة ، بحيث تركز على إعداد المواطن الصالح القادر على العطاء والمشاركة فى قضايا مجتمعة .

وتعد المناهج التربوية المدرسية - فى هذا الإطار - أحد الأساليب الهامة فى إعداد الأجيال الجديدة مهاريا وسلوكيا . وبشكل عام يتكون مضمون المنهج من مواضيع ودروس تتضمن الأهداف التربوية ، ويأتى الهدف السلوكى فى مقدمة هذه الأهداف التى يراد تحقيقها من خلال العملية التعليمية ، أى تحويل مايحتويه المنهج من صيغ نظرية إلى أخرى سلوكية واقعية مفيدة ، أو تحويلها إلى قدرات معينة قام بتصنيفها بعض الباحثين ، فى أربعة أنواع "إدراكية ،

وشعورية ، وحركية ، واجتماعية"، ولكل منها تصنيف مقنن أو أكثر خاص بها[٤٣] . وعلى هذا فإن مضمون المناهج هو إحدى أكثر الوسائل التربوية أهمية في تبديل نظام القيم . يدلل على ذلك نتائج الدراسات التى أجريت حول القيم المرتبطة بالعمل لدى المراهقين ، حيث تشير إلى أن قيم العمل أكثر القيم تأثيرا باختلاف نوعية التعليم واختلاف برامجه [٤٤] .

فى ضوء ما سبق ، لابد من التأكيد على دور المؤسسة التعليمية فى إكساب وتشكيل النسق القيمى لدى النشء ، ومن ثم ينبغى أن نهتم بتطوير هذه المؤسسة من حيث الشكل والمضمون ، وأن يتم تعديل محتوى المناهج وأسلوب التدريس ، وإعداد المعلم علميا وتربويا بحيث تتكامل العملية التعليمية ، حتى تتسق مخرجات التعليم مع احتياجات الأنشطة الاقتصادية فى المجتمع ، وأن تعيد المنظومة التعليمية صياغة مفهوم العمل بما يتناسب واحتياجات المجتمع وتوجهاته المستقبلية . على أن هذا يمكن تحققه من خلال ما يلى :

١ – تضمين أهداف التنشئة فى مجال اكتساب قيم العمل فى المنهج التربوى .
٢ – أن تعكس المقررات الدراسية الخصوصية الثقافية للمجتمع ، والتركيز على القيم الإيجابية الهادفة والمرتبطة بترسيخ قيمة العمل .
٣ – توعية الشباب والنشء – من خلال عملية التوجيه القيمى – بدورهم الفعال فى تنمية مجتمعهم .
٤ – تضمين المناهج التربوية مجموعة من القضايا المجتمعية ؛ لتحفيز الطلاب على مناقشتها ، وإبداء الرأى والحلول بشأنها ؛ وذلك بهدف تنمية القدرات والمهارات حول كيفية إدارة الحوار ، واتخاذ القرارات ، وتحليل البدائل المقترحة ، بحيث تتكون أجيال واعية بقضايا مجتمعها ، قادرة على المشاركة الفاعلة فى تنميته .
٥ – تنمية قدرات ومهارات النشء بما يسهم فى المشاركة الإيجابية فى التنمية ، وتدعيم القيم التى تؤكد على إعلاء قيمة المصلحة العامة على

المصالح الشخصية ، وقيمة الانتماء والولاء للوطن .

فى إطار المؤسسة الإعلامية

لم يعد هناك شك فى قوة التأثير التى تمارسها وسائل الاتصال وقدرتها على تنمية ملكات الإنسان ومفاهيمه وتعديل نظرته للحياة ، باعتبارها من أهم المتغيرات التى تلعب دورا رئيسيا فى الحياة المعاصرة ، وباعتبارها رافدا رئيسيا لفكر الجماهير وثقافته ، أو مدرسة جامعة لتعليم المهارات ، والحرف ، والسلوك ، والفضائل ، والأخلاق ، ومتنفسا للترويح عن الجماهير والترفيه عنهم ، ومنبرا للرأى العام يعكس اتجاهاته وإرهاصاته ورغباته وميوله ، لاسيما بعد التطور الهائل فى تكنولوجيا الاتصال وانتشار القنوات الفضائية والمتخصصة ، والقدرات الكبيرة لهذه الوسائل التى أصبحت تطارد الإنسان منذ يقظته ، وتظل ترافقه طوال يومه ، تلبى رغباته فى دنيا العلم والمعرفة ، وتنقله إلى دائرة الأحداث المحلية والعالمية وتلبى الرغبات الكامنة داخله ، أى أن هذه الوسائل قد أصبحت بمثابة أذان المجتمع وعيونه ، تستشعر مايحيط به من أحداث واستكشافات وأفكار وتقدمها للجمهور بطريقة سهلة ميسرة [٤٥] .

وهكذا أصبح الإعلام يرتبط ارتباطا مباشرا ببنية الإنسان ، فأصبح يصعب على أى من الأنظمة السياسية إعداد الخطط التنموية بدون مساندة وسائل الإعلام فى مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وبدون دعم إعلامى منظم يمهد لهذه الخطط قبل أن تبدأ أو يواكبها أثناء التطبيق ، ويشرح معانيها ويتعقب نتائجها بعد تنفيذها . بل إن الأمر قد يصل إلى أن وسائل الاتصال يمكن أن تسهم فى إعداد خطة علمية لإحداث التغيير فى المجتمع . بل وتغيير العادات والقيم والسلوكيات والتى تؤثر سلبا على خصائص القوى البشرية والعاملة ، وبالتالى على إنتاجية العاملين ، ونطرح فيما يلى عدد من الرؤى والتصورات التى يمكن أن تتضمنها البرامج الإعلامية :

١ – إعداد برامج يشارك فى إعدادها وتنفيذها النشء والشباب ، تشتمل على مضامين واضحة وصريحة حول أهمية القيم الإيجابية المرتبطة بالعمل مثل الدافعية ، والإنجاز ، وتقديس العمل واحترامه ، والانتماء والولاء للوطن ، والمشاركة ، وإكسابهم المهارات المطلوبة للأنشطة الاقتصادية المختلفة .

٢ – إعداد برامج بأساليب متنوعة وحديثة وجذابة ، يكون محورها الشباب لمناقشة قضاياه وقضايا المجتمع ، يطرح فيها تصوراتهم حول كيفية حل هذه القضايا ، ورؤاهم المستقبلية ؛ وذلك بهدف إدماجهم الفعلى فى المجتمع ، وتكوين قيم المشاركة والانتماء للمجتمع ، والتعرف على الأسلوب الذى يفكر به الشباب وتوجهاتهم القيمية ، بحيث يمكن تعديل هذه التوجهات بما يتناسب وخطط التنمية تجنبا لاغتراب الشباب .

خاتمة

حاولنا أن نستعرض فى هذا المقال نماذج من الرؤى والتصورات المستقبلية التى يمكن أن تسهم بشكل إيجابى فى تعديل منظومة القيم ، مع التركيز على قيم العمل ؛ وذلك لارتباطها بعملية التنمية . ونود أن نؤكد على قضية هامة ، وهى إذا أردنا أن نحقق تنمية شاملة لابد وأن نبدأ بالإنسان وتنمية قدراته وقيمه الإيجابية ، فأية إجراءات أو سياسات لاتأخذ فى اعتبارها هذه الحقيقة ومايرتبط بها من عوامل اجتماعية وإنسانية يكون مصيرها الفشل . فبناء الإنسان – خاصة النشء والشباب – هو مستقبل المجتمع ، وهو الطريق الوحيد لتحقيق التقدم والرخاء ، وهو أمر ممكن ، وقد سبقتنا إليه عدة دول مثل : اليابان ، والصين ، وهى مسئولية تضطلع بها مؤسسات التنشئة : الأسرة ، والتعليم ، والإعلام أولا وأخيرا .

من المؤكد أن بداية الألفية الجديدة تتطلب التغلب على العديد من السلبيات ، وإعادة تشكيل القيم والاتجاهات والسلوكيات ، كما أنها تتطلب إعداد

الكوادر الإدارية والفنية فى إطار التنمية البشرية ، هذا إلى جانب تنمية الفكر الإبداعى القادر على التغلب على المعوقات بأنواعها ، من خلال بناء المجتمع العلمى المؤسسى القادر على استيعاب علوم وتكنولوجيا العصر ، وإبداع تكنولوجيات جديدة مادية واجتماعية تتناسب مع واقعنا ومشكلاته ، وتحقق لنا معدلات أسرع للتنمية فى كل المجالات . ولاشك أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب العديد من التغيرات المخططة ، وفى مقدمتها إعادة النظر فى نظام التنشئة الاجتماعية ، ونظام التربية داخل كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية اعتبارا من الأسرة ، مرورا بالمدارس ، والجامعات ، وأجهزة الإعلام ، والمؤسسات الدينية ، وغيرها . ونقصد بالتنشئة الاجتماعية هنا كل أنواع التنشئة المتكاملة : التنشئة الاقتصادية ، والسياسية ، والعلمية ، والقيمية ، والأخلاقية ، والسلوكية ... ولعل السبب فى إعطاء الأولوية لهذا العامل هو أنه المسئول عن إفراز الإنسان العصرى القادر على استيعاب متغيرات العصر ، والقادر على نقل المجتمع إلى صفوف الدول المتقدمة ، مع الحفاظ على الخصوصية الثقافية للمجتمع .

المراجع

١ - علام ، اعتماد (وآخرون) ، التحولات الاجتماعية وقيم العمل فى المجتمع القطرى ، الدوحة ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ، ١٩٩٥ ، ص١١٠ .

٢ - الحسينى ، السيد (وآخرون) ، دراسات فى التنمية الاجتماعية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٤ ، ص٩٦ .

٣ - لمزيد من التفصيل انظر :

- حسن ، عماد الدين ، القيم السائدة فى المجتمع وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ندوة القيم والاتجاهات وتأثيرها على خطط التنمية وقوة العمل ، الجزء الثانى ، ٣١ أكتوبر - ٣ نوفمبر ١٩٨٨ ، الجيزة ، وزارة القوى العاملة والتدريب ، ومؤسسة فريد ريش إيبرت ، ١٩٨٨ ، ص ص ٦٩-٧٦ .

- المغربى ، سعد ، التنمية والقيم - مسلمات ومبادئ ، ندوة القيم ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٧٩ - ٨٥ .

٤ - طه ، فرج ، علم النفس وقضايا العصر ، القاهرة ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية

والاجتماعية ، ١٩٩٩ ، ص ص ٣٨ - ٣٩ .

٥ - علام ، مرجع سبق ذكره ، ص١٤١ .

٦ - شامة ، محمد ، الإسلام كما ينبغى أن نعرفه ، القاهرة ، أبو للو للنشر والتوزيع ، ١٩٨٢ ، ص ص ١٥٤ - ١٥٦ .

٧ - السيد ، عبد الحليم محمود ، الأسس السيكولوجية لقيم الأفراد وتوجهاتهم المهنية ، ندوة القيم ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٦١ - ١٦٢ .

٨ - فرج ، محمد سعيد ، البناء الاجتماعى والشخصية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ ، ص٣٨٢ .

٩ - عيسى ، حسن ، وحنورة ، مصرى ، دراسة حضارية مقارنة لقيم الشباب لدى مجموعتين من طلاب الجامعة الكويتيين والمصريين ، الكويت ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد الخامس عشر ، العدد الأول ، ربيع ١٩٨٧ ، ص١٨٠ .

١٠ - عبد الجواد ، إنعام ، النسق القيمى فى الريف المصرى ، قيم الإنتاج والاستهلاك ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٨ .

١١ - Stagner, R., Psychology of Personality, New York, Macgrow Hill-Book Inc., 1961, p. 253.

١٢ - Hutchinson, J., American Values in the Perspective of University of Notre-Dame Faith", In: D. N. Barrel (ed.). Values in American, Notre Dame, Indiana Press, 1961, pp. 121-135.

١٣ - Smith, B., Personal Value in the Study of Life, New York, Atertan Press, 1994, p. 322.

١٤ - Rockeach, M. The Nature of Human Values, NewYork, The Free Press, 1973, p. 150.

١٥ - عبد الحميد ، جابر ، والخضرى ، سليمان ، دراسات نفسية فى الشخصية العربية ، القاهرة، عالم الكتب ، ١٩٧٨ ، ص٢٢٨ .

١٦ - Frondizi, R., What is Value? U.S.A. Open Court Published Com, 1971, p. 9.

١٧ - Roe, A. and Maslow, A., The Psychology of Occupation, New York, John Wi-ley and Sons, Inc., 1956, p. 31.

١٨ - رافع ، علياء ، دراسة تحليلية لقيمة العمل المنتج كمؤشر للانتماء فى قرية دنوشر بالمحلة الكبرى ، القاهرة ، رسالة دكتوراه ، قسم الاجتماع ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٠ .

١٩ - Super, D. and Jean, P., Career Development Theory", British Journal of Guid-ance and Counseling, vol. 1, 1973, pp. 3-4.

٢٠ - Harpaz, I., International Report: The Transformation of Work Values in Israel, www.northernlight.com, Monthly Labor Review Online, vol. 122, no. 5, May

1999. pp. 6.

٢١ – يوسف ، ماجى ، قيمة العمل فى ضوء مكانة التخصص والعائد المادى ، دراسة نفسية لخريجى الجامعة من الجنسين ، القاهرة ، رسالة دكتوراه ، قسم علم النفس ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٠ .

٢٢ – Mohamed, O. and Ahmad, A., Perceptions of Work Values and Counseling Program Implication in Negara Brunei Darussalam, Malaysia, University Putra Malaysia, 2000, pp. 1-4.

٢٣ – Ibid.

٢٤ – منصور ، محمد جميل ، دراسة تحليلة للقيم المرتبطة بالعمل لدى المراهقين المصريين ، القاهرة رسالة دكتوراة قسم الصحة النفسية ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٣ ص٢٨ .

٢٥ – لمزيد من التفصيل ، انظر :

– خليفة ، عبد اللطيف ، ارتقاء القيم ، دراسة نفسية ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (١٦٠) ، أبريل ، ١٩٩٢ ، ص١١٩ .

– عبد الحميد ، جابر ، وعمر ، محمود أحمد ، التعليم وتغيير القيم فى قطر خلال سنوات عشر ١٩٧٧ – ١٩٨٧ ، الدوحة ، مركز البحوث التربوية ، جامعة قطر ، ١٩٨٩ ، ص ص ١٤٧ – ٢١١ .

٢٦ – حطب ، زهير ، تطور بنى الأسرة العربية ، الطبعة الثانية ، بيروت ، معهد الإنماء العربى ، ١٩٨٠ ص٢١٥ .

٢٧ – ذكرى ، طلعت ، التنشئة الأسرية وأثرها فى حياة الأطفال ، القاهرة ، مكتبة المحبة ، ١٩٨٩ .

٢٨ – عبد المجيد ، فايزة ، التنشئة الاجتماعية للأبناء وعلاقتها ببعض سماتهم الشخصية وأنساقهم القيمية ، القاهرة ، رسالة دكتوراه ، قسم علم النفس ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٠ ، ص٦٢ .

٢٩ – علام (وآخرون)، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٤٠ – ٢٤١ .

٣٠ – The Transitian and Change of Work Values Between Two Generatian Workes, at www. Sinica-edu. Tw/as/survey srda/English/ Subject/htm .

٣١ – جميل ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥٠ .

٣٢ – علام (وآخرون) ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٣٦ ، ٣٣٩ .

٣٣ – Maslow, op. cit. pp 71-80 .

٣٤ – Miller, D et al, Industrial Psychology, New York, Harper and Row, 1951.

٣٥ – Jonshon, M.K, "Change in Job Values During the Transition to Adulthood" Sociological Abstracts, Cambridge Scientific Abstracts, 1999, p-60.

ciological Abstracts, Cambridge Scientific Abstracts, 1999, p-60.

٣٦ – علام (وآخرون) ، مرجع سبق ذكره .

٣٧ – Harpaz, op. . cit . pp. 1-5 .

٣٨ – صالح ، ناهد (وآخرون) ، المؤشرات الاجتماعية للتنمية ، مسح اجتماعى للأسر المصرية ، التقرير العام ، القاهرة ، المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم ، وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، ١٩٩٠ ، ص٢٩١ .

٣٩ – حمزة ، بركات ، تصور طلاب الجامعة للمستقبل ، دراسة سيكولوجية ، القاهرة ، رسالة ماجستير قسم علم نفس ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٨ .

٤٠ – قويدر ،إبراهيم ، الحماية الاجتماعية : الماهية والمفهوم ، رؤية شمولية ، القاهرة ، مطابع جامعة الدول العربية ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٢٣٤ – ٢٣٨ .

٤١ – قبرصى ، عاطف عبد الله ، التنمية البشرية المستدامة فى ظل العولمة : التحدى ، نيويورك ، الأمم المتحدة ، سلسلة دراسات التنمية البشرية (١٠) ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، ٢٠٠٠ ، ص١١٠ .

٤٢ – اللقانى ، أحمد ، المناهج بين النظرية والتطبيق ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٣ ، ص ١٥ .

٤٣ – حمدان ، محمد ، المنهج – أصوله وأنواعه ومكوناته ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، دار الرياض ، ١٩٨٢ ، ص٢٩٨ – ٣٧٢ .

٤٤ – جميل ، مرجع سبق ذكره .

– جبل ، فوزى ، اتجاهات الآباء والأبناء نحو التعليم وأثرها على محددات قيم العمل لدى الأبناء ، رسالة دكتوراه ، قسم علم النفس ، كلية التربية ، جامعة أسيوط ، ١٩٩٤ ص ١–١٧ .

٤٥ – عبد الحليم ، محيى الدين ، وسائل الاتصال وبناء الإنسان فى القرية المصرية ، ندوة الإعلام والمشاركة فى التنمية ٨ –٩ فبراير ١٩٩٢ ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ص ص ١٧٤ – ١٧٥ .

Abstract

WORK VALUES AND DEVELOPMENT

Amal Hilal

This article is a theoretical study of work values and integral development. It shows the urge to make a comprehensive modification in the value system. It means the rearrangement of the value priorities that individuals embrace especially work values which affect their behaviour and productive effeciency This could be reached only through raising institutions (Family, School, Mass Media), because these institutions reinforce and provide children with new values that serve development aim and help in the reconstruction of the human being.

التحولات الاجتماعية والجرائم العائلية فى المجتمع المصرى*

مجدة إمام حسنين**

مقدمة

يمر المجتمع العالمى بصفة عامة والمجتمع العربى والمصرى على وجه الخصوص بمجموعة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، التى أصابت البنية الاجتماعية بأنساقها الثقافية والقيمية المختلفة . ولما كانت هذه التحولات سريعة ومتلاحقة لم يستطع المجتمع المصرى استيعابها واحتواءها، فقد نتج عنها آثار سلبية أصابت البنية الاجتماعية ، تمثلت فى اهتزاز نسق القيم الاجتماعية ، وتغير طبيعة الشخصية المصرية ، ممانجم عنه العديد من الظواهر الإجرامية منها ازدياد معدلات الجريمة وانتشار الجرائم العائلية .

ولذا يوجه المتخصصون فى العلوم الاجتماعية اهتمامهم إلى دراسة هذه الجرائم بكافة أنواعها وأنماطها ووسائلها الجديدة . ومن أبرز هذه الظواهر الجرائم العائلية التى تعنى الدراسة الراهنة بها .

وقد ترجع التغيرات التى طرأت على أنماط وأبعاد الظاهرة الإجرامية العائلية إلى التغير الاجتماعى السريع والتقدم الهائل فى تكنولوچيا المعلومات

* ملخص رسالة ماچستير فى علم الاجتماع ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، ١٩٩٩ .

** باحثة فى معهد التخطيط القومى .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثامن والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠١ .

والاتصالات وظاهرة العولمة .

والجريمة العائلية ليست فقط انعكاسا للتحولات والتغيرات التى طرأت على بناء المجتمع المصرى ، وإنما هى أحد ملامح العنف الذى أصبح يمثل ظاهرة فى المجتمع العالمى الجديد أيضا .

ومن هنا تظهر الأهمية العلمية والتطبيقية لهذه الدراسة ، فهى التى تهتم بتحليل ودراسة الجرائم العائلية دراسة شاملة لكافة أنماطها ، وعواملها ، ونتائجها على العلاقات القرابية ، وانعكاسها على العلاقات داخل المجتمع ، وكذا الوقوف على آلياتها وكيفية معالجتها . وبهذا يمكن إثراء علم اجتماع الجريمة بهذا النمط من الدراسة الذى لم تتطرق الدراسات إليه من قبل بصورة كلية .

وتكمن الأهمية التطبيقية للدراسة فى أنها محاولة جادة لوضع المعايير والمحكات التى على أساسها يمكن الوقوف على العوامل المرتبطة بالجرائم العائلية ، مع تصنيفها إلى أنماط للمساهمة فى تحديد آليات للحد من هذه الظاهرة ، مع وضع الحلول التى تمكننا من معالجتها. حيث إن العائلة تعتبر الخلية الأولى فى المجتمع ، وتمثل أحد أهم أنظمته ، فهى مصدر التنشئة الاجتماعية ، ووسيلة لضبط السلوك ، وهى بالأحرى تسهم فى تشكيل إطار الحياة الاجتماعية ، وأن أى خلل أو اضطراب داخلها يؤثر على أمان المجتمع واستقراره انطلاقا من أن القرابة تعد من العناصر الأساسية فى المجتمع العربى عامة والمصرى خاصة . وهى تلعب دوراهاما فى كل من تنظيم السلوك وتكوين العلاقات الاجتماعية وتنظيم المجتمع .

وإذا كانت الجريمة خطرا يهدد المجتمع بكافة جوانبه ، فالجريمة العائلية أكثر خطورة من حيث تأثيرها على الروابط القرابية والمجتمعية . فحين ترتكب جريمة داخل إحدى العائلات لا تؤثر الجريمة على هذه العائلة فحسب ، بل تمتد آثارها على البنيان الاجتماعى للمجتمع بأسره .

وتسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

١ - التعرف على التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المرتبطة بالجرائم العائلية فى مصر .

٢ - الكشف عن العوامل والظروف التى أدت إلى انتشار الجرائم العائلية .

٣ - فهم أنماط الجرائم العائلية والآليات المحددة لها .

٤ - التعرف على خصائص الجرائم العائلية وسمات مرتكبيها .

٥ - رصد طبيعة الاستجابة الاجتماعية للجرائم العائلية بأنماطها المتعددة .

ويمكن ترجمة هذه الأهداف إلى عدد من التساؤلات التى من خلالها نستطيع تحقيق أهداف الدراسة على النحو التالى :

١ - ما هى التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المرتبطة بالجرائم العائلية ؟

٢ - ما هى العوامل والظروف التى أدت إلى انتشار الجرائم العائلية ؟

٣ - ما هى أنماط الجرائم العائلية والآليات المحددة لها ؟

٤ - ما هى خصائص الجرائم العائلية وسمات مرتكبيها ؟

٥ - ما هى طبيعة الاستجابة الاجتماعية لهذه الجرائم بأنماطها .

التعريفات الإجرائية للدراسة

١ - التحولات الاجتماعية

قصد بها فى الدراسة الراهنة مجموعة التغيرات البنائية التى حدثت فى المجتمع المصرى نتيجة للأخذ بسياسات الانفتاح الاقتصادى وإعادة الهيكلة الرأسمالية فى الفترة من ١٩٧٤ حتى ١٩٩٨ وقت إجراء الدراسة ، والتى ترتب عليها تحول جذرى فى كل أنظمة المجتمع : الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والثقافية .

٢ - الجريمة

تعرف الجريمة من المنظور الاجتماعي بأنها نوع من الخروج على قواعد السلوك التي يضعها المجتمع لأفراده ، أما الجريمة بمعناها القانوني فتعني إنتهاك وعدم الامتثال للقانون ، وهي لا تعتبر جريمة إلا إذا نص القانون على تجريمها ، أي أن الجريمة هي تلك الأفعال التي ينص القانون على تجريمها ويضع عقوبة جزاء على ارتكابها .

٣ - العائلة

هي امتداد لمفهوم الأسرة واختصار لمفهوم العشيرة ، وتتألف من الآباء والأمهات والأبناء الذكور والإناث والأحفاد والإخوة والأعمام والخالات وأولاد العم أو العمة وأولاد الخال أو الخالة والأصهار ومن في حكمهم ، والذين يتقابلون غالبا في المناسبات كالزواج والأعياد والوفاة وزيارة المقابر ... إلخ ، وينشطون في المصالح المشتركة مثل قضايا الإرث والأملاك المشتركة ...إلخ .

٤ - الجريمة العائلية

اعتمدت الدراسة على المفهوم القانوني للجريمة كمدخل لتعريف الجريمة إجرائيا والمشار إليه سلفا . وبذلك تكون الجريمة العائلية هي السلوك المنحرف الذي يرتكبه عضو من أعضاء العائلة ضد عضو آخر من نفس العائلة ، حيث يرتبطون ببعض من خلال علاقات قرابة أو مصاهرة ، وتشمل كل أنواع الجرائم المختلفة داخل العائلة وكل أنواع العلاقات القرابية.

وقد ركزت الدراسة على جرائم القتل ، وضرب أفضى إلى الموت ، وضرب أفضى إلى العاهة ، وهتك العرض ، والاغتصاب ، والخطف ، والسرقة التهديد .

أسلوب الدراسة

جمعت الدراسة بين الأسلوب الوصفي والتاريخي والمقارن ، وبذلك فهي تعد دراسة وصفية مسحية .

ادوات جمع البيانات

تحددت أدوات جمع البيانات فى : استمارة استبيان ، ودليل لدراسة الحالة ، وتحليل مضمون القضايا والوثائق الرسمية والإحصاءات الخاصة بالجرائم المشار إليها .

عينة الدراسة

تم تطبيق هذه الأدوات على عينة مسحية من مرتكبى الجرائم العائلية بلغت ٧٠ حالة من المودعين داخل السجون المختلفة بمحافظتى القاهرة الكبرى والإسكندرية .

وشملت العينة عدد (١٣) قضية من تلك القضايا الخاصة بالجرائم العائلية لتحليل مضمونها كميا وكيفيا.

مجالات الدراسة

١ – المجال الجغرافى : أجريت الدراسة فى سجون أربع محافظات هى :

- سجن المرج بمحافظة القاهرة .
- سجن القناطر بمحافظة القليوبية .
- سجن القطا بمحافظة الجيزة .
- سجن الحضرة بالإسكندرية .

٢ – المجال البشرى : أجريت الدراسة على عينة من المودعين بالسجون السابق ذكرها بلغ حجمها ٧٠ سجينا .

٣ – المجال الزمنى : أجريت الدراسة الميدانية فى الفترة من أغسطس ١٩٩٨ حتى أبريل ١٩٩٩.

اهم النتائج

انتهت الدراسة إلى عدد من النتائج نذكر منها أن الجرائم العائلية هى انعكاس للظروف والتحولات التى مر بها المجتمع المصرى ، حيث كان أعلى معدل لها خلال الفترة منذ نهاية السبعينيات وحتى منتصف التسعينيات ، كما أثبتت

الدراسة أن ارتكاب الجرائم العائلية لا يرجع إلى عامل واحد ، وإنما ترتكب حينما تتفاعل عدة عوامل مع بعضها البعض فى ظل وجود عامل أساسى محدد لها ، وقد كان العامل الاقتصادى هو العامل الغالب فى معظم الجرائم العائلية متفاعلا مع العوامل الأخرى المتراكمة تاريخيا فى حياة الفرد مؤدية إلى انفجار طاقاته المكبوته ، ونتاج لذلك ترتكب الجريمة العائلية .

أثبتت الدراسة أن القتل أكثر الأنماط انتشارا من بين أنماط الجريمة العائلية ، حيث وصلت نسبته إلى ٣ر٦٤٪ بين عينة الدراسة ، يلى ذلك التحريض على القتل وبنسبة ٦ر١٨٪ ، وأن الجريمة العائلية غالبا ما تتم بواسطة فرد واحد وبنسبة ٧ر٦٧٪ من عينة الدراسة ، والأداة الحادة هى الأكثر انتشارا فى ارتكاب الجريمة العائلية ، حيث وصلت نسبتها إلى ٥٠٪ ، يلى ذلك الخنق ، ووضع السم ، كما بينت الدراسة أن الشعور بالندم هو الشعور الشائع بين مرتكبى الجرائم .

وأخرجت الدراسة فى بابين : خصص الباب الأول لعرض آليات التحولات الاجتماعية والجرائم العائلية والآليات والمفاهيم والنظريات وشمل فصلين . الفصل الأول كان حول المفاهيم والنظريات ، والثانى عن التحولات الاجتماعية والجرائم العائلية فى الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٩ . أما الباب الثانى فكان موضوعه التحولات الاجتماعية والجرائم العائلية : واقع إمبريقى ، وشمل الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية ، واحتوى على خمسة فصول : الأول عن الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية : قراءة نقدية فى الدراسات السابقة ، والثانى حول التحولات الاجتماعية والجرائم العائلية واقع إمبريقى . أما الفصل الثالث فقد عرض لأسباب وأنماط الجرائم العائلية بعلاقاتها القرابية المختلفة ، والفصل الرابع حول تداعيات الجرائم العائلية وطبيعة الاستجابة الاجتماعية لها ، أما الفصل الخامس والأخير فقد قدم نتائج تحليل مضمون قضايا الجرائم العائلية وعلاقتها بالتحولات الاجتماعية .

المؤتمر الدولى فى التوزيعات الإحصائية المختلطة*

هامبورج (ألمانيا) ٢٣ - ٢٨ يوليو ٢٠٠١

عادل سلطان**

عقد المؤتمر الدولى فى النمذجة المختلطة فى جامعة هامبورج العسكرية بمدينة هامبورج بألمانيا فى الفترة ٢٣ – ٢٨ من يوليو ٢٠٠١ . وقد تم الإعداد الجيد لهذا المؤتمر قبل انعقاده بحوالى عام . وحضر المؤتمر العديد من الأساتذة والعلماء والباحثين المتخصصين فى فروع علم الإحصاء المختلفة ، سواء كانت علوما طبيعية أو إنسانية . ويرجع هذا الاهتمام إلى المحاولات الدءوبة من قبل الباحثين للوصول إلى منهجية علمية صارمة ورصينة تتحلى بها البحوث العلمية ، يستخدم فيها الأساليب الكمية المتقدمة التى توفر الدقة والضبط والإحكام لمراحل البحث المختلفة .

وبسبب حداثة موضوع المؤتمر وأهميته التطبيقية ، فقد رأت اللجنة المنظمة تخصيص اليوم السابق ليوم الافتتاح – يوم الإثنين ٢٠٠١/٧/٢٣ – لتقديم محاضرتين تمهيديتين لتوضيح بعض النقاط الهامة ، كانتا فى الموضوعين التاليين:

١ – النماذج المختلطة : طرق الاستنباط والتطبيقات .

* The World Conference On Mixture Modelling, Hamburg , Germany, 23-28 July, 2001 .

** خبير أول فى الإحصاء ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

Mixure Models: Computational Applications

٢ - النماذج المختلطة : مكونات النموذج وطرق الاستدلال

Mixure Models: Model Stuctures and Inferential Methods

قدم الموضوع الأول د . بونينج من مدينة برلين بألمانيا ، وقدم الموضوع الثانى د . ليندسيه من الولايات المتحدة .

ونود أن نوضح هنا للقارئ غير المتخصص فى الإحصاء مثالا يوضح مفهوم وفكرة النموذج المختلط . فمثلا إذا كان لدينا عينة من الذكور تخضع للتوزيع الطبيعى بمتوسط م ١ ، وانحراف معيارى ع ١ ، وكانت هناك عينة أخرى من الإناث تخضع - أيضا - للتوزيع الطبيعى بمتوسط م ٢ ، وانحراف معيارى ع ٢ ، فإن العينة الكلية - الذكور والإناث معا - تمثل نموذجا مختلطا يخضع أيضا للتوزيع الطبيعى .

وقد بدأ افتتاح المؤتمر الساعة التاسعة والنصف يوم الثلاثاء ٢٤ يوليو بكلمة ترحيب من رئيس الجامعة ، تلتها كلمة ترحيب من مدير كلية إدارة الأعمال بالجامعة ، أعقب ذلك استراحة قصيرة لتناول الشاى لتبدأ بعدها فعاليات المؤتمر .

وقد أخذت أعمال المؤتمر ثلاثة أشكال :

١ - حلقات النقاش .

٢ - الجلسات العلمية الرئيسية .

٣ - بحوث الحائط .

حلقات النقاش

عقدت اثنتا عشرة حلقة نقاش ، خصص لكل منها جلسة ، وزعت على أربعة أيام ، بواقع ثلاث جلسات يوميا ، قدمت من خلالها حوالى أربعين ورقة بحثية تناولت الموضوع الرئيسى للمؤتمر ، النمذجة المختلطة ، من زوايا مختلفة ومتنوعة ، سواء

كانت نظرية أو تطبيقية ، وإن كان يغلب عليها الطابع التطبيقى .

ونورد فيما يلى الموضوعات التى تناولتها تلك الجلسات :

- دالة الإمكان وعدد عناصر النموذج .
- نموذج البيانات متعددة الأبعاد باستخدام التحليل العاملى .
- النموذج المختلط ودالة الإمكان اللامعلمية .
- تحليل "بيزيان" للنماذج المختلطة المتعلقة ببيانات الحياة مع التباين المشترك .
- تقدير واختيار نموذج مختلط محدود .
- تحليل بيزيان للنماذج المختلطة المتعلقة ببيانات الحياة .
- طريقة بيزيان لوضع نموذج خطوط المخ البشرى .
- النماذج المختلطة فى تحليل فترة اقتصادية معينة .
- التقدير اللامعلمى لعدد عناصر النموذج المختلط .
- النموذج المختلط وتحليل التجمعات .
- النموذج الطبيعى المختلط مع تحديد التباينات .
- نموذج تحليل الانحدار المختلط .

الجلسات العلمية للمؤتمر

بسبب ضيق وقت المؤتمر وضخامة عدد الأوراق العلمية المقدمة ، فقد قام منظمو المؤتمر بتوزيعها على الجلسات الرئيسية على فترتين : الفترة الصباحية ، والفترة المسائية ، وبشكل متواز ، بحيث كانت تعقد جلستان فى نفس الوقت ، وتم توزيع الأوراق البحثية على الجلسات ، وتضمنت كل جلسة ثلاثة أو أربعة بحوث يجمع كل منها موضوع رئيسى مشترك ، وحدد لكل باحث فترة نصف ساعة لعرض البحث ، بالإضافة إلى عشرة دقائق للمناقشة .

وفيما يلى الموضوعات العامة التى تناولتها الجلسات الرئيسية للمؤتمر :

- بيانات البقاء — Survival Data
- عدد عناصر النموذج — Number of Components

- تطبيقات الطبقات الكامنة	Latent Class Applications
- الخطوات المنطقية للحساب	Algorithms
- التطبيقات الاقتصادية	Economy Applications
- تطبيقات السلاسل الزمنية	Time Series Applications
- دالة الإمكان	Likelihood Ratio
- النماذج المختلطة عشوائية التأثير	Mixed and Random Effect Models
- النماذج المختلطة المعلمية	Parametric Mixtures
- التطبيقات الطبية	Medical Applications
- التجميع	Clustering
- النماذج الثنائية	Bivariate Models

بحوث الحائط

خصص المؤتمر جانبا من فاعلياته غير التقليدية لتقديم مجموعة من الأبحاث خارج الجلسات الرسمية عن طريق تخصيص صالة مفتوحة ، يخصص لكل باحث مساحة محددة له ، حيث يقوم بعرض بحثه بالوسائل المتاحة من حواسب آلية أو لوحات ورقية وغيرها من وسائل العرض التى من خلالها يتم مناقشة الباحثين المهتمين بموضوع بحثه . وقد تم توزيع تلك الجلسات غير التقليدية على أيام المؤتمر باستثناء اليوم الأول والأخير ، وكانت موضوعاتها على النحو التالى :

التطبيقات الطبية والزراعية

وقدمت فى هذه الجلسة ثمانية بحوث علمية ، تناولت التطبيقات المتعلقة بالموضوعات الطبية والشئون الزراعية ، نذكر منها :

أ - تقدير المخاطر الأخرى (الإضافية) الناتجة من مرض السرطان باستخدام النماذج المختلطة .

ب - الربط بين المعلومات والبيانات المختلفة فى التجارب الزراعية .

جـ - استخدام تحليل التباين لمقارنة نسبة الرصاص والكادميوم فى بعض أنواع الخضراوات .

جلسة بحوث نظرية فى النماذج المختلطة

وقدم فى هذه الجلسة سبع أوراق تناولت موضوعات نظرية ، مثل : تحليل الانحدار للمجموعات الكامنة ، واختبار نسبة دالة الإمكان ، ... إلخ .

تطبيقات متعددة فى النماذج المختلطة (جلستين)

وعرضت فى الجلستين خمس عشرة ورقة علمية تناولت موضوعات متنوعة .

خاتمة

من خلال قراءة متأنية للعرض السابق ، وكذلك بقراءة الموضوعات المقدمة – سواء كانت فى حلقات النقاش ، أو الأوراق العلمية ، أو أبحاث الحائط التى كان من الصعب عرض ملخص لها – فإنه يتبين لنا شىء هام ، وهو التقدم الهائل فى الطرق الإحصائية التطبيقية واستخدامها فى المجالات العلمية المختلفة ، مثل : الطب ، والاقتصاد، وتكنولوجيا المعلومات ، والعلوم البيلوجية ، وكذلك العلوم الإنسانية مثل : علم الاجتماع وعلم النفس والتربية . ويأتى هذا التقدم نتيجة للشوط الكبير الذى قطعه الشطر الآخر من علم الإحصاء النظرى ، الذى يسعى بدوره إلى صياغة النظريات ، واستنباط المعادلات ، ووضع ذلك فى شكل تطبيقى يمكن غير المتخصص من استخدامه وفهمه بيسر وسهولة .

إن التقدم فى الأبحاث العلمية فى المجالات المختلفة ، والتى تحتم علينا – وبشكل ملح – الابتعاد عن أسلوب العشوائية والارتجال فى حل المشكلات ، إنما يأخذ السبل العلمية التى تعتمد على النظريات العلمية المستقرة والأساليب الحديثة فى إجراء مثل هذه البحوث ، ومن أهم تلك الأساليب الأسلوب الإحصائى الذى يقدم العديد من الطرق التطبيقية التى تناسب كل علم .

مصر عند بدايات القرن الحادى والعشرين

جلال أمين*

عرض

عزت حجازى

مقدمة

حين وقع نظرى على غلافى الكتابين لأول مرة ، واستعادت ذاكرتى الصورة الذهنية للعمل الموسوعى الكبير بعنوان "وصف مصر" - الذى أنجزه العلماء المرافقون للحملة الفرنسية على مصر منذ قرنين [1] ، أحسست بضخامة العبء الذى تصدى المؤلف لحمله والمسئولية التى أبى إلا أن يتصدى لها .

والمؤلف أكاديمى مرموق درس الاقتصاد فى جامعة عين شمس ، ثم استقر فى الجامعة الأميريكية بالقاهرة منذ عقود . وإنتاجه للمتخصصين والقارئ العادى - على حد سواء - غزير متنوع . ونظرته رحبة تتجاوز الاقتصاد السياسى بالمعنى الضيق ، وتمس الاجتماعى والسياسى والحضارى ، وغيرها . بعض أعماله تحليل لأمور وقضايا وإشكاليات نظرية ، وأكثرها مناقشة لمشكلات من واقع الحياة اليومية للجانب الأكبر من المصريين . ولكن النظرة فى كلتا

* جلال أمين ، ماذا حدث للمصريين ؟ تطور المجتمع المصرى فى نصف قرن ١٩٤٥ - ١٩٩٥ ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، كتاب الهلال ، إبريل ٢٠٠١ ، ٢٩٧ صفحة من القطع الصغير.
جلال أمين ، وصف مصر فى نهاية القرن العشرين ، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٠ ، ٢٣٩ صفحة من القطع المتوسط .

الحالتين شاملة نافذة .

وهو – كما تشى أعماله العلمية – [٢] واحد من المفكرين المصريين التقدميين البارزين الذين وقفوا جانبا مهما من جهدهم الفكرى لمعالجة بعض القضايا الرئيسية : الأيديولوجية ، والتخطيط ، والتنمية بين الدولة ورأس المال الخاص ، والوطن العربى ، والمواجهة العربية – الإسرائيلية ، والعولمة ، ووضع مصر فى النظام العالمى الجديد ، وغيرها .

وعلى الرغم من ملاحظات شكلية وموضوعية مهمة عديدة – نعرضها فى فقرات قادمة – فإن هذين العملين – اللذين يكمل كل منهما الآخر كما يرى المؤلف [٣] – يشكلان إضافة بارزة إلى ماأنجزته حركة التفكير الاجتماعى فى مصر ، وبخاصة فى مجال النظرية والنتائج . ومع أن المؤلف اختار ألا يتقيد بشكليات البحث الأكاديمى والكتابة الفنية المتفق عليها كما سنرى ، وعلى الرغم مما ترتب على هذا من قصور ، فإنه قد أنجز عملا بالغ الثراء ، كبير الجدوى . والمهم أن يفاد منه .

حول العملين

الجانب الأكبر من مادة أول الكتابين (ماذا حدث للمصريين ؟...) (الذى يضم ثمانى عشرة دراسة) دراسات – موسعة فى بعض الحالات – لموضوعات نظرية وتطبيقية أساسية . وتشكل الدراستان الأوليان الإطار النظرى الذى حاول المؤلف – بتوفيق واضح – أن يرى تطور المجتمع المصرى منه ، ليس فقط فى النصف الأول من القرن العشرين ، كما يبدو فى عنوان أول الكتابين ، وإنما على طول تاريخ مصر الحديث .

لا تناقش أولى الدراستين (١ ، ص ص ٨ – ٦٧) "الحراك الاجتماعى" بمعناه الشامل المتفق عليه ، وإنما تناقش موضوعا أهم ، هو التحولات فى الأوضاع والأوزان والعلاقات الطبقية فى مصر ، باعتبارها عاملا مؤثرا – ويمكن

أن نقول حاكما – للتغير فى مختلف جوانب الحياة فى المجتمع المصرى . وهنا تكمن أهمية الدراسة .

أما الدراسة الثانية بعنوان "الطبقة الوسطى" (١ ، ص ص ٦٨ – ٧٧) فإنها ، وإن كانت تركز على ماتسميه الطبقة الوسطى ، فإنها تتجاوزها إلى الحديث عن طبقات أخرى فى المستويين الأعلى والأدنى . وهى تقترب كثيرا من معالجة موضوع التصنيف الطبقى فى مصر ، فى ثلاث مراحل هى :

– مرحلة الرأسمالية الناشئة ، فى الفترة الليبرالية ، حتى سنة ١٩٥٢ .

– مرحلة الاقتصاد المدار بواسطة الدولة فى الجانب الأكبر منه ، فى الفترة ١٩٥٤ – ١٩٧٤ .

– مرحلة إعادة الهيكلة الرأسمالية ، منذ أوائل الثمانينيات ، بعد سنوات الانفتاح الاقتصادى ١٩٧٤ – ١٩٨٣ .

وفى مقولة "الحراك الاجتماعى" يقدم المؤلف مفتاحا لفهم مااستعصى على التفسير أحيانا ، أى مايبدو للبعض غريبا ، أو "لامعقولا" ، أو غير مفهوم تماما ، من الظواهر فى تطور المجتمع المصرى ، واهتم هو بتحليله فى هذا المجلد : التعصب الدينى (ص ص ٧٨ – ٨٨ ، و ٨٩ – ٩٩) ، والتغريب (ص ص ٩٩ – ١١٠) ، والقيمة المتغيرة للوظيفة الحكومية (ص ص ١٢٦ – ١٤٠) ، وتغير وضع المرأة فى المجتمع (ص ص ١٤٠ –١٤٩) ، وحال اللغة العربية (١٥٠ – ١٦٣)، وهجرة المصريين إلى الخارج (ص ص ١٦٤ – ١٧٢) ، وبعض الرموز الطبقية : السيارة ، والاحتفال بالزواج ، وأساليب الترويح (ص ص ١٧٢ – ٢١٣) ، والموسيقى والغناء ثم السينما (ص ص ٢٢٣ – ٢٤٥) ، وحضارة السوق (ص ص ٢٨١ – ٢٩١) . وتذكرنا هذه الدراسة بفكرة "التشيؤ" فى التراث الماركسى الكلاسيكى .

ويورد المؤلف – قرب نهاية هذا الكتاب – دراسة طويلة نسبيا (ص ص ٢٤٦ – ٢٨٠) بعنوان "الاقتصاديون المصريون فى تطور الفكر الاقتصادى فى

مصر منذ أوائل القرن العشرين حتى نهاياته" . ويبدو وضعها بين الدراسات (والخواطر) الأخرى قلقا بعض الشئ ، إذ إنها لاترتبط بها ارتباطا عضويا .

وتتوزع مادة العمل الثانى (وصف مصر ...) بين ثمانية فصول : أولها بعنوان "الانفتاح" . ويقصد الانفتاح الاستهلاكى فى الأساس . وأهم الخواطر السبع هى تلك بعنوان "مصر والنموذج اللبنانى فى الحياة" . وتدور باقى الخواطر حول السفه الاستهلاكى ، وتبديد الموارد ، وتدمير البيئة فى عصر الانفتاح ، وغيرها . الفصل الثانى عنوانه "حكومة وأهالى" . ويضم ست خواطر حول عجز الأداة الحكومية وعقم القواعد البيروقراطية ومعاناة المواطن منها ، واتجاهات ومواقف السلبية واللامبالاة والشعور بالعجز الذى ينتهى إليه المواطن . الفصل الثالث حول "الحجاب والنقاب" ، وفيه أربع خواطر ، أهمها قضية الحجاب والنقاب فى مصر . وتسعى كلها إلى تقديم تفسير مقبول لظاهرة الحجاب . الفصل الرابع بعنوان "تعليم" وفيه أربع خواطر ، تركز على مضمون المناهج الدراسية ، وطرق التعليم فى الثانوية العامة والتعليم العالى الخاص . وموضوع الفصل الخامس "إعلام" . ويضم ثلاث خواطر ، تدور كلها حول دور الإعلام المصرى فى تشكيل (وتزييف) وعى المصريين . الفصل السادس فى "السياسة" . وفيه سبع خواطر تركز على فساد الحياة السياسية فى مصر : مظاهره والقوى الفاعلة فيه ، والآليات والعمليات الشائعة له . الفصل السابع بعنوان "اقتصاد" ، وفيه ثمانى خواطر ، أهمها تلك التى تحلل الفلسفة الاقتصادية فى خطاب الرئيس ، وهى تركز على تباين رؤية كل من الحكومة والمواطنين للظواهر والعمليات والأوضاع الاقتصادية ، "ووصفة" البنك وصندوق النقد الدولى للخلاص من التخلف وتحقيق التنمية . الفصل الأخير بعنوان "ثقافة" ، وفيه ثلاث خواطر ، تدور كلها حول انفصال الثقافة عن الواقع ، واغتراب المثقف المصرى فى وطنه .

ومن الخواطر ماهو عميق فى معناه ، غنى فى دلالاته (ص ص ٣٤ – ٣٩

، و ٥٦ – ٦١ ، و٦٩ – ٧١ ، و٩١ – ١١٥ ، و ١١٧ – ١١٩ ، و ١٨٢ – ١٨٧ ، مثلا) ، ولكن منها مالايقدم شيئا مهما فى التحليل النقدى للواقع الاجتماعى (ص ص ٢٩ – ٣٣ ، و١٦٢ – ١٦٣ ، مثلا) .

ومن أهم مافى العملين أنهما يرصدان ويحاولان تفسير كيف أن كل شئ فى مصر قد تغير تغيرا جذريا فى النصف الثانى من القرن الماضى : نمط الإنتاج وأساليبه وأدواته (ومن التطورات التى يؤسف لها هنا أن الكسب المادى – آلية الصعود الطبقى – لم يعد يحتاج بالضرورة إلى جهد إنتاجى جسدى أو عقلى ، وإنما أصبح يتولد من أنشطة طفيلية خدمية أو ريعية ، قد تبتذل فيها قيم ورموز مهمة ، حتى الوطنية والدينية ، والخريطة الطبقية والعلاقات بين الطبقات ، ونظام توزيع الناتج القومى ، أى أنصبة مختلف القوى الاجتماعية منه ، ونسق أو أنساق القيم ، وأنماط السلوك ، وغيرها .

تعليق

أول الكتابين (ماذا حدث للمصريين ؟ ...) أهمهما بدون شك . إذ إن فيه عددا من الدراسات التأسيسية ، وتتسم مادته بالشمول والعمق . أما الكتاب الآخر (وصف مصر ...) فإنه ، مع ماله من أهمية وقيمة ، يظل مجرد خواطر سريعة موجزة ، تقدم استبصارات مفيدة ، ولكنها تظل محدودة القيمة بمعايير البحث الاجتماعى .

وأهم مافى "ماذا حدث للمصرين ؟ ..." – كما ذكرنا فى فقرة سابقة – الدراستان الأوليان "الحراك الاجتماعى" والطبقة الوسطى" . فهما نواتا قيمة نظرية وتطبيقية كبيرة . وقد كتبتا بخيال اجتماعى واسع ، وحرفية عالية . وهما تشكلان إضافة مهمة إلى ماأنجزته حركة البحث الاجتماعى فى مصر .

وفى تقديرنا أنه لامصداقية لوصف مصر ، ولاسبيل إلى فهم مايجرى فى المجتمع من تغير بدون تأسيس تصور للبنية الطبقية للبلاد ، والانطلاق منها كآلية

مؤثرة فى مختلف جوانب الحياة . والتأخر فى تقديم هذه الإضافة هو أمر يحسب علينا جميعا نحن المشتغلين بالبحث الاجتماعى الأكاديمى . وكان يمكن أن يحدث هذا فى الفصل عن "الطبقة الوسطى" . فحتى إذا قبلنا - جدلا - أن الطبقة الوسطى هى أداة التحول الاجتماعى فى مصر - وهى مقولة نشك فى صحتها - فإنه يصعب الحديث عن طبقة وسطى فى فراغ ، أى بدون تصور لصيغة البنية الطبقية التى تنتمى إليها . وكان فى مقدور مؤلفنا أن يقدم شيئا مهما . وفى تقديرنا أن ما أنجزته حركة البحث فى الموضوع فى مصر وعلى الصعيد العالمى ، بل وفى ما أنجزه المؤلف نفسه ، يسمح بتقديم اجتهاد ذى قيمة .

أما الدراسة عن الحراك الاجتماعى فإنها تبدو لنا دراسة فى التحولات فى البنية والعلاقات الطبقية .

وتلقى معظم الدراسات الأخرى فى هذا الكتاب - وقد أشرنا إليها فى فقرة سابقة - ضوءا كاشفا على موضوعاتها ، يبرز شيئا جديدا مهما فيها ، ويضيف إلى تصورنا لها بعدا أو أبعادا لم نكن ندرك وجودها من قبل .

أما "وصف مصر فى نهاية القرن العشرين" فهو ليس كتابا بالمعنى الدقيق ، وهو ليس مجموعة مقالات بالمعنى العلمى للمقال . وإنما هو غلاف يضم اثنتين وأربعين خاطرة أو مداخلة ، أو ما إليهما ، تمخضت عن سياحة فكرية أو عقلية فى موضوعات مهمة كثيرة عن مصر .

وإذا كانت الخاطرة تنطلق من أساس واقعى عيانى فى أغلب الأحيان (حادثة أو ظاهرة ، أو ما إليهما) ، فإن الكاتب يعتمد عليها ، وينطلق منها إلى تحليل الجانب العام فيها ، أو إبرازه على الأقل .

ولكن ، لأن كل خاطرة ترتبط بواقعة (حادثة) بالذات ، وترجع إلى نقطة زمنية مختلفة ، فليس هناك مايربط بين الخواطر بعضها والبعض الآخر إلا كونها تحليلات نقدية للواقع فى بلادنا

ليس هناك شك فى أن اختيار المؤلف لعنوانى المجلدين ليس مجرد ادعاء .

ففى العملين نظرة بانورامية إلى العديد من جوانب الحياة فى مصر . وهى نظرة نافذة ، تدرك المشكلات الراهنة والتحديات التى ينطوى المستقبل عليها . والمنطلق تقدمى يستند إلى استيعاب جيد للاقتصاد السياسى .

وعلى العكس من الأغلبية الساحقة من تحليلات المشتغلين بالعلوم الاجتماعية لواقع الحياة فى بلادنا ، فان العملين لايقفان عند حدود الرصد الجامد والوصف السطحى البارد ، وإنما هما يتجاوزان ذلك إلى البحث عن المعنى والدلالة ، والتفسير . ولأنهما لايعترفان بكثير من الخطوط الحمراء الثقيلة التى تحظر الكتابة فى موضوعات بالذات (ويهمنا هنا النظام السياسى والتوجه الاقتصادى والدين) ، فإنهما يتعديان البسيط الهين إلى المحورى المهم الحاكم .

ومع أن المؤلف يكتب بأسلوب ساخر حاد فى النقد ، إلا أنه لم يتجاوز حدود الموضوعى اللائق شكلا .

ولغة المجلدين سليمة رصينة ، تكاد تخلو من أخطاء اللغة والطباعة ، وأسلوب الكتابة هو السهل المتنع ، كما يقال : لاركاكة فيه ولاترهل .

ومع إعجابنا بالعملين وتقديرنا لقيمتهما ، فإن لنا عليهما ملاحظات مهمة .

ابتداء نحن لسنا مع جمع عدد كبير من الدراسات والخواطر (أو حتى المقالات العلمية) - نشر بعضها مما يقترب من عشرين عاما - فى صورة كتاب يختار له عنوانا "ماذا حدث للمصريين" ووصف مصر فى نهاية القرن العشرين" . فالخواطر لايرتبط بعضها ببعض الارتباط العضوى لمادة كتاب . وبعض الدراسات يقدم تقديرات كمية و بيانات رقمية تجاوزها التطور بكثير . وفى غياب النقطة الزمنية التى ترتبط بها ، فإنها قد تتسبب فى إرباك القارئ وحتى الدارس . وإذا كان المؤلف قد حدد مكان وتاريخ نشر الدراسات فى ماذا حدث للمصريين (مجلة الهلال - أواخر التسعينيات من القرن الماضى) ، فإنه لم يحدد تواريخ نشر معظم الخواطر الاثنتين والأربعين . ولانجد - إلا فى مرتين - إشارة

إلى الصحيفة أو المجلة التى نشرت فيها كل من الخواطر . ولهذا فليس من الممكن تعيين الجمهور الذى وجهت إليه . وأيا كان الأمر فالأرجح أن الجمهور الذى يوجه إليه عمل مثل "وصف مصر ..." يختلف عن الجماهير التى وجهت إليها الخواطر .

وفضلا عن هذا وذاك ، فإن معالجة موضوع كل من الفصول المختلفة جاءت – مع الإقرار بعمقها – مقصورة على جوانب أو أبعاد قليلة ، قد لاتكون من بين الأهم . وإذا أخذنا الفصل عن التعليم (الفصل الرابع) كمثال ، نلاحظ أن العمل يركز على مضمون بعض المناهج الدراسية ونظام التقويم – تقويم أداء الدارسين . وبهذا يترك جوانب أو أبعادا كبيرة الأهمية ، مثل انفصال المناهج الدراسية عن واقع الحياة ، والازدواجية فى التعليم (العلمانى والدينى ، والحكومى والخاص ، والوطنى والأجنبى ، وغيرها) ، ومشكلة أن المدرسة لم تعد تعلم ، وإنما يقتصر دورها على التقويم وإصدار "الشهادة" .

وأخيرا هناك قضايا شديدة الإلحاح فى الوقت الراهن لم تعالج ضمن مادة المجلدين ، ومنها : وضع مصر فى النظام العالمى (الجديد) ، وتأثيرات العولمة فى الحياة فى مصر ، فضلا عن الأوضاع فى الوطن العربى ، والخطر الإسرائيلى – والخطر صراع وجود ، وليس مجرد صراع حدود .

لقد اعتمد المؤلف على تجاربه (وتجارب أسرته وجماعته الأكاديمية ، ومن إليهم) كمصدر لمعلومات عن التغيرات الجذرية الواسعة التى حدثت فى مختلف جوانب الحياة فى مصر ، وبخاصة فى النصف الأخير من القرن العشرين . واستطاع أن يوظف خياله المبدع وخبرته الأكاديمية الواسعة فى رصد التحولات الاجتماعية وتحليلها وتفسيرها . وكان موفقا فى حالات كثيرة . ولكن الخبرة الشخصية فى موضوع ما تظل خبرة فرد ، من شريحة من طبقة اجتماعية بالذات ، فى ظروف معينة . وهذا يعنى أنها لاتستطيع أن تستوعب تنوع التجارب باختلاف الأفراد وتباين الأوضاع الطبقية والظروف . وحين تكون بإزاء

تحليل علمى بالمواصفات المعتمدة للبحث الاجتماعى فإن الخبرة الشخصية لاتكفى ، وإن كانت قادرة على تقديم استبصارات قيمة .

الهوامش والمراجع

١ – جى دى شابرول وآخرون ، وصف مصر (الجزء الأول) المصريون المحدثون ، ترجمة زهير الشايب ، القاهرة ، مكتبة الخانجى ، ١٩٧٨ . . وقد قدمنا عرضا تحليليا لهذا العمل فى العدد الأول من المجلد الحالى من المجلة (يناير ٢٠٠١) .

٢ – انظر قائمة أهم عناصر الإنتاج الفكرى للمؤلف فى نهاية كل من المجلدين الحاليين .

٣ – الإشارة فى المتن (٢ ، ص ٧ ، مثلا) إلى موضع الفكرة أو النص فى كل من العملين اللذين نعرض لهما بالتحليل .

The National Review of Social Sciences

Volume 38 Number 3 September 2001

ISSN 0028-0026

The National Review of Social Sciences

The National Center for Social and Criminological Research
Zamalek P. O., P. C. 11561, Cairo, Egypt

Issued in 1964
by the late Dr. Ahmad M. Khalifa

Correspondence:
Assitant Editor, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social and Criminological Research,
Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Price:
US $ 10 per issue



The National Review of Social Sciences

TOWARDS INTEGRATED POLICIES FOR THE IMPLEMENTATION OF CHILD RIGHTS
Adel Azer

ECONOMIC CHANGES AND CHILD LABOR IN AGRICULTURE
Ibstissam El Gaafarawy

THE CIVIL SOCIETY IN EGYPT: READING IN SOCIAL AND POLITICAL HISTORY
Howaida Adly

WORK VALUES AND DEVELOPMENT
Amal Hilal

DISSERTATIONS

CONFERENCES

BOOK-REVIEWS

Volume 39 Number 3 September 2001

Issued by
The National Center for Social and Criminological Research, Cairo